AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بهوية يسارية

انتصار الكرامة: مع الأسرى

الهدف الرقمي - فلسطين العدد (1) - نيسان/ابريل 2019

اضرابِ الكرامة

مَعَ الأسرى

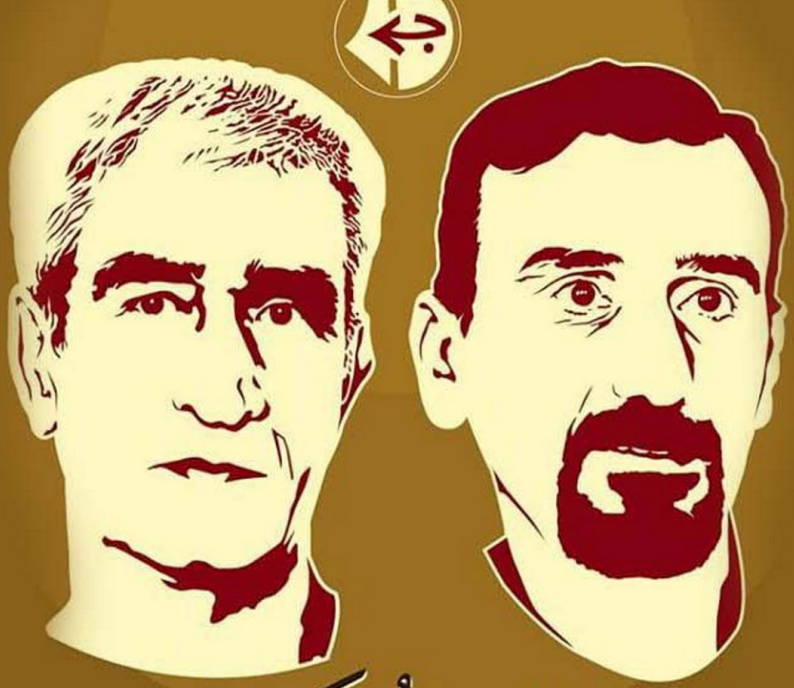

جُوعُكُمْ مُقَاوَمَة

الأمين العام أحمد سعدات والقيادي عاهد أبو غلمة

الهدف AL-HADAF

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف الرقمي - فلسطين العدد (1) - نيسان/إبريل 2019

أسسها الأديب الشهيد
غسان كنفاني عام 1969

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

يسمح النقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الالكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

في هذا العدد

ثمانية أيام من الصمود.....بيسان الشرافي....6
من ذاكرة القيد..... حسين الجمل.....8
صفقة القرن.....محمد الشعد ادريس..10
سيناء والوطن البديل.....محمد جبر الريفي ...12
لاجئو غزة في اليونان..... فاتن لولو.....14
من سايكس بيكو إلى صفقة القرن.حاتم استانبولي.16

شؤون عربية
اليسار السوداني والتغيير.....د. سامي الأخرس.. 18
سقوط البشير وما بعده.. .....عرفات الحاج 20
العسكر والتغير السياسي.....يوسف مكي.... 22.
المقاطعة تطرد الكيان من البحرين...أحمد بدير....24

شؤون العدو
التصويت للأحزب الصهيونية.....جبريل محمد ...26
تحليل نتائج الكنيست 2019...أحمد مصطفى جابر..28
المقاطعة مقاومة ..... أبو أسعد محمد كنامنة...36

شؤون دولية
فنزويلا تحديات البناء والمقاومة..إسحق أبو الوليد..37

الهدف الثقافي
الافتتاحية:.....عروبة عثمان أيوب...39
مفهوم العلمانية (2)..... د. وسام الفقعاوي..40
ندوة غسان كنفاني حول مسيرات العودة.....44
رسائل في التجربة الاعتقالية:الأسير وائل الجاغوب..47
صدى القيد: أحمد سعدات.....د. انتصار الدنان..48
كتاب جديد لغازي الصوراني.....50

المقالات المنشورة في المجلة تعبّر عن رأي كتّابها وليس بالضرورة عن هيئة التحرير

لوحة الغلاف للفنانة إسراء الصمادي

كلـــــــــمة

بعد شهر على إطلاق العدد التجريبي، ها نحن نعود إليكم بالعدد الأول من مجلتكم الهدف، محمولين من جديد على جناح أمل وتفاؤل بأن يكون هذا المشروع مجديًا وناجحًا ومحققًا لبعض ما نريده منه ،وهذا الأمر لم يكن سهلًا ، وكان دونه الكثير من النقاش والتوتر والأدرينالين المتدفق، في سبيل الذهاب في هذه الخطوة ومحاولة توسيعها.

وكان هناك أيضًا الكثير من النقد الإيجابي الذي وقفنا أمامه شاكرين ومتشككين، فنحن بعيدون تمامًا عن التحقق الذي نريد، وعن الوصول إلى الغاية العظيمة بأن تكون هذه المجلة امتدادًا حقيقيًا لإرث غسان كنفاني والمؤسسين الأوائل.

كان هناك أيضًا الكثير من النقد السلبي، الذي أحببناه، وتعاملنا معه باعتباره الترياق الضروري والخارطة التي نحتاجها لكي نحدد أين نقف على وجه اليقين .بقي هذا المسعى قاصرًا كما سبق وقلنا في السابق، ما زلنا نطلب تفاعلكم وأن تأتوا إلى [الهدف] إلى بيتكم، لتكون مشروعًا جماعيًا لا يريد استبدال أحد، ولكن يريد فعلًا تدارك ما تم تفويته.

الافتتاحية

الأسرى الفلسطينيون وثورة الحرية

كل الحقيقة للجماهير

لم يكن سَجن الإنسان الفلسطيني في تاريخ العدو الصهيوني، سوى إحدى التعبيرات الواضحة عن طبيعة وبنية هذا العدو وجوهره الاستعماري الإحلالي العنصري، فلقد تأسس وارتبط تاريخه وإقامة كيانه ودعم ركائزه؛ بدماء الشعب الفلسطيني والمجازر الإرهابية التي ارتكبها بحقه، وسياسة التطهير العرقي، وقهر، وقمع، وحصار، وسلب حرية من تبقى على أرضه، وتغييبه خلف أسوار سجونه التي توزعت على مساحة الجغرافيا الفلسطينية.

لقد أقام العدو الصهيوني دولته على أنقاض المدن والقرى الفلسطينية التي دمرتها آلة حربه الهمجية، متسلحا بنظام دولي أعلن عن نفسه بأنه «عالم حر»؛ لكنه كان استعماريا وإمبرياليا في بنيته وجوهره وامتداداته. فلا يمكن لعالم أعلن أنه انتصر «باسم الحرية» على الفاشية والنازية أن يؤيد ويبارك سرقة فلسطين وسلب شعبها حريته؛ لغرض تحقيق الصهيونية لدولتها، إلا إذا كان استعماريًا وإمبرياليًا في آن، ويريد أن يتاجر باسم «ضحايا النازية» في مزاد السوق العالمية من خلال سرقة ونهب الأرض والثروات العربية. كما لا يمكن لعالم أن يعلن عن نفسه بأنه «عالم الحرية» والدفاع عن حقوق الإنسانية، وهو يسحق الحرية والإنسانية والعدالة بحقارة كل يوم؛ ففلسطين وقضيتها وواقع شعبها يكشف زيف إدعاءهم، وبشاعة حقارتهم، وقذارة سحقهم للإنسان باسم قانونهم ومواثيقهم التي تنزف من كل مساماتها دمًا باسم «الحرية».

الحرية في عُرفهم تعني قتل وسجن الضحية وعدم الاعتراف بها وبحقوقها، حتى غير مسموح للضحية أن تعترض على قتلها أو سجنها، أو حتى أن تصرخ ألمًا أو غضبًا؛ لكن الحرية في عرفنا نحن الفلسطينيون كثفها المناضل والأديب والمفكر الشهيد غسان كنفاني في مجمل كتاباته السياسية والأدبية حينما قال: «أنا أحكي عن الحرية التي لا مقابل لها، الحرية التي هي نفسها المقابل». لذلك وعى الفلسطيني الدرس مبكرًا ولم يسلم بمفهوم «الحرية» الاستعماري الإمبريالي، وصاغ مفهومه الحقيقي للحرية برفضه للاحتلال، والتمرد الدائم عليه، وعدم السماح له أن ينتزع منه مفهوم حريته الذي يعني استقلاله وعودته وتقرير مصيره، أي تحقيق هدفه الرئيسي: تحرير فلسطين من دنس الاحتلال وكنسه عن أرضه كاملة. بحيث يكون هنا للحرية معناها وجدواها بقدر الدماء التي أُريقت في جدول نهرها، وبقدر سني أعمار الشباب التي أزهرت خلف أسوار سجنها، وبقدر التضحيات والمعاناة التي تكبدها شعبنا في مجرى قرن من النضال المتواصل دون توقف أو مساومة لأجلها.. إنها الحرية التي هي نفسها المقابل.

قد يعتقد العدو بأن سلاسل القيد وصداها، ستبقى مُقفلة على أيدي ومسامع أبطالها من أسيرات وأسرى شعبنا في السجون والمعتقلات الصهيونية؛ لكن هذا العدو يعرف أكثر من غيره أن سلاسل وصدى القيد تصنع ثورة الحرية المستمرة التي ستفك أسرها وتسجن قيدها، وستنتصر حتمًا على جلادها، وستعلن يومًا حريتها بمفهومها ومعناها الإنساني الحقيقي، وما انتصار إرادة الأمعاء الخاوية للأسرى في معركة الكرامة الأخيرة، إلا خير شاهد ودليل ومحفز ومحرض دائم على تلك الحرية وثورتها.

الشعبية:
الحركة الأسيرة دومًا في خندق المقاومة الأمامي

بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني المصادف في السابع عشر من نيسان/إبريل كل عام، والذي تزامن مع إضراب الكرامة أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بيانا مركزيا حيت فيه الأبطال الأسرى في قلاع الصمود والمعتقلات، مؤكدة على الدروس المستخلصة من معركة الكرامة.

زحيت االشعبية في بيانها كوكبة طويلة من شهداء الحركة الأسيرة الذين سطّروا بدمائهم الطاهرة صفحات من المجد والشموخ؛ نستذكر منهم الشهداء: إبراهيم الراعي، خليل أبو خديجة، عبد القادر أبو الفحم، محمد الخواجا، راسم حلاوة، إسحق مراغة، إبراهيم الراعي، مصطفى عكاوي، ميسرة أبو حمدية، وليس آخرهم الشهيد البطل فارس بارود. كما حيت الشعبية في بيانها جميع الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال؛ أسرى القدس، والداخل، والضفة، وغزة، والأسرى العرب، وفي مقدمتهم أسرى الجولان، كما حيت جميع الأسيرات والأسرى الأطفال والإداريين والمرضى، والقادة.

وتوجهت الجبهة بالتحية إلى المناضل جورج عبد الله المعتقل في السجون الفرنسية، والذي يُجسد على الدوام وحدة النضال الوطني الفلسطيني والقومي العربي.

وأكدت الجبهة في بيانها على:

«1) ستبقى نضالات الحركة الوطنية الأسيرة جزءًا لا يتجزأ من نضال شعبنا العادل من أجل تحقيق أهدافه، إذ كانت ولا زالت تمثل الصورة المكثفة لنضال شعبنا من أجل الحرية والاستقلال. وهذا يستوجب أن تتحول قضية دعم وإسناد الأسرى إلى نضال جماهيري دائم لكل إنسان وكل بيت فلسطيني، عبر استمرار فعاليات الدعم والإسناد الشعبي لهم وإقامة خيم الاعتصام والإضراب

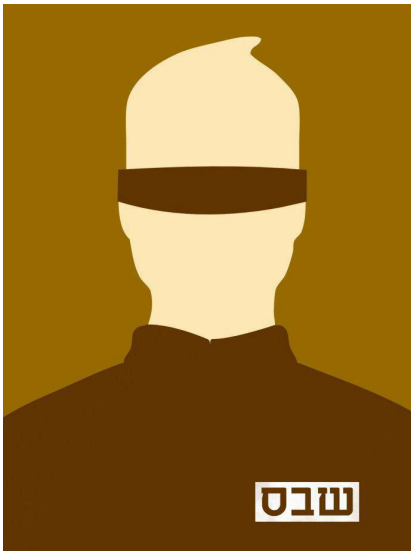

عن الطعام، وتحويل مواقع التماس مع الاحتلال إلى اشتباك مفتوح ومواجهة دائمة. كما وندعو المدارس والجامعات لتخصيص جانب من برامجها المنهجية واللامنهجية لاستعراض نضال الأسرى ومآثرها وتجربتهم النضالية الغنّية.

ودعت وفي ذات السياق ندعو جماهير شعبنا لمزيد من الدعم والإسناد للأسرى المضربين عن الطعام، وفي مقدمتهم الأسرى الأبطال: حسام الرزة، محمد طبنجة، خالد فراج، الذين يخوضون معركة الأمعاء الخاوية، وقد دخلت أوضاعهم الصحية مرحلة حرجة باتت تهدد حياتهم، ما يستدعي مواصلة الضغط الشعبي لإنهاء معاناتهم وإطلاق سراحهم.

2) إن الدور الريادي والمؤثر للحركة الأسيرة وموقعها الريادي في مشروعنا الوطني التحرري، يستدعي مواصلة جهودها من أجل تجسيد الوحدة في كل مفاصل النضال داخل المعتقلات، وأن تستأنف مبادراتها الهادفة لتوحيد الموقف الفلسطيني خارج قلاع الأسر، لما تحظى به الحركة الأسيرة من قيمة نضالية كبرى ورمزية وإجماع وطني واحترام شعبي.

3) ضرورة العمل على صوغ استراتيجية وطنية موحدة، تجمع بين أشكال العمل الرسمي والشعبي والمجتمعي والمؤسساتي، بما يضع قضية الأسرى وحقوقهم في واجهة النضال على مختلف الصعد الدولية والإقليمية والمحلية، نصرة لقضيتهم وحقهم؛ كونهم يجسدون وهم في قلاع الأسر قضية وحقوق شعبنا الفلسطيني وأهدافه الوطنية كافة.

4) إن ضمان حقوق الأسرى وذويهم وأسرهم ومستحقاتهم، كما قضيتهم الوطنية والإنسانية لا يجب أن تخضع للابتزاز والمساومة من وبين طرفي الانقسام، وعليه نطالب بوقف وإنهاء الإجراءات العقابية التي أقدمت عليها السلطة الفلسطينية بحقهم، وندعو إلى عدم التمييز بين الأسرى على أساس الانتماء التنظيمي في أية صفقة تبادل قد تعقد بين المقاومة والاحتلال؛ فحرية وكرامة وحقوق أسرانا ليس محلًا للابتزاز والمساومة.

5) ندعو لجان التضامن الدولية وحركة المقاطعة والمؤسسات الحقوقية وجماهير شعبنا في الشتات إلى بذل الجهود من أجل إعداد ملف حول الجرائم التي يرتكبها الاحتلال بحق الأسرى، وتقديمها فورًا إلى المحكمة الجنائية، وملاحقة قادة الاحتلال قضائيًا كمجرمي حرب، انطلاقًا من أن قضية الأسرى (أسرى الحرية)، قضية وطنية ودولية بحكم المواثيق والاتفاقات الدولية التي شملتهم.

6) في ذكرى استشهاد القادة: خليل الوزير «أبو جهاد»، عبد العزيز الرنتيسي، إبراهيم الراعي «أبو المنتصر»؛ نستلهم من تجربتهم النضالية التفاني في خدمة القضية، والاستمرار بالمقاومة، وتعزيز الوحدة، وبذل كل الجهود من أجل تحرير الأسرى، مجددين العهد والوفاء لهم بالاستمرار في المقاومة حتى تحقيق أهدافنا في العودة والحرية والاستقلال».

ثمانية أيام من الصمود.. الحركة الفلسطينية الأسيرة تنتصر في معركة الكرامة الثانية

فلسطين المحتلة _ خاص الهدف _ بيسان الشرافي

«يا ظلام السجن خيم. نحن لانخشى الظلاما ..ليس بعد اللّيلِ إلّا فجرٌ مجدٍ يتسامى»، هذه الحروف التي نظمها الشاعر السوري نجيب الريّس حين كان أسيرًا في زنازين الاستعمار الفرنسي، يُبرهنُها الأسرى الفلسطينيّون في سجون العدوّ الصهيوني، كلّ يوم، ومرةً بعد أخرى، حتى باتت عقيدةً يتسلح بها الفلسطينيُّ في قلاع الأسر. هذه العقيدة التي ربّما هي التفسير الأوحد لتلك الضحكات، التي تكتحلُ بها عيونُنا كلّما سنحت الفرصة لالتقاط صور لأسرى، دون اكتراثٍ للسلاسل في أيديهم وأرجلهم، أو حتى أحكام المُؤبّد التي يَعتقد السجّان أنّها تقيّد أعمارَهم.

حقٌّ للأسرى الأبطال أن يتغنّوا بانتصاراتهم، ولن يكون آخرها ما تحقّق في «معركة الكرامة2»، التي انتهت باتفاقٍ لن يستشعر عظمته أحدٌ بقدر المعتقلين في زنازين الفاشي الصهيوني، الذي لا يعرف أيَ معنًى لقانونٍ أو إنسانيّة، ولا يعترف إلّا بقوّة أعقابٍ بنادقه وهراوات قواته التي يدكّ بها رؤوس الأسرى كلّما «أجا على باله»، وقوّة قوانينه العنصريّة التي- بطبيعة الحال- تُجسّد فاشيّته، وكلّ هذا بحمايةٍ من ربيبته واشنطن، التي إن فتحت أعينها أمام انتهاك هنا أو هناك؛ فأمام إجرام «إسرائيل» تتعامى. بالإضافة إلى الخرَسِ الدوليّ الفاضح، والعجزِ الصارخ عن محاسبة ومعاقبة هذا الكيان المجرم، لنجد تجسيدًا للمثَل القائل «يا فرعون مين فرعنك.. قال ملقيتش حدا يردني».

رغم كلّ هذا الصلف والعنجهية الصهيونية، تنتصر إرادة الأسرى دومًا، فبعد ثمانيةَ أيام من معركة الأمعاء الخاوية التي قرّرت الحركة الأسيرة خوضها يوم الاثنين أبريل 201، للتصدي لسياساتٍ قمعيّة ممنهجة ومتصاعدة من مصلحة السجون «الإسرائيلية»، أعلن الأسرى، تمكّنهم من التوصلِ إلى اتفاق يُحقق ما انتفضوا من أجله.

وكانت القشّة التي قسَمت ظهر البعير، ودفعت الأسرى للمُضيّ في «معركة الكرامة الثانية»، تعنّت إدارة سجون الاحتلال ورفضها مطالب الأسرى، بتراجع السلطات الصهيونية عن جملة الإجراءات العقابية القديمة والجديدة التي اتّخذتها بحقهم، منها الحرمان من زيارة الأهل والمحامين، وغرامات مالية باهظة، إلى جانب إزالة أجهزة التشويش على اتصالات الهواتف المحمولة (المُهرّبة)- التي يلجأ إليها المعتقلين لرفض الاحتلال تركيب هاتف عموميّ داخل السجون، وركّبت «إسرائيل» هذه الأجهزة في عدّة معتقلات، ويُؤكّد الأسرى أنّها مُسرطنة وتُشكل تهديدًا حقيقيًا على صحتهم وحياتهم.

الأسرى قالوا، في بيان الانتصار، المُعلن بتاريخ 15 أبريل، إنّ الاتفاق يقضي بإزالة أجهزة التشويش وتحييدها. والموافقة- لأول مرّة في تاريخ الحركة الأسيرة- على تركيب هاتف عمومي في كافة أقسام السجون. إضافة إلى تحقيق جملة من المطالب الإنسانية التي تلامسُ حياة الأسرى، في مقدّمتها خروج الأسرى المعزولين.

وأعلنت الحركة الأسيرة إعادةَ الأوضاع الحياتية في كافة أقسام السجون إلى ما كانت عليه قبل تاريخ 16 فبراير 2019، وهي بدايةُ الأحداث التي رافقت تركيبَ أجهزة التشويش في القسم (أ) تحديدًا بسجن النقب، التي تصدّى لها الأسرى بخطوات احتجاجيّة مُتلاحقة، سُرعان ما أتبعتها سلطات الاحتلال بسيلٍ من الإجراءات والسياسات العقابية والتّنكيليّة، عمّت السجون، ابتداءً بعمليات التفتيش والقمع المكثفة، مرورًا بنصب مزيدٍ من أجهزة التشويش، وليس انتهاءً بفرض عقوبات وغرامات على الأسرى، وتخلل هذا إعلان الحركة الأسيرة حلّ الهيئات التنظيمية في المعتقلات كافة.

وقالت في البيان «سنراقب، ونحن في وضع الاستعداد، تنفيذَ ما تم الاتفاق عليه، فالسجانُ ليس محلَ ثقةٍ ولا موضع حسن ظن، وإنْ تنكّرَ لما تَم الاتفاق عليه، فردّنا ما سيراه وما سيلمسه واقعاً»، مُشددةً على أن «المعركةُ لم تنتهِ بعد، فالمرحلة الأصعب هي تنفيذ ما تَم الاتفاق عليه». وختمت، مُوجهةً التحيّة للمقاومة، حامية المشروع الوطني الفلسطيني وحامية المظلومين والمقهورين والضعفاء، وشكر كلّ من كانت له يدٌ في إسناد ودعم نضال الأسرى وانتصار معركتهم، «في زمن التراجع».

وتشهد السجون، منذ مطلع العام 201، هجمة صهيونية غير مسبوقة بحقّ الأسرى، عُنوانها الأوحد «تحويل حياتهم إلى جحيم وزيادة التضييق عليهم»، بأوامر المدعو جلعاد أردان، وزير الأمن الداخلي في كيان العدو، الذي شكّل لجنة «لتحديد ظروف الأسرى»، تضمّ أعضاءً من الكنيست و«الشاباك» و«الشاباص». وأقرّت اللجنة، بتاريخ 2 يناير من العام الجاري، سلسلة عقوبات بحجّة أنّ الأسرى «يعيشون حياة رفاهية» داخل الزنازين الصهيونية.

وتضمّنت هذه العقوبات: تقليص عدد الزيارات العائلية للحدّ الأدنى، إلغاء الاعتراف بممثلي الأقسام والسجون، وقف الفرز التنظيمي داخل الغرف والأقسام، وتقليصات في مخصصات الكنتينا (مقصف السجن)، إضافة إلى منع تحضير الطعام داخل الأقسام والغرف، وسحب الأجهزة الكهربائية المخصصة لهذا الغرض.

وبالتأمّل قليلًا فيما كان يُمكن أن تُمرّره سلطات الاحتلال في السجون، والتفاصيل الإجراميّة لخطّتها، التي كانت بمثابة «صكّ الإعدام» لكلّ ما حققته الحركة الأسيرة، من إنجازات واستحقاقات، على المستويين المعيشي والتنظيمي، على مدار سنوات النضال داخل سجون الاحتلال. بضع دقائق من التأمل في هذا المخطط الفاشي، قطعًا سنُدرك قيمة وثِقَل وانعكاسات ومعاني انتصار الأسرى الأخير، في معركتهم «معركة الكرامة2».

٢٦٦شهيدًا منهم ٥٠ طفلًا عامٌ على مسيرات العودة.. إحصائية شاملة للشهداء والجرحى

غزة _ الهدف

أصدرت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، إحصائية شاملة رصدت فيها إجمالي اعتداءات جيش الاحتلال الصهيوني على المشاركين في مسيرات العودة وكسر الحصار في قطاع غزة منذ ٣٠ مارس ٢٠١٨.

وتبين من الإحصاء أن العدو المجرم لم يستثني من عدوانه أي فئة من فئات شعبنا، مستهدفا الأطفال والشباب والشيوخ والنساء، المدنيين وأفراد الطواقم الطبية وكذلك الصحفيين.

وأفادت الوزارة بأن عدد شهداء المسيرات وصل إلى ٢٦٦ شهيدًا، منهم 50 طفلًا، و6 إناث، ومسن واحد، وعدد الإصابات وصلت إلى ٣٠٣٩٨ إصابة مختلفة؛ منها ١٦٠٢٧ إصابة حوّلت للمستشفيات، من بينها ٣١٧٥ طفلًا، و١٠٠٨ سيدة.

ومن حيث درجة الخطورة، فمنها: ٥٣٦ إصابة خطيرة، و٦٨٣٤ متوسطة، و٨٢٦٦ اصابة طفيفة، ومن حيث النوع: ٦٨٥٧ إصابة بالرصاص حي، و٨٤٤٤ بالمعدني المغلف بالمطاط، و٢٣٣١ جراء اختناق بالغاز، و١٩٨٩ شظايا وإصابات مختلفة، ومن حيث مكان الإصابة، فمنها: ١٥٠٣ بالرأس والرقبة، ٧٣٢ بالصدر والظهر، 624 بالبطن و الحوض، ٢٢٣٢ أطراف علوية، و٧٧٣١ أطراف سفلية، و٢٨٣١ أماكن متعددة.

وقالت الصحة أن عدد حالات البتر طوال فترة المسيرة بلغ ١٣٦ حالة، منها ١٢٢ حالة أطراف سفلية، ١٤ حالة أطراف علوية، ومن حيث الإصابات تبعًا للمحافظات، فقد احتلت المحافظة الوسطى أعلى عدد فقد بلغت ٥٤٥٦ إصابة، وتبعها مدينة غزة ٥٢٣٥ إصابة، ثم باقي المحافظات: شمال القطاع ٣٤٦٩، وخانيونس ٣٠٥٤، وأقلهم رفح ١٧٧٦.

كما بينت الصحة أن الاحتلال قتل ثلاثة من الطواقم الطبية، وهم: الشهيد المسعف موسى أبو حسنين، والشهيدة المسعفة رزان النجار، والشهيد عبد الله القطلطي، إضافة لـ ٦٦٥ إصابة مختلفة، وتضرر جزئي في ١١٢ سيارة إسعاف.

كما استهدف الاحتلال الصحفيين، ليرتقى كل من: الشهيد ياسر مرتجى، والشهيد أحمد إبو حسين، و٣٤٧ إصابة مختلفة.

من ذاكرة القيد

حسين الجمل

مع بدء معركة الكرامة 2 كما أطلق عليها وهي بدء الإضراب المفتوح عن الطعام التي أعلنها الأسرى في سجون الاحتلال، وكانت الأوضاع في المعتقلات قد شهدت توتراً شديداً تطور إلى صدام واشتباك مباشر بين الأسرى ووحدات القمع الصهيونية، خاصة في معتقلي عوفر والنقب.

المعارك بين الأسرى و إدارة السجون الصهيونية المتعاقبة لم تتوقف منذ بدايات الاحتلال وزجه للوطنيين والفدائيين بالآلاف في مختلف السجون ولعل أبرزها إضراب سجن عسقلان في العام 1970، وامتد بشكل متقطع حتى عام 1977 وقد كان الأطول في حينه والذي استمر 45 يوماً في 1976 وقد سقط خلال هذه الإضرابات شهداء وهم عبد القادر أبو الفحم 1970، وأما إضراب «نفحة» الشهير 1980/7/14 فقد سقط كل من الشهيد راسم حلاوة وعلي الجعفري واسحق مراغمة، وتوالت بعد ذلك الإضرابات والاحتجاجات لتأخذ أشكالاً عدة، ولم يبقَ الإضراب عن الطعام هو الأسلوب النضالي الوحيد في مواجهة أدوات القمع والقتل الصهيونية، ممثلة بإدارة سجونها وأجهزتها الأمنية فقد إشتق الأسرى كفاحية جديدة لإيصال صوتهم وللتعبير عن احتياجاتهم منها على سبيل المثال الامتناع عن الزيارة والامتناع عن الفورة ومقاطعة إدارة السجون ورفض استلام الكنتينا وغيرها من الأساليب المعبرة.

إن الإضراب عن الطعام يأتي تتويجاً لكل الأساليب النضالية الأخرى وهو الأكثر أهمية وخطورة، سواء من حيث إثارة الرأي العام المحلي والعالمي، أو من حيث ما يشكله من خطر داهم ولحظي على حياة الأسرى أنفسهم وهذا يشكل بحد ذاته تحديًا إراديًا قويًا لسلطات الاحتلال، وهو يحاكي إلى حد كبير العصيان المدني الموجه ضد الاحتلال.

إن الاحتكاك المباشر واليومي بين الأسرى والسجانين الصهاينة يجعل من المعتقلات بيئة مناسبة لمقارعة العدو بأدوات وأساليب بشكل مختلف، وعليه يلاحظ المتابعين لشؤون الأسرى بأن الصراع مع إدارة السجون وسياساتها دائم الحضور بشكل شبه يومي وبدرجات ووتائر مختلفة، وجميعها تترجم الرفض المطلق للاذعان أو التسليم بالسياسات المتبعة من قبل إدارات السجون والتي تستهدف بشكل مباشر الإرادة والكرامة الفلسطينية الملازمة لكل أسير، وهنا نستذكر كيف أن الوعي الجمعي للحركة الأسيرة حول المعتقلات إلى مراكز تدريب وتعبئة إلى مدارس وجامعات لا لتعليم القراءة والكتابة فقط في سنوات سابقة، بل جامعات تخرج الكادرات الثورية المستنيرة بالتجارب الأممية الكبرى في كوبا وفيتنام وأميركا اللاتينية وآسيا، ومعظم تجارب الشعوب المنعتقة من نير الاستعمار والامبريالية باحتلالاتها وسياساتها المتنوعة.

لقد كان للحركة الأسيرة وأنشطتها ومهماتها التعبوية والتنويرية انعكاساتها الميدانية ليس فقط في الأداء والنهوض الثوري، بل أيضًا بالمشاركة الأممية في الكثير من المعارك الفدائية، نذكر منها معركة مطار اللد الذي شارك بها أعضاء من الجيش الأحمر الياباني.

ولعل تعميم الفكر والثقافة المقاومة ونشرها داخل المعتقلات رغم عدم وجود أي إمكانيات لذلك وانعدام وسائل الاتصال بقوانين ورقابة أمنية صهيونية، كان له رجع الصدى على الميدان إلا أن المعتقلين وعلى مدار سنوات الاعتقال الممتدة منذ الغزو الصهيوني للمنطقة العربية واحتلالها يطلسف منذ فجر الصراع، استطاع المعتقلين الفلسطينيين والعرب والأجانب أن يشتقوا ما يناسبهم وما يحتاجون من أدوات اتصالية أو مواد إعلامية حتى في أكثر الأماكن ضيقًا وعزلًا «الزنزانة الانفرادية»، فمن منا لم يسمع أو يمكث في زنازين سجن غزة أو زنازين سجن عسقلان التي كانت مصممة ومخصصة للمس من قدرة المعتقلين على الصمود والثبات واستهداف وضعهم النفسي وحالتهم المعنوية، ولكن النتيجة مزيدًا من الجلد مزيدًا من الصبر، مزيدًا من التحدي، تم التعبير عنه بنقوش استخدمت فيها المسامير في أحسن الأحوال أو الأظافر، نقوش أستطيع القول أنها وسائل إعلامية مقاومة مهداة لكل سجينة وسجين، أذكر بعضها.. إذا كان الموت لا بد منه، فمن العار أن تموت جبانًا.. يا ظلام السجن خيم إننا نهوى الظلام، ليس بعد الليل إلا فجر مجدٍ يتسامى.. احذروا العملاء.. ولم تقتصر هذه الشعارات وأبيات الشعر المنتقاة على التعبئة والتثقيف، بل واكبت تطور الأحداث والجغرافيا في كثير من الأحيان، على سبيل المثال، مع اندلاع الانتفاضة الكبرى عام 1987، شنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات طالت آلاف الكادرات من مختلف التنظيمات والفصائل، أيضاً شملت الآلاف بشكل عشوائي في محاولة منها لاجهاض الانتفاضة وإيقافها في الوقت الذي انتشرت كالنار في الهشيم مما اضطرهم إلى إقامة معتقلات في صحراء النقب بعد أن امتلأت المعتقلات المركزية المقامة بالأسرى، أقيم معتقل النقب في الصحراء الفلسطينية على مسافة قريبة من الحدود مع مصر، بالقرب من قلعة عصلوج وهي قلعة تركية، ويوجد هناك قسم أو معسكر جيش تحت اسم «كيلي شيفع» أي «قسم 7»، وهناك نصبوا مئات الخيام محاطة بالأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة العسكرية، وكان ذلك في 1989/3/31، حين وصلنا إلى معتقل النقب بينما لا زال الجنود الإسرائيليين يقومون بزرع الأوتاد وفرد الحبال ونصب الخيام.

كنا قد مررنا على سنوات طوال من

الاعتقال ولكن هذه المرة هي الأشد قسوة حيث انعدام الخدمات الآدمية، مياه وطعام وملابس، لا تصلح للاستخدام الآدمي، مما دفعنا إلى التعامل باتجاه اتخاذ خطوة احتجاجية، ولكن علينا التنسيق بين مختلف الأقسام بالتحديد قسم منها ضم عددًا من المعتقلين أحضروهم من سجن جنيد، وهم من مناطق مختلفة من الضفة الغربية كان بينهم الشهيد القائد ربحي حداد أبو الرامز. ونحن في رحاب هذه الذكرى، ذكرى استشهاده، أستذكر كيف تمكّنا من اللقاء المباشر بهدف التنسيق والاستشارة، وبالنسبة لي لم يكن أبو الرامز شخصًا عاديًا، بل كان قائدًا فذًا واكب تطور وتنظيم الحركة الأسيرة منذ البدايات ولديه الخبرة والاطلاع الواسع بمعارك الأمعاء الخاوية، كنت مهتماً أو شغوفًا جدًا أن أستمع إليه، أن أتعرف عليه وجهًا لوجه، بعد أن سمعت الكثير عنه. سألني عدة أسئلة حينما قلت له إننا ننوي الإعلان عن الإضراب عن الطعام، أذكر منها «هل أنتم مؤطرين، بمعنى تعرف حجم ومقدار قوتكم، هل أنتم على علاقة جيدة، كم عدد من لديه خبرة بالسجون»، وعلى ضوء إجاباتي التي أظهرت ندرة في البيانات والمعلومات، أشار بأن ننظم أنفسنا جيدًا، ونعزز العلاقة، من ثم نخطط لخطوة محدودة وعلى ضوء النتائج نقرر. حملت هذا الرأي وعدت به وتم إقراره من اللجنة الاعتقالية، ومع أول خطوة تمثلت بإرجاع وجبات الطعام طلب منا تجهيز أمتعتنا لأنه سيتم نقلنا، أخذ الشبان حينها يخطون شعارات على الخيام يحرضون على عدم العمل في مراكز الجيش والاستمرار بالخطوات الاحتجاجية.

الخلاصة أن معارك الأمعاء الخاوية وغيرها من معارك حرب الإرادات والكرامة ستبقى تتجدد مع كل محاولة صهيونية للمس بكرامة الأسرى، حتى يتم تحريرهم.

التحية كل التحية لروح الشهيد أبو الرامز، وكل شهداء الحركة الأسيرة. التحية لذوي الأمعاء الخاوية، الذين يحملون رايات العز والفخار والحرية.

تفاصيل اتفاق «انتصار الكرامة»

انتصر الأسرى الفلسطينيون على إدارة مصلحة سجون الاحتلال «الإسرائيلي"، في معركة الكرامة 2،بعد اتفاق بين قيادة الحركة الأسيرة والمصلحة الصهيونيّة. وأعلنت الحركة الأسيرة في بيان الانتصار، التوصل «إلى اتفاق مع السجّان يُحقق من خلاله ما انتفضنا من أجله وهو إزالة أجهزة التشويش المسرطنة وتحييدها. والموافقة لأول مرة في تاريخ الحركة الأسيرة والسجون على تركيب هاتف عمومي في كافة أقسام السجون أينما تواجد أسير فلسطيني يحمل قضية وطنه." كما أعلنت في بيانها الذي وصل" بوابة الهدف"، عن «تحقيق جملة من المطالب الإنسانية التي تلامسُ حياة الأسرى وعلى رأسها ما يخص الأسرى المعزولين و خروجهم من العزل."

وأكدت أنها ستراقب وهي «في وضع الاستعداد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، فالسجانُ ليس محلَ ثقة ولا موضع حسن ظن، وإن تنكر السجانُ لما تم الاتفاق عليه، فردنا ما سيراه وما سيلمسه واقعاً»، مُشددةً على أن «المعركةَ لم تنته بعد، فالمرحلة الأصعب هي تنفيذ ما تم الاتفاق عليه."

وقالت «نُسجّل كلمة وفاء وعرفان للدماء الزكية التي طيبتْ صحراءَ وطنناَ السليبَ في سجن النقب لإخواننا في قسم 4، وقسم ا فيَ سجن رامون." وثمنت «الموقف الأصيل لغزة، شعبًا وقيادةً، على وحدة المصير التي ظهرت بأفعالهم وربطهم لكل تفاهمات المرحلة بقضيتنا العادلة»، مُقدمةً شكرها «لأهلنا في الضفة المحتلة والداخل المحتل ولأهلنا في الشتات ولأحرار العالم الذين أردفونا مساندة ودعماً قل نظيرُها في زمن التراجع."

وتقدمت بالشكر «للأشقاءَ المصريين على دورهم الرائد في نصرة قضايا شعبنا الفلسطيني، والعمل على رفع الظلم عنا، فهي لمسة وفاء ستحفظ في تاريخنا»، مُعلنةً «إعادةُ الأوضاع الحياتية في كافة أقسام السجون إلى ما كانت عليه قبل تاريخ 2/16/ 201م، وهي بدايةُ الأحداث التي رافقت تركيبَ أجهزة التشويش المسرطنة وما تلاها من إجراءات عقابية واسعة." وجاء في بيانها «احرصوا على المقاومة

التي ضربنا بسيفها عندما وقعَ علينا صلف عدونا وجبروته في ليلة المجزرة في سجن النقب، فقد جاء الرد واضحًا من غزة العزة في قلب الكيان»، موجهة التحيّة «لمقاومتنا الباسلة حامية مشروعنا الوطني الفلسطيني وحامية المظلومين والمقهورين والضعفاء."

وكان الأسرى قد بدأوا معركة الكرامة 2، بالإضراب المفتوح عن الطعام، منذ الاثنين أبريل، بعد تعنّت إدارة مصلحة السجون الصهيونية بتلبية مطالبهم ووقف الإجراءات العقابية ضدهم.

وتلخصت مطالب الأسرى بأربعة مطالب أساسية وهي: تمكينهم من التواصل مع أهلهم وذويهم كباقي الأسرى في سجون العالم، وذلك من خلال تركيب الهاتف العمومي المنتشر في السجون، ورفع أجهزة التشويش المسرطنة على الهواتف النقالة (المهربة) بسبب رفض الإدارة السماح للأسرى بهاتف عمومي.

ويتمثل المطلب الثالث بإعادة زيارات الأهالي إلى طبيعتها، أي السماح لأهالي الأسرى من غزة بزيارة ذويهم كباقي الأسرى، والسماح بزيارة أهالي الضفة الغربية جميعًا مرتين بالشهر، في حين يتمثل المطلب الرابع بإلغاء الإجراءات والعقوبات السابقة كافة، وهي نوعان: عقوبات قديمة وعقوبات جديدة.

ومنذ مطلع 2019، تشهد سجون الاحتلال الصهيونية توترًا شديدًا، على خلفية إجراءات التضييق التي تتخذها مصلحة سجون الاحتلال بحق الحركة الوطنية الأسيرة، من بينها تركيب أجهزة تشويش داخل السجون، بذريعة استخدام المعتقلين لهواتف «مهربة.

مساران للتعامل مع تسونامى «صفقة القرن»

د. محمد السعيد إدريس

سؤالان مهمان يفرضان نفسيهما الآن على العالم العربى (النظام العربى وجماهيره) بعد انفضاض القمة الدورية العربية الثلاثين التى عقدت فى تونس يوم الأحد (31 مارس الفائت)، وما صدر عنها من قرارات وتوصيات تؤكد الرفض العربى لقرارات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب الخاصة بالاعتراف بالقدس موحدة «عاصمة أبدية» للكيان الصهيوني، والاعتراف بقرار فرض السيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلة. السؤال الأول هو هل سيلتزم بنيامين نيتانياهو بعد فوزه المتوقع والمدعوم أمريكياً فى الانتخابات التشريعية الإسرائيلية المقبلة بالتوصية الواردة على قمة أجندة ائتلافه الانتخابى اليمينى الداعية إلى «إقامة دولة إسرائيل داخل الحدود التوراتية» أما السؤال الثانى فهو: كيف سيكون رد الفعل العربى على ذلك، هل الشجب والإدانة، أما أن العرب مازال فى مقدورهم امتلاك مشروع مضاد للمشروع الصهيونى قادر على صون وحماية الأرض والسيادة العربية والحفاظ على كرامتها؟

قد يعتقد البعض أن وضع التكتل الانتخابى اليمينى الذى يقوده نيتانياهو دعوة إقامة «إسرائيل التوراتية» على رأس أولوياته، والتحول من «إستراتيجية الإخفاء» إلى «إستراتيجية المجاهرة» بحقيقة وجوهر المشروع الصهيونى كمشروع توسعى استيطاني، هو محض مزايدة انتخابية فرضتها المنافسة الانتخابية الشديدة بين نيتانياهو الذى تطارده فضائحه واحتمالات تقديمه للمحاكمة بسبب العديد من القضايا المتهم فيها هو وزوجته، وبين منافسيه الأقوياء. لكن إذا كان هذا صحيحاً فإنه يؤكد، أن مشروع إقامة «إسرائيل الكبري» التى يعتقدون أنها «فريضة توراتية» أضحى عامل الترجيح عند الناخب الإسرائيلي، ما يعنى أن هذا المشروع يمثل أولوية شعبية، يعطى نيتانياهو الأولوية الآن لثلاثة ملفات، يؤدى نجاحه فى تحقيقها، إلى تحويل مشروع «إسرائيل التوراتية» من كونه مشروعاً افتراضياً إلى مشروع أمر واقع. هذه الملفات تلتقى فى مضمونها مع مشروع «صفقة القرن» لفرض السلام الذى يريده الرئيس الأمريكي. أول هذه الملفات هو التوسع فى ضم الأراضى التى كانت واقعة تحت الانتداب البريطاني، أى كل فلسطين وربما يكون قرار الضم الرسمى للمنطقة (جـ) من الضفة الغربية خطوة أولى فى هذا الاتجاه الذى يتكامل مع قرار واشنطن تأييد فرض السيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية. أما الملف الثانى فهو ملف توسيع وتعميق تطبيع العلاقات مع الدول العربية وتأسيس منظومة علاقات إسرائيلية- عربية جديدة تقوم على المصالح المشتركة ومواجهة التهديدات والأهم هو إخراج القضية الفلسطينية من أجندة هذه المنظومة نهائياً، وترسيخ الفهم الذى يقول «إن هذه القضية أضحت عبئاً يجب التخلص منه لصالح دعم مصالح الدول العربية مع إسرائيل». الملف الثالث هو «تأسيس تحالف إستراتيجى عربي- إسرائيلي» هدفه المحورى هو مواجهة الخطر الإيراني، وفرض هذا الملف كأولوية مشتركة عربية إسرائيلية.

كيف سيواجه العرب هذا التوجه؟

السؤال هذه المرة يتجاوز كل حدود الإدانات والشجب مهما تكن درجة سخونتها، حتى ولو كانت إدانات دولية صادرة عن المجتمع الدولي، ولنا فى تجربة إدانة المجتمع الدولى للقرار

الأمريكى الذى اعترف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية للكيان الصهيونى عظة. فعندما رفض مجلس الأمن هذا القرار الأمريكى بالإجماع (باستثناء الولايات المتحدة) لم يتغير شىء، وكان رد الفعل الأمريكي، كما أعلنته نيكى هايلى المندوبة الأمريكية السابقة فى مجلس الأمن هو إدانة المجتمع الدولى وتهديده بالمعاقبة، وقالت عن قرار مجلس الأمن «هذه إهانة لن ننساها»، لذلك لم يعد أمام العرب غير مسارين؛ إما مسار الخضوع دون مناكفة لما تعتبره واشنطن مشروعاً أمريكياً للسلام.

مسار الخضوع هو بلا شك مسار تدميري، لكل شىء، ومن يعتقد أنه سيكون بمنأى عن الخطر ودفع الأثمان فإنه واهم، لأن الأثمان هذه المرة تمس مباشرة الأرض، أى الأوطان نفسها، حتى لو كانت أوطان هؤلاء خارج دائرة تلك الدولة التوراتية المزعومة، لكن مسار المواجهة هو مسار التحدي، وإن كان سيفرض هو الآخر دفع أثمان لإنجاحه، فإن مردوده هو كسب الحقوق والحفاظ عليها، فى حين أن الأثمان التى ستدفع نتيجة الانخراط فى مسار الخضوع ستكون توقيعاً على صك التفريط فى هذه الحقوق ونضرب هنا مثالاً واحداً للمقارنة بين محصلة الأثمان التى ستدفع فى مسار الخضوع بمحصلة الأثمان التى ستدفع فى مسار المواجهة والتحدى بقضية فرض

السيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية.

فالاستسلام والخضوع لقرار ترامب بفرض السيادة الإسرائيلية على الجولان له أثمان إستراتيجية وأخرى اقتصادية فادحة. فإستراتيجياً سيتيح هذا الاستسلام الفرصة لإسرائيل بجعل العاصمة السورية دمشق مهددة دائماً وتحت رحمة إسرائيل. واقتصادياً سيمكن قرار الخضوع لفرض السيادة الإسرائيلية على الجولان إسرائيل من امتلاك بحرين من الثروات الهائلة بحر الثروات الأول هو بحيرة طبريا التى تسقى إسرائيل، أما بحر الثروات الثانى فهو البحر الهائل من النفط المكتشف الذى يقال إنه يكفى حاجة الدولة الصهيونية إلى أكثر من 400 سنة قادمة، كما تؤكد الشركات التى تتولى التنقيب عن هذا النفط فى الجولان.

بهذا المعنى نستطيع وصف مسار الخضوع بأنه مسار المكاسب المطلقة للكيان الصهيونى ومسار الخسائر المطلقة للعالم العربي، فى حين أن مسار المواجهة نتائجه عكسية تماماً، فخيار استعادة الجولان، مهما تكن أثمانه وصعوباته سيجعل إسرائيل مهددة أمنياً من سوريا، سيجعلها تحت رحمة سورية دائماً، وسيحرمها من أهم مصادر الحياة: الماء والنفط. والقياس صحيح فى كل قضايا ومناطق المواجهة العربية الأخرى مع إسرائيل، وهذا ما يؤكد صحة مقولة أن ثمن الصمود والمقاومة أقل كثيراً من أثمان الاستسلام ولنا أن نختار بين المسارين فى التعامل مع تسونامى صفقة ترامب الذى سيجتاح عالمنا العربى عقب تشكيل نيتانياهو حكومته الجديدة والذى بدأت معالمه فى إعلان نيتانياهو يوم الأحد الماضى قبل 4 ساعة فقط من الانتخابات التشريعية التى تجرى اليوم داخل الكيان الصهيونى عزمه على ضم كل المستوطنات المقامة فى الضفة الغربية، وإبلاغه الرئيس الأمريكى بأنه «لن يطرد مستوطناً واحداً كجزء من أى خطة سلام مقبلة»، وإعلان الرئيس الأمريكى دعمه الكامل لخيارات نيتانياهو.

الشعبية:
نتائج جامعة بيرزيت تثبت أنّ لا أحد يستطيع نفيَ الآخر أو الاستفراد بالقرار

هنأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين شعبنا، وطلبة جامعة بيرزيت، بنجاح انتخابات مجلس الطلبة بالجامعة، والتي أصبحت على الدوام مثار فخر واعتزاز واهتمام من شعبنا.

وأكدت أن «نتائج انتخاباتِ الجامعة تثبت أنه لا يستطيع أيُّ جسمٍ وطنيٍّ أو طلابيّ نفيَ الآخر، والاستفراد وحده بالقرار»، لافتةً إلى «أننا جميعاً بحاجة ماسة إلى تعميم هذه التجربة على كافة الجامعات في الضفة وغزة، وفي جميع المؤسسات الوطنية، فهي الحل الوحيد للقيام بعملية التجديد الدورية، وتنفيذ البرامج التي تُسخَّر في خدمة أبناء شعبنا وقضيتنا الوطنية».

كما تقدّمت الجبهة الشعبية بالتهنئة لرفاقها في «القطب التقدمي الطلابي»، بتقدّمه في نتائج الانتخابات عن العام الماضي، بما يعكس الإصرار على تنفيذ برنامجها الوطني التقدمي، كأساس لعملية النضال النقابي داخل الجامعة، وتسخيره في خدمة حقوق الطلبة وصون الحريات، ومواجهة سياسات إدارة الجامعة الظالمة، حتى تصبح الجامعة لكل الطلاب، تجسيدًا لشعارها «جامعة شعبية، تعليمٌ ديمقراطي، ثقافة وطنية».

وأشادت الجبهة بموقف القطب المبدئي؛ بالتأكيد على أن تشكيل المجلس لن يكون إلا بتمثيل جميع الأطر الطلابية، باعتباره الضمانة الأساسية لترسيخ حرية العمل النقابي بعيداً عن اللون الواحد، وفي توحد الأطر الطلابية كافة في خدمة الطلبة.

يُذكر أنّه في النتائج تساوت المقاعد بين كتلتيْ حركتيْ فتح وحماس، لتُحصّل كلٌ منهما 23 مقعدًا، من أصل 51 مقعدًا، فيما أحرزت كتلة القطب الطلابي التقدمي تقدمًا عن العام الماضي، بحصولها على 5 مقاعد.

وبلغ عدد الطلبة الذين يحق لهم الاقتراع 11830 طالبٍ في برنامج البكالوريوس، وتوجّه 9041 طالباً منهم للانتخاب، حيث أن نسبة الاقتراع وصلت إلى 78% ، وبلغ عدد الأوراق اللاغية والفارغة 189 ورقة.

وبسبب تساوي عدد المقاعد بين كتلتي الشهيد ياسر عرفات (فتح)، والوفاء الإسلامية (حماس)، ووفق اللائحة الداخلية لمجلس الطلبة ستخول اللجنة التحضيرية لانتخابات مجلس الطلبة كتلة فتح لتشكيل سكريتاريا المجلس، لتفوّقها بعدد الأصوات.

وتعكس نتائج الانتخابات في جامعة بيرزيت، حالة الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس، داخل الجامعة كما خارجها، وهو ما انعكس كذلك في تصريحات كلٍ منهما، بعد كشف النتائج؛ ففي حين اعتبرت حركة فتح فوزَها «يدل على التفاف الشعب حول الحركة وقيادتها، داعية حماس للتخلّص من (عقدة فتح) والاحتكام لنهج الديمقراطية وصناديق الاقتراع»، قالت حماس إن «تحقيق كتلتها التعادل في المقاعد يعد انتصاراً حقيقياً في ظل الأجواء التي أوجدتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية وجيش الاحتلال، من ملاحقة لأبناء الكتلة وأنصارها» مُهنئةً كل الكتل الطلابية التي تنافست على نيل ثقة الطلاب بحمل شعار المقاومة والتمسك بها.

يذكر أن 5 كتل طلابية تنافست في انتخابات جامعة بيرزيت لهذا العام، للفوز بمقاعد مجلس الطلبة الـ 51، وهي: كتلة الشهيد ياسر عرفات، وكتلة الوفاء الإسلامية، والقطب الطلابي الديمقراطي التقدمي، والوحدة الطلابية واتحاد الطلبة التقدمية. وباركت الفصائل الفلسطينية العملية الديمقراطية التي شهدتها الجامعة، من خلال إجراء الانتخابات، وتعاون الطلبة والتزامهم، موجهين الشكر لإدارة الجامعة التي وفرت الأجواء الملائمة لإتمام وإنجاح العملية الانتخابية.

سيناء: الخلفية السياسية التاريخية والوطن البديل

محمّد جبر الريفي

تقض صحراء سيناء كبؤرة توتر للإرهاب في المنطقة مضاجع النظام السياسي المصري وتقفز هذه الأيام إلى واجهة الإعلام العربي والدولي بسبب ما نقل عن الرئيس الأمريكي المتصهين ترامب، من أن الدولة الفلسطينية العربية الممكن إقامتها هي في قطاع غزة وجزء من صحراء سيناء، أما ما يتبقى من فلسطين التاريخية وهي أراضي 1948 المغتصبة والضفة الغربية المحتلة فهي دولة إسرائيل اليهودية.

هكذا بكل بساطة يرسم ترامب الخارطة السياسية العربية وخارطة الشرق الأوسط كما تريده الرواية اليهودية، وكما يخدم المصالح الأمريكية الإمبريالية وحدها دون غيرها من القوى السياسية الدولية؛ صفقة سياسية رخيصة لأنها قائمه على تجاهل كامل لحقائق التاريخ والجغرافيا وللموروث الثقافي الحضاري والديني، واستخفاف أيضًا بالعقلية السياسية العربية.

سيناء المرتبطة بواقعة التيه اليهودي هي فلسطين الجديدة، لكنها مفرغة من تاريخها الحضاري الكنعاني، غير أنها في حسابات الصفقة التي تفتقت عناصرها من خبرة ترامب التجارية تتسع لخمسة وعشرين مليونًا من السكان بينما عدد الفلسطينيين في كل أماكن تجمعاتهم لا يتعدى في إحصاء تعداد ترامب تسعة ملايين؛ صفقة يتم فيها مقايضة الطابع السياسي الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي للقضية الفلسطينية بمشروع اقتصادي يخدم حالة البؤس الاجتماعي الذي يعيشه سكان قطاع غزة، وغالبيتهم من اللاجئين الذي تم اقتلاعهم من قراهم ومدنهم عام 1948. أما عن الخلفية السياسية التاريخية للصفقة فإنه ليس جديدًا أن تصبح سيناء المصرية جزءًا متعلقًا بتأمين وطنًا قوميًا لليهود التي ضاقت بهم الأحوال في أوروبا بما عرف وقتها بالمسألة اليهودية، وحل هذه المسألة الدينية الاجتماعية التي أرّقت الدول القومية البرجوازية الناشئة بعد اندحار عصر الاقطاع السياسي، هو التخلص من الجيتو اليهودي، أي حارة اليهود المنغلقة على ذاتها بسياج تعاليم التوراة وأدعية التلمود. ففي البحث عن مكان للدولة اليهودية تحقق فيها البرجوازية اليهودية طموحها القومي كما حصل للطبقات البرجوازية الأوروبية، وحتى تصبح القارة الأوروبية نقية خالصة لهيمنة المسيحية الغربية، وتخلص اليهود أنفسهم من نظرة الازدراء الأوروبي الذي وصل إلى حد الاضطهاد النازي، وضعت الحركة الصهيونية العالمية في المؤتمر الأول الذي عقد في بازل بسويسرا صحراء سيناء كمكان لإقامة الدولة اليهودية ضمن أماكن أخري تم اختيارها، وقد خرجت بالفعل بعثة لمعاينة المكان، ولكن لعدم توفر الماء تم الاقلاع عن الفكرة رغم القداسة التي توليها الديانة اليهودية لأماكن في سيناء.

سيناء المصرية بعد قيام الكيان الصهيوني عام 1948، لم تخسر مكانتها الاستراتيجية فيما يتعلق بالبحث عن حلول للقضية الفلسطينية كوطن بديل للشتات الفلسطيني كما هو الحال مع الأردن، فهي من الناحية الجغرافية الجزء الجنوبي الغربي من القارة الآسيوية كامتداد لصحراء النقب الفلسطينية، وذلك خلافًا لمصر الإفريقية، وهي كذلك من الناحية

الاجتماعية تربطها بدقة أواصر الانتماء القبلي مع قبائل فلسطين وشرق الأردن، ولم تشعر قبائل البدو فيها في أي يوم من الأيام بأنها جزء من النسيج الاجتماعي الحضاري المصري في الوادي الذي يضم الدلتا والصعيد، وبذلك ظلت دائمًا تتلمس الحاجة إلى التعبير عن شخصيتها القبلية البدوية؛ الأمر الذي جعلها في النهاية تشكل بيئة خصبة لنمو الإرهاب، مما زاد من أزمة الثقة القائمة أصلًا بين أجهزة الدولة الأمنية والبدو الذين كان ينظر إليهم دائمًا بحساسية أمنية مطلقة.

بفعل هذه العوامل المتداخلة ظل ينظر إلي سيناء من قبل المخططات الاستعمارية والصهيونية، على أنها الوعاء الكبير الفارغ الذي يمكنه استقبال اللاجئين الفلسطينيين بعد النكبة، وعلى الرغم من فشل مشروع التوطين في عام 1955، بسبب المعارضة الشعبية الشديدة التي قادتها الأحزاب السياسية خاصة القومية واليسارية (الشيوعيون)؛ إلا أنها ظلت تتمحور حولها أفكار متعلقة بمشاريع التسوية السياسية، وهكذا لم يأت الحديث عن مخطط دولة غزة وسيناء من فراغ، وبذلك تجيء صفقة القرن الأمريكية التصفوية كتسوية عربية إسرائيلية على أساس إقليمي بعيدة عن البرنامج المرحلي القائم على حل الدولتين الذي يحظى بإجماع دولي، وهي تنتقل الآن من حيز القول إلى حيز الفعل، ومن حيز الدعاية إلى حيز الممارسة والتطبيق بإزاحة القضايا الجوهرية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من طاولة المفاوضات، كقضيتي القدس واللاجئين؛ لتبقى أخيرًا قضية السيادة على الضفة الغربية في محل الترقب والانتظار على الأمل والأرجح عند المراقبين السياسيين الذين لهم دراية بالسياسة الخارجية الأمريكية أن يعلن ترامب قريبًا قرارًا بضمها للسيادة الإسرائيلية، كما حصل مع الجولان السوري. وكلما اقترب موعد الإعلان عن صفقة القرن رسميًا مع ما يتطلبه ذلك الموعد من توفير أموال طائلة لانتزاع قبول النظام السياسي العربي الرسمي، كلما أخذت عناصر هذه الصفقة التصفوية تتضح أكثر فأكثر، خاصة بعد إعادة انتخاب نتنياهو كأخطر مخطط إمبريالي أمريكي صهيوني يستهدف أمن المنطقة العربية ومستقبلها السياسي.

هضبة الجولان: مياه وغذاء ونفط

هاني حبيب

خارج النص

إثر إعلان الرئيس الأمريكي قرار إدارته باعتبار هضبة الجولان المحتل تحت السيادة الإسرائيلية، أثيرت العديد من النقاشات حول انعكاسات هذا القرار سياسيًا وأمنيًا، ونادرًا ما دارت هذه النقاشات حول الأبعاد الإستراتيجية في سياق ما تكتنزه هذه الهضبة من ثروات طبيعية ذات أبعاد إستراتيجية بالنسبة لمن يُسيطر عليها. وللتذكير، فإنّ حرب عام 67 ا جاءت إثر أزمة المياه وقيام إسرائيل بتحويل مياه نهرن درلأا لصالحها.

تتحكم الجولان بعدة مصادر مائية مختلفة مثل مجرى نهر الليطاني في لبنان وبردا في سوريا، وجبل الشيخ الذي ينبع منه نهر الأردن، وكذلك بحيرة طبريا، وكلها تغذي نهر الأردن، حيث أقامت إسرائيل عدة تحويلات لجر المياه إليها، وحسب الإحصائيات الإسرائيلية فإن مصادر المياه الآتية من الهضبة المحتلة توفر ثلث حاجة إسرائيل على المياه. في عام 1993، قال شمعون بيريز، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، معلقًا على المفاوضات مع ايروس حول هضبة الجولان: إنّ المياه تحيي الأرض، ولو اتفقنا على الأرض، ولم نتفق على المياه، فسوف نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقي». مؤكدًا ما قاله أحد مؤسسي حزب العمل الإسرائيلي (ايغال ألون) من أن السيطرة على الجولان لا تقتصر على البعد الأمن، بل حاجتنا إلى المياه.

وإذا عرفنا أن 21% من محصول العنب «الكرمة» تستحوذ عليها إسرائيل من المنطقة المحتلة بالهضبة، التي توفر أيضًا 40% من لحوم البقر للمستهلك الإسرائيلي، إضافة إلى العديد من المحاصيل الزراعية، خاصة الفواكه وفي طليعتها التفاح.

وفي موازاة الاكتشافات الإسرائيلية للغاز على الساحل مؤخرًا، إن الدولة العبرية تسعى لتوسيع دائرة قدراتها في مجال الطاقة عبر التنقيب عن الغاز والنفط في هضبة الجولان المحتل، في العام 2015 نشرت مجلة «إيكونوميست» البريطانية مقالًا بعنوان «ذهب أسود تحت الجولان» تحدثت فيه عن نشاط تنقيبي إسرائيلي عن الغاز في حوض الهضبة، حسب تقديرات الملة فإن هناك ثروة نفطية قد تصل إلى مليارات براميل النفط، ونقلت عن الشركات المنقبة العثور على طبقة نفطية يبلغ سمكها 350 مترًا جنوب الهضبة، ما يُشير إلى وجود كميات كبيرة ذات قيمة اقتصادية هامة، ذلك أن متوسط طبقات النفط العادية تصل من 20 إلى 30 مترًا، ما يعني أن هناك عشرة أضعاف المتوسط العالمي.

من هنا، فإن السيطرة على الهضبة يتجاوز الأهمية السياسية والأمنية إلى أبعاد إستراتيجية في سياق نهب الثروات المائية والنفطية، كأحد روافد السيطرة الاستعمارية الاستيطانية لدولة الاحتلال على الهضبة العربية السورية.

تمنّوا الرجوع إلى القطاع..
لاجئون من غزة في اليونان: نسكن خيمةً في غابة.. ونأكل «رزّ ناشف»

فاتن لولو. غزة_ خاص الهدف

في مكانٍ آخر من بلدٍ بعيد، حسِبوا أنه مرفأ النجاة من واقعٍ عقيم وأليم إلى حياةٍ النعيم، وأنّ آمالهم في عيش حياةٍ كريمة آمنة ستتحقق هناك، لكن الواقع هُناك باغتهم بالعكس، وبدّد آمالهم، والآن يُطاردهم شبح الموت؛ ضربًا أو غرقًا أو جوعًا، وحتى انتحارًا.

شبابٌ كُثر من قطاع غزة لم يحلموا سوى بواقعٍ بلا حروب وفقرٍ وظلم وقمع، وبعد أن تقطّعت بهم السبل ظنّوا أن الخلاص يكمن بالخروج من القطاع، والهجرة إلى الدول الأوربية.

تواصل عددٌ منهم مع «بوابة الهدف»، ليكشفوا واقعًا مُرًا علقمًا، تجرّعوه عقب وصولهم إلى مخيمات اللجوء في اليونان، طلبًا للّجوء، ورووا تفاصيل ما عايشوه وتعرّضوا له هناك.

الشاب عوّاد (22 عامًا) كان الأمل الوحيد لعائلته التي ما زالت تنتظر منه أن يُنزلها عن جبال الديون التي تزداد يومًا بعد يوم، وأن يحقق حلمها بتزويجه.

«بدي أعمل إشي لأهلي»، بهذه الكلمات بدأ حديثه لبوابة الهدف، وأكمل «خرجتُ من غزة في شهر يوليو 201، بعدما انتظرتُ عامًا ونصف العام على قوائم المُسافرين، وبعد عناء السفر ومشقّة الطريق وصلتُ تركية ، ومن بعدها اليونان في مركب الموت عبر البحر».

الشاب العشريني الذي كان يحلم بأن يُصبح محام، لم يتمكّن من إكمال دراسته الجّامعية بسبب ظروفه الاقتصادية الصعبة، وهو ما دفعه للخروج من غزة أملًا بنيل أبسط حقوقه، وليعيش حياته بسلام كأقرانه في مختلف بقاع الأرض، قالَ «خرجنا من غزة لأننا محرَومون من أقلّ الحقوق الإنسانية التي يتمتع بها باقي شعوب العالم».

الوصول إلى اليونان كان هو الهدف لعوّاد وكثيرٍ من الشبّان الذين غادروا قطاع غزة مُعتقدين أنهم سيحصلون على الحماية والحقوق التي كانت ضائعة بالنسبة لهم، وهنا كانت الصدمة.

تابع عوَّاد حديثه «مرارًا وتكرارًا كُنت أحاول الخروج من تركيا إلى اليونان،

واحتجزني خفر السواحل التركي 3 مرات، وفي الرابعة تمكّنتُ من الوصول، بعد اجتياز طريق الموت (البحر)، ووصلت إلى اليونان مُعتقدًا أنني سأحصل على الحماية وحقوقي كافة».

«انتظارُ ساعاتٍ في طابور الإفطار، وكذلك الغداء والعَشاء، لم يكن بالأمر الهين بالنسبة لي ولرفاقي، فهذا مشهدٌ لم نرَه في بلدنا من قبل، لكنّ الجوع يجبرنا على الانتظار. وبعد الوقوف الطويل ربما تتسلّم وجبة الطعام، أو لا تتسلّمها، فقد يصدمك الشرطيّ بكلمة (فينِش) أيّ لم يتبقَّ شيء، لتظلّ بعدها بأمعاءٍ خاوية حتى الوجبة التالية».

ويطال هذا الإهمال الأوضاعَ الصحيّة بمخيمات اللّجوء في البلد الأوروبي ذاته. وبحسب منظمات حقوقية «تتجمّع أكوام القمامة في أزقّة المخيمات، ولا تفي دوراتُ المياه بحاجة السكان، ما يضطر اللاجئين، سيّما الأطفال وصغار السن إلى قضاء حاجاتهم في الخلاء، ما جعل مخيمات اللجوء مرتعًا لمسببات الأمراض.

جانبٌ آخر كشفه الشاب يوسف، الذي يعيش على جزيرة أخرى في اليونان، إذ قال لبوابة الهدف «أقطن خيمة منذ 60 يومًا، ننام على الأرض، ونأكلُ الأرز الناشف والرديء الذي يُقدّمه الجنودُ لنا، ونتعرض للعنف والضرب المبرح من عناصر الجيش، والذي يطالنا حتى ونحن نِيام ليلًا».

وأضاف يوسف «العديد من الشبّان نُقلوا إلى المشافي بإصابات خطيرة بفعل الضرب، وصديقي الذي كان معي وصل لمرحلة الموت، بعد أن اعتدى عليه 15 شابًا يونانيًا».

«نظمنا اعتصامًا سلميًا، أنا وعدد آخر من الشباب الفلسطيني، فكيف نَسكت أمام هذا الإجرام بحقّنا، هتفنا بصوت واحد: لا للعنف، لا للضرب، ولا لانتهاك الحقوق، فما رأينا سوى قوات هاجمتنا بالعصيّ والغاز، وهذا هو حالنا، ليس باستطاعتنا فعل أيّ شيء».

الترحيلُ، هو الخيار التالي الذي تُقدم عليه السلطات اليونانية بحق الشبّان، بعد استخدام العنف، وفق ما أوضحه الشبّان الفلسطينيين الذين تحدثوا لبوابة الهدف، واللذين لا يزالون يتساءلون عن مصير محمد ومهنّد، الشابان اللذيْن تم ترحيلهما من الجزيرة ولا يزال مصيرهما مجهولًا، لتبقى الحسرة في قلوب أصدقائهما وعائلتيهما حتى الآن.

شابٌ آخر، ممّن غادروا الوطن ووقعوا في شرَك جحيم اليونان، حاول شنقَ نفسه لكنّ لحسن الحظ تمكّن رفاقُه من إنقاذه في اللحظة الأخيرة. وغيرُه ألقى بنفسه في البحر ليكون له الموت، مُعتقدًا أنّه النجاةُ من واقعه البائس.

«طلعنا من ذُل وإجينا على ذُل أكبر»، قالها باختصارٍ الشاب محمد لبوابة الهدف. مُضيفًا «نعيشُ في غابة، والسلطات هُنا تُلقي بنا في منطقةٍ مُنعزلة عن باقي البشر، يعتقلوننا ويُلاحقُوننا، ولا يُعطونا سوى فتات المال».

وتصرف جمعيّات تابعة للأمم المتحدة مبلغًا ماليًا ضئيلًا جدًا لطالبي اللجوء في اليونان، لا يتعدّى 90 يورو شهريًا، ولمدة عام، إلى حين حصوله على الإقامة، يليها البدء بإجراءات الترحيل.

طالبُ اللجوء الشابُ إبراهيم، تمنّى الرجوع إلى غزة، وقال لبوابة الهدف «خرجنا من حربٍ وحصارٍ وجوعٍ لتأتي هذه السلطات وتضعنا في خيمة غير آمنة، بلا طعام أو ماء أو كهرباء ولا يوجد بها شيء، ليتنا نعود للوطن».

وأعرب الشباب الأربعة عن تذمّرهم من تناقل صورهم ومشاهد معاناتهم عبر وسائل الإعلام والاكتفاء بتوثيق حالاتهم من قبل هيئات حقوق الإنسان من دون تقديم أيّ مساعدة حقيقية لهم تنتشلهم من مُستنقع المعاناة.

الباحث القانوني من غزة، محمد أبو هاشم، قال إنّ «الاتفاقات والمعايير الدولية المُلزمة لكل الدول تنص على أنّ حقوق الإنسان عالمية ويتمتع بها البشر كافة دون اعتبار للحدود».

وأضاف أبو هاشم أنّ «أيّ اعتداء على حقوق الإنسان، ومنها حقّه في المأكل والمشرب والملبس، وحقه في سلامة جسده، وعدم التعرض للمعاملة القاسية وغير الإنسانية يعدّ انتهاكًا صارخًا لهذه الحقوق وتلك الاتفاقيات».

وأكّد أنّ «للّاجئين حقوقٌ خاصة، منها اتفاقية حقوق اللاجئين لسنة 1951، التي تنصّ على أنّ لهم حقوق متساوية مع المواطنين ويجب التعامل معهم بإنسانية واحترام حقوقهم كافة، وأن لا يتم بأيّ حالٍ من الأحوال إبعادُهم إلى أيّ بلد قد يتعرضون فيها لانتهاكاتٍ خطيرةٍ لحقوق الإنسان».

أصواتٌ عدّة خرجت من طالبي اللجوء تساءلت مرارًا حول دور السفارة الفلسطينية في اليونان تجاه اللاجئين، والأسباب التي تحول دون تقديم المساعدة لهم ووضع حد لما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيونَ هناك من ذلٍ وقهر.

وكان آخر ضحايا الهجرة لأوروبا الشابان محمد المصري ومنير أبو شرخ، من غزة؛ إذ قضيا غرقًا في بحر الجزائر، أثناء محاولة الهجرة إلى إسبانيا، برفقة طالبي لجوء آخرين، في مركب «غير شرعي".

تبقى الإشارة إلى أنّ هذه الظروف التي تدفع شبابَ غزة للهجرة منها، هي ذاتُها التي يُطالب سكّان القطاع اليوم بتحسينها، وتهيئتها للعيش الكريم بلا أزمات تجثم على أنفاسهم، ولا قيودَ تخنُق حرّياتهم؛ كي لَا يُجبَروا على الخروج من وطنهم إلى مصيرٍ مجهولٍ.

فلسطين ما بين سايكس بيكو وصفقة القرن (١-٣)

حاتم استانبولي

السؤال الجوهري: هل كان يمكن لإسرائيل أن تقوم لو لم تتم صفقة سايكس بيكو؟

سايكس بيكو أنشأت حدودًا لدول افتراضية وصنع لها نظم كمبرادوريةً وعمل على تشريعها في إطار الحدود التي فرضها! من أجل تهيئة شروط مسبقة لقيام (دولة إسرائيل) واحتضان النتائج المأساوية لقيامها لفرض شروط الإقامة الجبرية والذوبان للشعب الفلسطيني وتحويل التناقض من تناقض مع الكيان المستعمر لتناقض بين القضية الفلسطينية وحاضنتهًا العربية! هذه العناوين التي علينا الإجابة عليها!

هل أدركت الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية أهمية هذا السؤال؟

الوقائع القائمة تقول إنّ أزمات الشعوب هي جدران سايكس بيكو وأنظمتها، هذه الجدران التي نُصبت لتقطيع أواصر التواصل بين شعوب المنطقة وعملت النظم القائمة على التعاطي مع هذه الجدران على أنها حواجزٌ لحظائرَ خاصة بالنظم الكمبرادورية، وبقدر حفاظها على الجدران بقدر ما يتم رعايتها، وعليها أن تعيد تشريع ذاتها في كل مرحلة وإذا لم تستطع فإن البدائل دائمًا جاهزة من بنية هذه الأنظمة.

الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية عليها أن تعيد النظر في كل بنيتها الفكرية القائمة، التي حصرت نتاجها الفكري على قاعدة حدود وجدران سايكس بيكو.

مائة عام ونحن نحاول توسيع جدران سايكس بيكو، ونعتبر أن خصمنا هو من يقف خلف الجدار، في حين أن من يعيش خلف الجدران له ذات المصالح ولا يمكن أن يعيش ويتطور بوجود الجدران.

المشكلة أن الجميع يريد التغيير، ولكنهم يريدونه بلا تضحيات. إنهم يعيشون على وهم أن هذه النظم من الممكن أن تُصلح نفسها، ولا يرون أن قيامها كان لخدمة مشروعٍ وليد رأس المال في المنطقة.

لقد عملت هذه النظم طوال 70 عامًا على حماية الوليد، الذي أصبح الآن شابًا وتغيرت المهمة من حمايته إلى حمايتهم.

الحركة الوطنية الفلسطينية (م. ت. ف.) عانت منذ نشأتها من تعارض داخليّ، بين رؤيتها للتحرر الوطنيّ وبروز بعض اتجاهات داخلها كانت تريد أن تُفضّل مرحلة التحرر بما يتناسب مع معطيات سايكس بيكو، وكانت نتيجة التعارض دائمًا تقود إلى تحويل وجود المحتل المستعمر إلى قضية خلافية حول الشعار الناظم للحركة الوطنية الفلسطينية.

الحركة الوطنية الفلسطينية كان صراعها ما قبل عام 1947 قائمًا مع الاستعمار البريطاني المباشر، وهو الطرف الذي أعطى وعدًا للحركة الصهيونية لإقامة دولة يهودية في فلسطين، وهو الذي عمل على تهيئة الظروف السياسية والديموغرافية لقيام الدولة اليهودية، إن كان على صعيد الأمم المتحدة أو على صعيد الإقليم، والأهم كان عمله على صعيد الإقليم.

إن أخطر ما واجهه الشعب الفلسطيني هو إلغاء هويته في قراريْ التقسيم؛ حيث كان النص يتحدث عن قيام دولتين: عربية ويهودية. إن إلغاء التسمية الفلسطينية ووضعها في الإطار العربي كان في الجوهر هو خدمة للمقولة الصهيونية بأن الدولة اليهودية ستقام على أرض بلا شعب، وأن الصراع هو مع محيط الدولة العربي (النظم التي أُسس لها دول).

والأخطر؛ أن الأمم المتحدة ولأول مرة وخلافًا لميثاقها، توافق على قيام دولة على أساس ديني، وهذا يتناقض مع جوهر ميثاقها، الذي يعتبر أن الدين هو معتقد، ولا يمكن أن يكون أساسًا لدولة.

الدولة الوحيدة التي قامت على هذا الأساس هي دولة الفاتيكان، التي كان قيامُها نتيجة لظروف تاريخية خاصة في أوروبا، ما قبل ظهور العامل القومي في إعادة تشكيل القارة الأوروبية، وانتقالها من مرحلة الإقطاع التي كان للكنيسة دورٌ هام سياسيًا واقتصاديًا فيها، هذه الحالة كانت ما قبل إنشاء عصبة الأمم وتحوّلها إلى منظمة الأمم المتحدة.

وسط رفض فصائلي..
حكومة اشتية أدت اليمين أمام الرئيس

أدت حكومة الدكتور محمد اشتية، مساء السبت، اليمين القانونية أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في مقر المقاطعة بمدينة رام الله، مع مقاطعة عددٍ من الفصائل.

وشهدت الحكومة تغيرات واسعة، إذ ضمت 16 وزيرا ووزيرة جددا إلى الحكومة مع بقاء 5 وزراء سابقين فقط في مناصبهم.

وشملت التشكيلة وزراء من مختلف المحافظات الفلسطينية، إذ انضم للحكومة خمسة وزراء من قطاع غزّة ووزراء من القدس والأغوار ومختلف محافظات الشمال والوسط والجنوب.

كما فُصلت وزارتيّ التعليم العالي والتربية والتعليم عن بعضهما، إضافة لاستحداث وزارة جديدة وهي وزارة الريادة والتمكين الاقتصادي.

وقاطعت فصائل عدة في منظمة التحرير الفلسطينية تشكيل الحكومة، بينها الجبهتيْن الشعبية والديمقراطية والمبادرة الوطنية الفلسطينية، بينما لم يتم التشاور مع حركتيْ حماس والجهاد الإسلامي حولها، والتي لا تعتبر حكومة وحدة وطنية، كما تطالب غالبية الفصائل.

يذكر ان التجمع الديمقراطي الفلسطيني أكد على موقفه الرافض للمشاركة في الحكومة الفصائلية، مُجددًا تأكيده على أنّ تحديات المرحلة الوطنية والديمقراطية تتطلب تشكيل حكوة وحدة وطنية.

ورأى التجمع أن التحديات التي تواجهها الساحة الفلسطينية تفرض على الكل الفلسطيني التمسك بأولوية إنهاء الانقسام والتوحد في مواجهة هذه الأزمة بعيداً عن أي خطوات من شأنها تعميق الانقسام تحويله إلى انفصال كامل، أو تعطيل جهود المصالحة.

نموذجان للتغيير

طلال عوكل

في الهدف

النموذج الذي يقدمه الشعب الجزائري هذه الأيام، يستحق التقدير والاحترام، ومعلوم أن المرحلة الصاخبة التي دخلتها المنطقة العربية بداية من ثوره الياسمين في تونس، هذه المرحلة تتسم برغبة عارمة لدى المجتمعات العربية نحو التغيير، كما تتسم برغبة عارمة لدى المجتمعات العربية نحو التغيير، كما تتسم في فوضى التدخلات الخارجية الطامعة في إعادة تفكيك وتركيب الدول القطرية وتحويلها إلى كيانات طائفية أو دينية أو عرقية يسهل الهيمنة عليها من قبل الحلف الأمريكي الإسرائيلي ويُبرر لإسرائيل هويتها الدينية العنصرية.

رياح التغيير لن تقف عند زمن محدد ولا عند جغرافيا بعينها، ويخطئ من يعتقد أنها فقط تستهدف الدول التي شهدت مثل هذه الصراعات، ولكن ثمة فارق بين مجتمع وآخر، فلقد أدى تمترس الأنظمة، إلى صراعات دامية، وتكاليف باهظة فيما بعضها الأخر مثل مصر وتونس، والآن الجزائر قدمت نموذجا آخرًا اعتمد على الكفاح السلمي، وعلى وطنية الجيش، حضاري وديمقراطي، المشهد الذي يتقدمه الشعب الجزائري، الذي أرغم بوتفليقة على تقديم الاستقالة، في دلاية رمزية على ضرورة التغيير النظام السياسي الذي نشأ اثر تحقيق الاستقلال عام 1963، وتستند عليه جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

في المقابل وعلى نحو متزامن تقريبًا يقدم السودان نموذجًا آخر، حيث ترفض الطغمة العسكرية التي تتخذ من المنهج الاسلاموي غطاء لاستمرار سيطرتها واستبدادها وتخلفها، بعد أن سمحت بتقسيم السودان، وارتكاب مجازر عنصرية، في السودان وبالرغم من سلمية الاحتياجات واتساعها إلا أن النظام يندفع نحو استخدام القمع، ورفض الاستجابة لمطالب التغيير، هذا التغيير الذي سيقع اليوم أو غدًا ولكن بتكاليف كبيرة.

اليسار السوداني يقود ثورة فعلية

د. سامي محمد الأخرس

قبل انتهاء الحلقة الأولى من أحداث المنطقة العربية، انطلقت الحلقة الثانية وعلى وجه التحديد في السودان الذي خرجت جماهيره رافعة شعار ثورة الخبز، والتي كانت الشرارة التي سرعان ما تلقفتها القوى اليسارية السودانية لإعلان العصيان على حكم امتد لثلاثة عقود؛ شهدت خلاله البلاد حكمًا تحت راية الإخوان المسلمين التي اختلفت فيما بينها، وانقسمت على نفسها بين مرشدها وزعيمها الترابي وبين رئيس النظام البشير، حقبة لم يشهد بها السودان أي مظاهر للنمو سواء المجتمعي، أو السياسي، أو الاقتصادي، بل تدهورت أحوال وأوضاع البلاد سياسيًا واقتصاديًا وجغرافيًا بما أن الجنوب السوداني تم منحه استقلالا رغم ثرواته النفطية والاقتصادية الكبيرة، وغابت مظاهر العدالة المجتمعية، بل وانهار الاقتصاد السوداني وتحولت السودان لدولة الحزب والرئيس.

ماذا حدث بالسودان؟

لم تكن الأحداث وليدة ارتفاع أسعار الخبز، بل هي تراكمات شهد السودان العديد من مؤشراتها، ففي عام 2013 خرج الشعب السوداني مطالبًا بحقوقه ومطالبه المجتمعية؛ إلا أن النظام السوداني استطاع التعامل مع هذه الحركة أمنيًا وقمعها بشكل قاسي، وزج بعناصر وقيادات المعارضة (اليسار) في المعتقلات والسجون، وخاصة قواعد الحزب الشيوعي السوداني، والنقابات المهنية، ورغم هذا الحرّاك لم تغير الحكومة من سياساتها ولم تستشف أن الشعب بدأ بالتململ، واستمرت في تصدير أزماتها الاقتصادية للمواطن السوداني عبر رفع الضرائب، ورفع الأسعار، والتغول على حقوق المواطن لصالح فئة وحزب واحد، مما أدى لانهيار اقتصادي عام بالرغم من دعم دول الخليج وتخفيف الولايات المتحدة لحصارها على السودان، وتدخل تركيا أيضًا؛ إلا أن الأوضاع الداخلية السودانية استمرت بالانهيار والتردي، ومرت البلاد بأزمات الوقود وارتفاع الأسعار، وتراجع وانهيار الجنية السوداني، وركود بالاقتصاد السوداني، وتحولت الاستثمارات الأجنبية لسيف على رقاب الشعب السوداني، والفئات محدودة الدخل، وعم الفساد كل مكونات المؤسسات السودانية دون أي خطوات اصلاحية فعلية من النظام والحكومة. ومع ارتفاع أسعار الخبز في أواخر العام الماضي خرج الشعب السوادني في معقل الحزب الشيوعي السوداني في عطبرة في التاسع عشر من ديسمبر 2018، لتتحرك جماهير الشعب السوداني بكل ولايات السودان، لتعبر عن غضبها على أحوال البلاد وتغول النظام على مقدرات الشعب السوداني، وواجهت الحكومة السودانية هذه التظاهرات باتجاهين (العصا والجزرة)، عبر المعالجة الأمنية والتصدي بعنف للمتظاهرين وللقيادات اليسارية والنقابية، ومن جهة أخرى فقد خرج البشير وحزب المؤتمر ببعض القرارات أهمها عدم نية الرئيس التنحي إلا بعد انتهاء ولايته، مع الإعلان عن عدم ترشحه لولاية جديدة، وإقالة الحكومة وولاة الولايات، والعودة عن رفع أسعار الخبز ...إلخ من القرارات التي تبدو مستهلكة للحركة الوطنية السودانية والشعب السوداني الذي رفض إلا الاستمرار في ثورته. وهنا يتضح أن الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية السودانية إنها استفادت من تجارب الشعوب العربية، ومن تجربتها السابقة، عكس النظام وحزب المؤتمر، وعليه فقد طورت المعارضة السودانية بخطوة ذكية وحاسمة تصعيد ثورتها بدفع الجماهير للاعتصام أمام مقر قيادة الجيش العامة في الخرطوم، وهي بتلك الخطوة وضعت الجيش أمام خيارين هما:

الأول: أن يخرج للشعب السوداني بمؤسسة وطنية وجيش وطني يحمي ويدافع عن الشعب السوداني، وبذلك مهاجمة النظام بمؤسسة الجيش الركيزة الأساسية للبشير ومؤسسته التي تخرّج منها وصعد للحكم عبرها، وتجريده من قوته الرئيسية.

الثاني: أن ينحاز الجيش للنظام ويعبر عن نفسه كأحد أدوات النظام وبذلك فقدان الثقة به من الشعب السوداني ومواجهة المعتصمين وانزلاق البلد في فوضى عارمة. ومع اليوم الثاني من الاعتصام بدا الجيش السوداني وكأنه في حالة انقسام، حيث أصدر بيانات متباينة منها من يدعو للاستجابة لمطالب المعتصمين والشعب السوداني، ومنها من يؤكد على ضرورة الحلول السلمية ولا نية لعزل الرئيس، وتحرك جزء من الجيش لحماية المعتصمين من هجمات قوى الأمن مما تطلب تحركا سريع قبل أن تتدهور حالة الانقسام في الجيش فجاء السيناريو الذي ظهر وكأنه توافق بين الرئيس وقيادة الجيش على عملية التسليم والتسلم، ومباغتة القوى التي تقود الثورة سياسيًا، حيث أعلن

الجيش عن تشكيل مجلس عسكري بقيادة وزير الدفاع ونائب الرئيس بن عوف لفترة انتقالية لمدة عامين، والتحفظ على الرئيس البشير في مكان آمن، وعدم نية الجيش لعزل حزب المؤتمر الوطني في المستقبل أو اقصائه، والتي بدى الجيش بحالة مرتبكة غير واضحه حتى أنه لم يسم أعضاء المجلس العسكري، وهو تأكيد علىَ الخلافات الكبيرة في هذه المؤسسة، كما أن قوى المعارضة وخاصة اليسار والنقابات المهنية، أدركت ما يدور رافضة البيان، ورافضة تشكيل المجلس برموز النظام، ووصفت ما يحدث بأنه عملية تسليم وتسلم للسلطة، فلم تحتفل قوى المعارضة ورفضت فض الاعتصام وأكدت على مواصلة نضالها حتى تحقيق مطالب الشعب بعزل النظام واسقاطه برموزه ومؤسساته، مما دفع رئيس المجلس ونائبه للتنحي في اليوم الثاني عن رئاسة المجلس.

السودان ثورة يسارية فعلية:

من خلال التجارب السابقة في المنطقة العربية والتي كانت جماعة الأخوان المسلمين تتصدر المشهد الشعبي، ورأس الحربة في حراكات الشارع العربي والتي من خلالها قادت هذه الحراكات لأهدافها وغاياتها الحزبية الضيقة التي تستهدف الوصول للسلطة سواء في مصر، أو اليمن، أو تونس، أو ليبيا، أو سوريا، بحيث لم تنجح أي ثورة في هذه الدول من تحقيق شعاراتها الكبيرة بالعدالة المجتمعية؛ لأن من قفز على ظهرها جماعة كانت لا تستهدف أكثر من الوصول إلى السلطة والحكم، وتمكين الجماعة التي تناضل منذ عقود للوصول لهذه الغاية، لذلك كانت تعم الاحتفالات والمهرجانات بمجرد تنحي الرئيس في أي دولة، ويتم فض التجمعات والاعتصامات ويبدو الأمر وأن الهدف والنصر قد تحققا، لأن الأهداف كانت تحدد بدوائر ضيقة ومخططة لمراحل قادمة عبر الوصول إلى الحكم، لذلك انتهت كل الحراكات العربية إلى فوضى وصدام عنيف، وأزمات عميقة كما حدث في مصر وتونس على وجه التحديد والتي تواجه فوضى مسلحة من بقايا هذه الجماعة وجماعات مسلحة أخرى، تحاول ضرب البنى الأساسية للدولة ومؤسساتها. أما في السودان فبمجرد إعلان الجيش الاستجابة لمطالب الشعب لم تحتفِ قوى اليسار الديمقراطي والنقابات أو تعلن الانتصار، بل عبرت عن رفضها لما جاء بالبيان وأكدت إنها ستواصل ثورتها وثورة الشعب حتى تحقق مطالبه العادلة، مما يؤكد إنها قوى ثورية تنطلق من مبادئ وايديولوجيا ثورية تنحاز للطبقات المهمشة كما حدث في حراك الشباب الفلسطيني في غزة قبل عدة أيام (بدنا نعيش) والتي إنحاز لها اليسار الفلسطيني غير طامعًا بسلطة أو بحكم، وإنما من منطق النصير للمستضعفين من فئات المجتمع المهمشة، كما هو الحال في القوى السودانية اليسارية التي لا زالت متمسكة بمطالب الجماهير والفئات المهمشة رافضة الاحتفال بالنصر أو محاولة استغلال الحدث ومساومة الجيش على مكتسبات مستقبلية في السلطة والحكم، بل تمسكت بمبادئ العدالة المجتمعية، وأكد على عدم المساومة على تلك الحقوق إلا بضمان حقوق الثورة والشعب السوداني. من هنا فإن ما تحقق هو ثورة فعلية تستهدف حقوق المواطن ومطالبه وليس مجرد ثورة لأهداف حزبية ضيقة.

مخارج الأزمة السودانية:

مع تسارع وتيرة الأحداث خلال الأيام الثلاثة السابقة فإن كل المؤشرات تؤكد أن اليسار السوداني وقوى الثورة الديمقراطية السودانية يدركوا الخريطة السياسية السودانية، ويدركوا ضرورة الاستمرار بالثورة حتى تحقق كل مطالبها دون الرجوع للخلف، هذا الإدراك هو نتاج حقائق على الأرض بأن حزب المؤتمر وجماعة الأخوان المسلمين مسيطرون على المكونات السودانية عامة خلال العقود الثلاثة السابقة، كذلك استدراك تجارب الشعوب العربية التي شهدت ثورات شعبية وما آلت إليه أحوالهم، وإدراك لخصوصية الساحة السودانية وطبيعتها وتركيبتها، وكذلك الإدراك الواعي لما حدث من الوهلة الأولى ومن خلال البيان الأول للجيش السوداني، فكان الرد حاسم جازم، وتفويت الفرصة على المناورات التي حاول الجيش وقيادته أن يسوقها للشارع السوداني، فبيان الجيش غير واضح وغير معلوم الخطوط، بل ترك الباب مشرعًا لعودة سيطرة حزب المؤتمر على مقدرات الشعب السوداني، وعليه فمحاولات الجيش السوداني لرأب الصدع في مؤسسته ووأد أي محاولة انقسام من خلال اللجوء لحلول وسطية تلبي رغبات الحزب الحاكم وبعض مفاصل الجيش والشعب؛ إلا أن المعارضة وقوى الثورة اليسارية أفشلت هذه المناورات من خلال التأكيد على مطالب الجماهير العادلة، وحقها بحلول جذرية وليس معالجات مؤقته، وهي تدرك أيضًا أن السودان يمر بمفترق سياسي خطير وأي مغامرة تؤدي لانزلاق البلاد في فوضى عارمة، وصدامات مسلحة عنيفة، خاصة وأن حزب المؤتمر يمتلك العديد من التشكيلات المسلحة، بالإضافة للتركيبة القبلية للمجتمع السوداني، والعديد من المليشيات المسلحة التي كانت تواجه النظام عبر العقود السابقة، وعليه فهناك العديد من السيناريوهات التي يمكن أن يشهدها السودان في أزمته الحالية:

أولًا: أن يتم تشكيل حكومة انتقالية مدنية تشكلها الأحزاب السودانية، والقوى الديمقراطية السودانية، والجيش السوداني، والأجهزة الأمنية لفترة انتقالية لا تتجاوز العام يتم خلالها تهيئة السودان لانتخابات عامة لكل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والولايات.

ثانيًا: أن يقود السودان مجلس عسكري من الجيش السوداني لفترة انتقالية ثلاثة إلى ستة أشهر يتم من خلالها تعديل الدستور، وتعديل نظام الانتخابات والإعلان خلال عن موعد الانتخابات العامة شريطة أن لا يرشح لها أي عضو من مؤسسة الجيش الحالية.

ثالثًا: أن تُصر قوات الجيش على خطواتها من خلال إعلان الطوارئ، وفض الاعتصامات بالقوة واللجوء للحلول الأمنية والعسكرية وهو سيناريو بكل حالاته سيؤدي لحالة صدام عنيفة بين قوى الشعب السوداني وجيشه الوطني ربما تؤدي لانقسامات حادة في مكونات الجيش وصدامات عسكرية تنزلق بالسودان لحالة احتراب شاملة تستغلها العديد من القوى المتربصة بالسودان.

رابعًا: أن يتم التوافق بين القوى السودانية والجيش على ترشيح شخصية مدنية سودانية مستقلة تشكل مجلس طوارئ يقود السودان مدنيًا لفترة انتقالية لمدة عام يتم خلالها تهيئة السودان لانتخابات عامة، ووضع أسس واستراتيجيات للتخفيف عن كاهل المواطن السوداني مؤقتًا، وصياغة دستور مدني يكفل للجميع الحقوق.

وعليه فإن المستقبل يحدده ملامح الأيام القادمة والتي من المؤكد أن جميع الأطراف وخاصة قوى الثورة واليسار لن تنحو بالسودان إلى الانزلاق في أتون فوضى وفلتان وصدامات، كما إنها لن تسمح باستمرار النظام بمؤسساته ورموزه لأنها قوى ثورية تستهدف العدالة المجتمعية للمواطن السوداني، وعليه فإنها ستكون أكثر توافقًا مع أيديولوجيتها الثورية المبدئية القائمة على وحدة السودان وسلامته.

سقوط البشير وما بعده

عرفات الحاج

منذ العام ١٩٥٧ الذي استقلت فيه دولة السودان عن الحكم البريطاني عرفت البلاد ١٠ انقلابات عسكرية، نجح منها ٤ في الوصول للحكم، وكان من بينها أشهر حادثة لعب فيها الجيش دورًا ديموقراطيًا في حراسة مصالح الشعب، حين سلم الجنرال سوار الذهب الحكم لسلطة مدنية منتخبة.

أسدل الجيش السوداني الستار على حكم عمر البشير، بإعلان وزير الدفاع عن عزل البشير وتولي الجيش إدارة البلاد لمدة عامين كفترة انتقالية، يتخللها تعطيل الدستور وحل البرلمان المركزي وحكومات الولايات، وهو ما أطلقت عليه قوى موالية وأخرى معارضة لحكم البشير وصف الانقلاب العسكري.

تبع ذلك ما يشبه الانقلاب داخل المؤسسة العسكرية، حيث تم الإطاحة بوزير الدفاع السوداني ونائبه، ليحل على رأس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان، ويعين الفريق محمد حمدان نائبًا له، في تغيير يوحي بدور كبير لقوى إقليمية ودولية.

ويأتي هذا بعد أوسع موجة احتجاجات شهدتها البلاد، والتي استمرت منذ ٩ ديسمبر ٢٠١٨، وشملت معظم مدن البلاد، مطالبة بإسقاط النظام وتغيير وضع الحكم في البلاد التي تعاني من أزمات سياسية، وأزمة اقتصادية خانقة طالت حتى أسعار الخبز.

مواقف سودانية:

«قوى إعلان الحرية والتغيير» -التي تشكلت مع اندلاع الاحتجاجات ضد البشير في ديسمبر/كانون الأول الماضي- أعلنت رفضها لما ورد في بيان من سمتهم «انقلابيي النظام».

وفي بيان له أعلن تجمع المهنيين السودانيين الطرف البارز في تنظيم الاحتجاجات الشعبية في السودان رفضه لبيان وزير الدفاع، ودعا التجمع كل المحتجين إلى مواصلة التظاهر حتى يتحقق «التغيير الشامل المنشود».

وقال تجمع المهنيين في بيان إن سلطات النظام نفذت «انقلابًا عسكريًا تعيد به إنتاج ذات الوجوه والمؤسسات التي ثار الشعب السوداني عليها»، وأضاف البيان أن «من دمروا البلاد وقتلوا شعبها يسعون لسرقة كل قطرة دم وعرق سكبها الشعب السوداني العظيم في ثورته التي زلزلت عرش الطغيان».

وقال المتحدث باسم تجمع المهنيين إن وزير الدفاع عوض بن عوف قام «بتمثيلية جديدة» وإن بيانه «يبقي على الدولة العميقة»، مؤكدًا أن ما جرى هو «انقلاب جديد ومحاولة للمراوغة وسنستمر في نضالنا». وأضاف المتحدث أن «الشعب سيتمرد على سلطة بن عوف وأي سلطة تحاصر أحلامه».

ودعا تجمع المهنيين الشعب السوداني إلى المحافظة على اعتصامه أمام مباني القيادة العامة للقوات المسلحة وفي بقية الأقاليم والبقاء في الشوارع في كل مدن السودان إلى حين تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية مدنية تعبر عن قوى الثورة، وفقًا للبيان.

ومع اقتراب ساعات المساء دعا تجمع المهنيين الجماهير للبقاء في الشوارع، وكسر حظر التجول الذي يفترض أن يبدأ في العاشرة ليلًا ويستمر حتى الرابعة فجرًا، الأمر الذي ينذر بصدام محتمل بين قوى الأمن والجيش والجماهير من جهة أخرى.

هذا في الوقت الذي هدد فيه حزب المؤتمر الوطني الحاكم، بتنظيم مظاهرات احتجاجية إذا ما تواصل اعتقال قياداته.

مواقف عربية ودولية:

في بيان أصدرته وزارة الخارجية، أكدت مصر على دعمها الكامل، «لخيارات الشعب السوداني وإرادته الحرة في صياغة مستقبل بلاده وما سيتوافق حوله الشعب السوداني في تلك المرحلة

الهامة، استنادًا إلى موقف مصر الثابت بالاحترام الكامل لسيادة السودان وقراره الوطني».

فيما دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش إلى انتقال للسلطة في السودان يلبي التطلعات الديمقراطية للسودانيين، وهذا من المفترض أن يعقد مجلس الأمن اجتماعا يوم غد الجمعة لمناقشة تطورات الأوضاع في السودان.

هذا وكان قد صرح متحدث باسم الخارجية الأميركية لوكالات أنباء بأن «وزير الدفاع السوداني عوض بن عوف لا يزال على لائحة العقوبات الأميركية».

غموض يتبدد:

درجة كبيرة من الغموض أحاطت بخطوة العسكر في السودان، خصوصًا في ضوء ما شاع من أنباء عن محاولة لاعتقال وزير الدفاع السوداني عوض بن عوف داخل مبنى التلفزيون الرسمي خلال استعداده لإلقاء بيان الجيش الخاص بتنحية البشير، هذا الغموض بدأ يتبدد مع اتضاح ملامح هذه المرحلة على مستوى المؤسسة العسكرية، فسرعان ما تم التضحية بوزير الدفاع ونائبه، ليتقدم لصدارة المشهد الجنرالات الأقرب لدولة الإمارات في المؤسسة العسكرية.

التحول في موقف» قوات الدعم السريع»، التابعة لرئاسة الجمهورية التي يقودها العميد محمد حمدان شكل في حد ذاته عنوان لطبيعة الدور الاماراتي المرتقب، خصوصًا في ضوء رهان عمر البشير على هذه القوات كرادع لأي انقلاب عسكري أو تحرك من الجيش ضده، وهنا الحديث عن قوات بدأت كميليشيا محلية أسسها محمد حمدان، تاجر الجمال الشهير ب»حميدتي» وجاءت من خارج قوام المؤسسة الأمنية والعسكرية واكتسبت شرعيتها وبنيتها الرسمية بقرار من الرئيس السوداني المخلوع، لتلعب لاحقًا دورًا رئيسيًا في حرب اليمن، ولا يقتصر الحضور الإماراتي على دور «حميدتي» فالقائد الحالي للمجلس العسكري الحاكم الفريق عبد الفتاح برهان قضى أعوامه الأخيرة متنقلًا بين

الإمارات واليمن والسودان لمتابعة دوره في إمداد القوات الغازية لليمن بمزيد من الجنود والمقاتلين السودانيين.

الدور الأمريكي الحاضر في ملف السودان منذ سنوات طويلة، لا يغطي عليه ابتعاد حليف الولايات المتحدة صلاح الدين قوش من المشهد فالرجل الذي تولى رئاسة جهاز المخابرات بعد خروجه من فترة سجن أودعه فيها البشير، لم يكن دوره في المشهد السوداني إلا عنوان للتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا وتمسك الولايات المتحدة بورقة قوية لابتزاز وإخضاع الكثير من مفاصل نظام البشير، وهي ورقة الأحكام الصادرة دوليًا بملاحقة البشير وعدد من رجاله على خلفية اتهامهم بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في إقليم دارفور السوداني.

سؤال الاقتصاد بلا جواب:

كان للعامل الاقتصادي دور أساسي في اندلاع الاحتجاجات في السودان، ومع ذلك لا زال هذا العنوان لم يشهد تغيير يذكر أو حتى إعلان «نوايا» بتغيير يلائم المطالب الجماهيرية في الجانب الاقتصادي، فمنذ فقد السودان 7% من إيرادته النفطية نتيجة لانفصال الجنوب، يعاني السودان صدمة اقتصادية حقيقية، في وقت يزداد فيه التضخم والبطالة، وتزيد المديونية العامة عن 0 مليار دولار وينخفض احتياطي النقد الاجنبي لأقل من مليار و300 مليون دولار، هذا يتضافر مع تزايد مظاهر الفساد الواضحة في «دولة البشير»، ورغم مسارعة البشير لتلبية نداء دول الخليج للمشاركة في حرب اليمن على أمل تحصيل الدعم الاقتصادي المنشود، فإن ما حصده الرجل كان شراء الخليج لمفاصل حكمه وبضعة من جنرالاته وتجنيدهم لمصلحة امراء السلالات الحاكمة في الخليج، فلا مؤشرات لنية بإنقاذ الاقتصاد السوداني، بل استمرار سياسات الافقار في هذا البلد، ومواصلة استرقاق أبنائه كحطب لحروب عدوانية ضد شعوب عربية أخرى.

أخيرا:

رفض القوى المساهمة في الحراك الجماهيري لتولي السلطة من قبل العسكر يشي باستمرار حالة التوتر، وهو ما يضع السودان على مفرق طرق يهدد استقراره ما لم تنجح المؤسسة العسكرية في الوصول لتفاهم مع هذه القوى، وتنجح في التخلص من الأدوار الخارجية التي تتحكم في مفاصلها المسيطرة على هذه المرحلة.

ذلك كله يضعنا في صورة يبدو معها السودان كبلد يعج بتشكيلات وبنى شبه عسكرية صنعها البشير كدعائم لسيطرته على السودان، وتشكل اليوم تهديد بارز لاستقرار البلاد ووحدتها خلال المرحلة المقبلة، خصوصًا في ضوء الصلات الخارجية المكشوفة لكثير من هذه التشكيلات، ووجود مسعى واضح لحرمان الشعب السوداني من أي تغيير حقيقي يضعه على طريق العيش الحر والكريم في وطن مستقل ومزدهر.

المؤسسة العسكرية والتغيير السياسي

يوسف مكي

تحولات دراماتيكية سياسية جرت خلال الأيام الأخيرة، في الجزائر و السودان وليبيا، حملت أجندات ومطالب مختلفة، لكن الجامع بينها هو التقاؤها حول مطلب تغيير الأنظمة السياسية القائمة. وفي كل هذه الأحداث تلعب الجيوش في هذه التحولات الدور الأساسي والحاسم.

في الجزائر أشعل الإعلان عن عزم الرئيس عبد العزيز بوتفليقه، ترشيحه لدورة رئاسية قادمة، الحركة الاحتجاجية. وتلخصت اعتراضات المحتجين، على إعادة الترشيح، في عجز المرشح بسبب أمراضه وشيخوخته عن الاضطلاع بمهام الرئاسة. ثم تطورت الأمور إلى اتهامات النظام بالفساد والعجز عن مقابلة استحقاقات الناس، في العمل والمساواة والعدل. وقد رفعت الحركة الاحتجاجية سقف مطالبها، إلى تغيير النظام، قيادات وبنية، وتأسيس دستور جديد، يلبي مطالب المحتجين. وقد طغت المطالبة بتأسيس نظام ديمقراطي .

أما في السودان، فإن تغيير الأوضاع الاقتصادية المتردية في هذا البلد، قد تربع مطالب المحتجين، الذين رأوا أن السبب الرئيسي لهذا التردي، هو فشل البرامج السياسية والاقتصادية، وتغول الفساد في عهد الرئيس عمر البشير. ومنذ الأيام الأولى للحركة الاحتجاجية كان مطلب تغيير النظام هو الشعار الأثير لدى المحتجين، نتيجة لفشل وعود التصحيح المتكررة السابقة التي أطلقتها الحكومة، وانخفاض دخول الأفراد بشكل مريع، حيث باتت عاجزة عن تلبية الحاجات الأساسية للسودانيين، مع ارتفاع كبير في نسبة الفقر. وبات مطلب التغيير لا يتعلق بإصلاح الأوضاع الاقتصادية، بل بنزع الشرعية عن النظام القائم، والمطالبة باستبداله، بنظام مدني، يعتمد مبدأ التعددية وتداول السلطة، والعلاقات التعاقدية. في ليبيا الوضع مختلف جداً، فمنذ أسقط نظام العقيد معمر القذافي في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2011م، لم تقم لهذا البلد قائمة. وبات مرتعاً لميليشيات التطرف، بمختلف مسمياتها. وكان من نتائج ذلك تفتيت البلاد وانعدام الوحدة، والانفلات الأمني. ولا شك أن غياب القوات المسلحة، التي لم يكن تأسيسها والاهتمام بها، من أولويات النظام السابق، قد أسهم فيما آلت إليه الأوضاع في هذا البلد العربي .

في ظل الفراغ الأمني، الذي عم المدن الليبية، بدأ اللواء المتقاعد خليفة حفتر، تحركه لتأسيس جيش وطني، فيما أطلق عليه بعملية الكرامة، هدفت كما جاء في البيان الذي أصدره إلى القضاء على الإرهاب، والعصابات والخارجين على القانون، والالتزام بالعملية الديمقراطية، ووقف الاغتيالات. وحظيت تلك العملية بتأييد عدد من المسؤولين في الحكومة الليبية، على رأسهم رئيس وزراء ليبيا السابق، علي زيدان، ورئيس الحكومة السابق أيضا، عبدالله الثني. وقد ركزت عمليات حفتر على الميليشيات الإسلامية المتطرفة. وتمكن من السيطرة على معظم الأراضي في شرق البلاد .

في هذه الأيام، ومنذ الرابع من هذا الشهر، أبريل/ نيسان 2019م، بدأت قوات حفتر الزحف على العاصمة الليبية طرابلس، والهدف هو القضاء على معاقل الإخوان المسلمين، الذين يسيطرون على المدينة، ويشكلون حكومة تابعة لهم فيها. وإذا ما حسمت هذه المعركة لصالح الجيش الوطني الليبي الذي يقوده حفتر، فإن ذلك سيعني نهاية آخر مواقع الحكم للإخوان المسلمين، في الوطن العربي. كما سيعني اقتراب الشعب الليبي من استعادة وحدة أراضيه .

في الحالات الثلاث التي تعرضنا لها، تشكل جيوش هذه البلدان محور وجوهر التغيير السياسي، سواء كما تطمح الحركات الاحتجاجية لتحقيقه، كما هو الحال في الجزائر والسودان، أو بمبادرات عسكرية مباشرة، كما هو الحال مع ليبيا. وذلك أمر طبيعي، مع الواقع الاجتماعي السائد في بلدان العالم الثالث، ومن ضمنه الأقطار العربية. وأيضا بسبب التجريف السياسي، الذي مارسته الأنظمة العربية، عبر عقود طويلة.

إن معظم التغيرات السياسية التي حدثت بالوطن العربي، بعد معارك الاستقلال، قد قادها ضباط يافعون. بل إن الأوضاع في الجزائر تشكل حالة خاصة. فالجيش الجزائري القائم الآن، هو وريث ونتاج جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، التي قادت كفاح الشعب الجزائري للاستقلال عن الاستعمار الفرنسي .

اللافت للنظر أن الحركة الاحتجاجية التي تطالب بالتغيير، ترفع شعار الديمقراطية والمجتمع المدني، لكنها تعترف بعجزها عن تحقيق ذلك من غير مساندة الجيش. ويبدو أن ذلك أمر غير واقعي، إذ لا يتوقع من الجيش أن يقبل بدور المنفذ للمطالب الشعبية، دون تمكينه من مواصلة دوره في الحياة السياسية. وستظل المعضلة قائمة بين مطلب شعبي شرعي، ولكنه غير واقعي بابتعاد الجيش عن السياسة، وبين مطالبته للتدخل لحسم الصراع، إلى جانب الحركات الاحتجاجية .

إن التغيير في التركيبة الاجتماعية السائدة، هو رهن بتغيرات جوهرية في التقاليد السياسية العربية. ولن يتحقق ذلك إلا بتصليب دور مؤسسات المجتمع المدني، وفتح الأبواب مشرعة للعمل السياسي في تلك البلدان، وخلق مناخات تتيح الفرص لتحول ديمقراطي حقيقي. وما لم يتحقق ذلك سيظل الواقع كما هو .

حصيلة ٤ سنوات من عدوان التحالف السعودي على اليمن

الهدف_ وكالات

يكتمل نصاب أربعة أعوام على بدء العدوان السعودي-الإماراتي على اليمن السعيد، يوم 26آذار/ مارس 2015، والعديد من دول العالم يدعم أو يسكت على ما يحدث من انتهاكات وتجاوزات خطيرة، ارتكبتها قوات التحالف السعودي، المدعومة أمريكيًا وصهيونيًا، والتي تعدّ في أصغر اعتداءاتها جرائم حرب، حسب القانون الدولي الذي اعتمدته الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

مبررات التحالف في حربه جاءت تحت غطاء الدّفاع عن شرعية انتهت بانتهاء آجالها، في مقابل ثورة شعب، قامت من أجل فك ارتباط اليمن بالسعودية وإنهاء سيطرتها على اليمن ومقدّراته، وهذا ما لا يريده الغرب ووكلاؤه في شبه الجزيرة العربية، مهما بلغت وحشية جرائمهم المرتكبة بحق الشعب اليمني.

أربعة أعوام من القصف والقتل والدمار، لم تفرق بين هدف مدني وآخر عسكري، بين رضيع يتحسس ثدي أمه، وشيخ مسن يتبيّن طريقه بصعوبة، وبين امرأة تعاني من وطأة الولادة في مشفى، ومريض يقاوم أوجاعه، تجتمع عليهم جميعا معاناة أخرى، غارات الطائرات المعتدية التي تستهدف كل شيء متحرك وجامد في اليمن، بصواريخها وقنابلها المتعددة، ومنها المحرمة دوليا، تفتك بكل شيء يكون في دائرة انفجاراتها.

واليمن من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، مستهدف بكافة مكوناته، شماليا كان أم جنوبيا، شرقيا أن غربيا، من أجل تحقيق هدف إخضاع اليمن، أحداثه متاحة للعالم كله، يرى ويسمع ويعلم، ولكنه يلوذ بالصمت كل مرة، سوى بعض المنظمات والجمعيات

والفعاليات الإنسانية والشعبية، التي ليس بإمكانها وقف سلسة الجرائم البشعة، بحق الإنسانية المضطهدة في اليمن، ولا يتجاوز فعلها إطار التنديد والاستنكار.

جرائم التحالف السعودي تستهدف إعادة اليمن إلى بيت الطاعة الخليجي، وإجهاض ثورته وإنهاء حلمه، بغد يكون فيه اليمن سعيدا، بما تعنيه الصفة من معنى.

حصيلة العدوان

فوفق إحصائية نشرها المركز القانوني للحقوق والتنمية، ÖRG LCRDYE. بعد مرور 1400 يوماً على بدء العدوان، ذكرت أن أكثر من (15,185) من المدنيين قتلوا بطائرات تحالف العدوان، بينهم (3527) طفل، و (2277) امرأة، كما أصيب ما لا يقل عن (23.822) مدنيا، بينهم (3526) طفلا، و (2587) امرأة، وأشار التقرير أنّ (23.822) مدني، بينهم (3526) طفل ، و (2587) امرأة، لا زالوا إلى اليوم يعانون من قلة الأدوية، والمستلزمات الطبية، والعلاج النوعي، بسبب الحصار المضروب من طرف قوى العدوان، في ظل صمت مريب لمنظمات الطفولة وحقوق الإنسان.

كما قدر المركز وفاة ما لا يقل عن 160 الف مواطن يمني، من الاطفال والمرضى والجرحى، وأصحاب الامراض المزمنة بالقتل البطيء الصامت، جراء الحصار المفروض على اليمن، الذي نتج عنه انعدام الحاجيات الاساسية والادوية والخدمات الطبية، وكنتيجة أخرى للحصار الظالم على اليمن برا وبحرا وجوا، أحصى وفاة ما يقارب 2200 يمني، بالإصابة بمرض الكوليرا، الذي اجتاح البلاد منذ بداية العام الجاري، وفقا لما اكدته تقارير الصحة العالمية واليونسيف.

واستمر المركز في سرد جملة من المواقع الحيوية الهامة، والتي لا يملك اليمن سواها، فقد وقع استهداف بنيته التحتية، نتج عنه تدمير 15 مطارا، و14 ميناء، و2559 طريقا وجسرا، و191 محطة ومولد كهرباء، و78 خزان وشبكة مياه، و426 شبكة ومحطة اتصال، و1818 منشأة حكومية، و421919 منزل، بين مدمر ومتضرر.

أما المنشآت الخدمية، فقد دمر وتضرر بسببه 930 مسجدا، و327 مشفى ومركزا صحيا، و888 مدرسة ومعهدا، و152 منشأة جامعية، و279 منشأة سيادية، و112 منشأة رياضية، و38 منشأة اعلامية، و219 معلما أثرياَ، و3288 حقلا زراعيا.

أما بخصوص المنشآت الاقتصادية، فدمر 331 مصنعا و528 سوقا تجاريا و7373 منشأة تجارية و749 مخزن أغذية و621 شاحنة غذاء و362 محطة وقود و265 ناقلة وقود و4007 وسيلة نقل و 310 مزرعة دجاج ومواشي.

ويزداد المتأمل في هذه الارقام يقينا بأن اليمن بأكمله مهدد بالإبادة ومحو الحضارة والحياة فيه. لكن الشعب اليمني الذي يتعرض لأكبر مأساة إنسانية في العصر الحديث يقاوم ويحقق الانتصارات التي أرغمت الأمم المتحدة على البحث عن تخفيف المعاناة في محادثات استوكهولم وميناء الحديدة ودعا إلى ارتفاع الضغط لوقف تصدير السلاح إلى السعودية والامارات. لكن التحالف السعودي ـ الاماراتي الذي يزداد الخناق عليه في شمال اليمن وجنوبه يبدو أنه في غيّه يأمل أن ينقذه ترامب.

بعد حملة مقاطعة واسعة..
وفد صهيوني يُلغي مُشاركته مُرغمًا في مؤتمر اقتصادي بالبحرين

المنامة _ خاص الهدف _ أحمد بدير

في إنجاز جديد يُسجّل لحركات المقاطعة العربية الفاعلة في مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وبعد المواقف المشرّفة والمُتنالية للمنسحبين/ات العرب من (المؤتمر العالمي لريادة الأعمال في البحرين)، رفضًا للتطبيع، أُرغم الوفد الصهيوني يوم الأحد 14 أبريل 2019 الذي كان من المُقرر أن يُشارك في المؤتمر، على إلغاء مُشاركته تحت ضغط حركات المُقاطعة التي صرخت بصوتٍ عالٍ (لا للتطبيع)، مُتذرعًا بأن قرار الانسحاب جاء بسببِ ما أسماها «مخاوف أمنية».

واستجابةً لنداءات حركات المُقاطعة التي صاح دويّها أواخر مارس 201، وقُبيل أيام من بدء المؤتمر الذي بدأت فعالياته منتصف شهر أبريل الجاري، واستمرت حتى ا نيسان/أبريل، انسحب الفريق الكويتيّ بالكامل، فضلًا عن انسحابَين من لبنان.

وكان من المُقرّر أن يُشارك في فعاليات المؤتمر الذي تنظّمه مؤسسة «تمكين» شبه الحكومية، 30 مشاركةً على الأقل ممثلةً عن كيان الاحتلال، بينهم وزير الاقتصاد الصهيوني «إيلي كوهين»، ونائبة رئيس «هيئة الابتكار الإسرائيلية»، وممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية في حكومة الاحتلال، وهيئة التصدير الصهيونية، فضلًا عن مشاركة عدد من المؤسسات «الريادية». وتُدرج وزارة الاقتصاد والصناعة في حكومة الاحتلال «زيادة التعاون والنشاط والاتجار الاقتصادي مع دول المنطقة لاستخلاص المميزات النسبية في كل دولة»، ضمن المواضيع المركزيّة التي تقف على رأس سلم الأولويات للوزارة الصهيونية.

وانطلقت مناشداتٌ بحرينيةٌ وخليجيةٌ وعربيةٌ من مختلف شركاء حركة المقاطعة ( ) والمجموعات الفاعلة في الوطنBDS العربي لمطالبة المشاركين/ات والمتحدثين/ات العرب بالانسحاب من هذا المؤتمر بشكلٍ فوريٍّ، كون هذه المشاركة تتنافى بشكلٍ صارخ مع المواقف العربية الرافضة للتطبيع، بأشكاله كافة، فضلًا عن خطورة ما تضفيه المشاركات العربيّة المثيلة من شرعنة لمنظومة العدو الصهيوني، بممثليه ومؤسساته وداعميه، ومحاولاته تلميع صورته.

وأطلقت «المبادرة الوطنية لمقاومة التطبيع مع العدوّ الصهيوني في البحرين» عريضة لرفض المشاركة الصهيونية في المؤتمر، تبعها تغريد ومشاركة تحت وسم (البحرين ترفض التطبيع)، فضلًا عن تضافر جهود المبادرة البحرينية لمقاومة التطبيع وحركة مقاطعة الاحتلال في الكويت، والحملة اللبنانية لمقاطعة داعمي إسرائيل، وحركة مقاطعة الاحتلال (عُمان)، والمجموعات الفاعلة في مقاومة التطبيع، لثني الأسماء العربيّة التي سجّلت مشاركات أو حضور في المؤتمر عن المشاركة ودفعهًا للانسحاب.

وقالت مجموعات المقاطعة في بيانٍ لها، إنّ «الجهود الريادية الإسرائيلية التي يتمّ الاحتفاء بها في مؤتمر الريادة والأعمال هذا هي الجهود ذاتها التي تساهم في إدامة المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني وتطوير أدواته المتنوعة، منها المشاركة في هذا المؤتمر الذي يساهم في تلميع صورة هذا النظام وتصدير تجربته العنصرية والاستعمارية عالميًا، وحضور هذا المؤتمر هو تجاوزٌ أخلاقيٌ ووطنيٌّ فجٌّ في تطبيعٌ العلاقات مع مواطني دولة الاحتلال، وإنّ تبادل الخبرات الريادية لا يكون حتمًا مع من تلطّخت أيديهم بدماء الشعب الفلسطيني والشعوب العربيّة».

جدير بالذكر أن المؤتمر أثار حفيظة واستنكار أعضاء البرلمان البحرينيّ، حيث شدّد البرلمان في بيانٍ رسميّ له على أن «نصرة القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق ستظلّ من أولويات الشعب البحريني».

وقالت رئيسة البرلمان، فوزية زينل، في ردٍّ على أحد أعضاء البرلمان الغاضبين من المؤتمر «نحن جميعًا في مملكة البحرين، قيادةً وشعبًا، مع موقفكم ضد التطبيع جملةً وتفصيلًا».

ولا تقيم البحرين علاقات دبلوماسية علنية مع دولة الكيان، لكن المستوى الرسمي الحكومي يسعى إلى إقامة علاقات تطبيعية. وشهدت العلاقات الثنائية السرية، مؤخرًا، زيارات رسمية مُتبادلة، عبّر عنها ناشطون بحرينيون ضد التطبيع بالرفض.

ويسعى النظام البحريني بخطوات حثيثة إلى تطبيع علاقاته مع دولة الاحتلال، حيث مرَّر رسالة بهذا الخصوص إلى رئيس الحكومة الصهيوني، بنيامين نتنياهو، قبل حوالي سنتين، حسبما كشفت عنه القناة 13 العبرية، أواخر شباط/ فبراير الماضي.

ونقلت القناة عن موظفين «إسرائيليين» رفيعي المستوى قولهم «إن وزير خارجية البحرين، خالد بن أحمد آل خليفة، حمل خلال لقاء سري مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، تسيبي ليفني، رسالة لتنقلها إلى نتنياهو. وكان آل خليفة التقى ليفني على هامش المؤتمر الأمني في ميونيخ، في شباط/فبراير 2017».

وقال الموظفون «إن الوزير البحريني أبلغ ليفني أن ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، اتخذ قرارًا بالتقدم نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل».

مُشاركة فلسطينية!

ودعت حركات المقاطعة في بيانها «الوفد الفلسطيني، بمُشاركة صلاح العملة ونادية سباعنة وقد يتضمن آخرين، للانسحاب فورًا والامتثال للإرادة الشعبية الفلسطينية والعربية المُنادية برفض كلّ أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني»، مُتسائلةً «أيعقل أن

تتتالى الانسحابات العربيّة من هذا المؤتمر بينما يشارك فيه وفد فلسطيني ؟».

كما طالبت بإصدار البرلمان البحريني تشريعًا يمنع ويجرّم التطبيع مع العدوّ الصهيونيّ، وهو مقترح تشريع سبق أن قدّمته الجمعية البحرينيّة لمقاومة التطبيع إلى لجنة مناصرة فلسطين في مجلس النواب، في حين أكّدت على ضرورة «توسيع إطار تطبيق خطوات مماثلة في كافة البرلمانات العربيّة، وإصدار البرلمانات ومجالس التشريع العربيّة تشريعات تمنع وتجرّم التطبيع».

وختمت المجموعات بيانها بالقول «برغم تطبيع بعض الأنظمة الاستبدادية العربيّة، وتماهيها دون أقنعة مع المخطط الصهيوني الأمريكي الهادف إلى تصفية القضية الفلسطينية، ورغم أبواق إعلامها المهيمن والمُغرض، ستبقي شعوب المنطقة العربية شعلة عالية في النضال ضد الاستعمار الصهيوني وضد التطبيع معه، بموازاة شعلة نضالاتها من أجل العدالة الاجتماعية - الاقتصادية والحقوق والحريات والكرامة. ومن هنا نجدّد تحيّتنا وتقديرنا للمنسحبين/ات، ولكافة الشعوب العربية الثابتة على دعمها للقضية الفلسطينية والتصدّي لكافة أشكال التطبيع والمُستمرة».

رغم ذلك، زعم مسؤول صهيوني كبير، الأربعاء 17 أبريل، أنه «على الرغم من التقارير التي تفيد بأن ممثلين إسرائيليين ألغوا مشاركتهم في مؤتمر ريادة الأعمال في البحرين، فقد حضر وفد ضم مجموعة من مسؤولي وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى المنامة وعقدوا سلسلة من الاجتماعات على هامش المؤتمر»، على حد زعمه.

ويوظّف العدو الصهيونيّ التطبيع أداةً بالغة الأهمية من أجل فكّ عزلته المُتصاعدة عالميًّا، وسعيًا إلى تبديل صورته في عيون العرب على أنّه ليس عدوّهم الأوّل. ولكنّه، على الرغم من هذه المحاولات، ورغم نجاحه في التطبيع مع هذا النظام العربيّ أو ذاك، فقد عجز عن تلميع صورته في أذهان شعوب منطقتنا التي ما تزال، تعتبره عدوّها الأوّل.

ويأتي تراجع الوفد الصهيوني عن المُشاركة في المؤتمر بعد ضغط حركات المقاطعة، وفي أعقاب استنكار شعبيٍّ عربيٍّ وبحرينيّ، ما يُثبت أنَّ التحرك العربيّ الوطنيّ المشترك حيٌّ وممكنٌ وقادرٌ على النجاح، ويُعتبر ذلك إنجازًا جديدًا لحركات المُقاطعة في الوطن العربيّ.

خريطة أمريكية جديدة تُظهر ضم «إسرائيل» للجولان

بعد 3 أسابيع على اعتراف الولايات المتحدة بسيادة كيان العدو الصهيوني على الجولان السوري المحتل، نشر المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، عبر حسابه الرسمي في تويتر، خارطةً للأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد ظهرت فيها حدود دولة الكيان تضمّ منطقة الجولان المحتل، الإستراتيجية.

وأرفق غرينبلات صورة الخارطة بنص قال فيه «مرحبًا بكم في أحدث إضافة على نظام الخرائط الدولي لدينا، بعدَ صدور الإعلان الأمريكي بشأن الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان».

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وقع رسميًا على قراراه الاعتراف بسيادة «إسرائيل» على الجولان، بتاريخ 25 ماآذار/ رس، في خطوةٍ أثارت انتقادات واسعة في العالم، فيما أكدت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تمسكهما باعتبار المرتفعات السورية أراض محتلة من قبل «إسرائيل» منذ حرب 1967.

وأظهرت الخريطة الأمريكية الحدود بين الكيان والأراضي السورية باعتبارها حدودًا دائم ونهائية، فيما صوّرت الحدود بين دولة الاحتلال ولبنان كأنها مؤقتة، وأُشير إليها على الخارطة بعبارة «خط الهدنة لعام 1949». ومثلُها «الحدود» المرسومة بين المناطق المحتلة عام 1948 وأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، في إشارة إلى أنّ هذه الحدود سيتم ترسيمها النهائي، لاحقًا.

ولم تُحدد الخريطة التي اخترعتها الولايات المتحدة، حدود العاصمة الفلسطينية المحتلة القدس ، إلّا أنّها وفي أحدث نسخة من كتاب «حقائق العالم» الخاص بوكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، الذي يضم الخريطة، لا يزال النص المرفق بـ«بوابة إسرائيل»، يصف الجزء الشرقي من المدينة المقدسة وهضبة الجولان بأنهما أراض «إسرائيلية» محتلة.

يأتي هذا بعد أيامٍ من تصريحات أدلى بها وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، حول ضم كيان الاحتلال للمستوطنات المقامة في الضفة، إذ قال إنّه حديث نتنياهو بشأن توسيع «السيادة الإسرائيلية» لتشمل جميع المستوطنات سيمس بخطة إدارة ترامب للسلام». وهو ما يُشير ضمنًا إلى أنّ الخطة الأمريكية ربّما لن تشمل إقامة دولة فلسطينية، أو حتى سيطرة فلسطينية على أراضٍ متواصلة، جوهرية، في الضفة الغربية المحتلة.

هل هي نكاية في الطهارة... أم تعبئة جيوب؟ نظرة على تصويت فلسطينيي ٤٨ للأحزاب الصهيونية

جبريل محمد

يشكل التهويل والتبهير وتضخيم الذات والإنجاز مهما كان ضئيلًا، أحد مظاهر التخلف التي تعبر عن سلوك إنسان مقهور، يحاول أن يخلق ميكانيزمات للدفاع عن ذات مهددة، هذا هو حال الكتل العربية التي خاضت غمار انتخابات الكنيست الصهيوني، كل فرح بما حقق ونفخ أوداجه وتمنطق بكل أسلحة البهرجة والتدليس معًا؛ ليعلن انتصارًا لا معنى له، لكي ينسى الحقيقة المرة وهي أن قرابة ثلث المصوتين من فلسطينيي الجليل والمثلث والنقب دون المدن التي سموها «مختلطة» قد صوتوا للأحزاب الصهيونية، نعم صوت 29,7% من فلسطينيي الداخل لأحزاب صهيونية بواقع 123 ألف صوت، وبما يساوي تقريبًا اجتياز نسبة الحسم للحصول على أربعة مقاعد، هي حجم ما حصل عليه تحالف عزمي بشارة مع الأخوان المسلمين الجنوبيين، فلدينا أيضًا أخوان مسلمون شماليون لا يعلنون موقفًا بالمقاطعة، لكنهم لا يرشحون أنفسهم ويطلقون العنان لأنصارهم بحرية التصويت أو المقاطعة.

وبالتمعن في تفاصيل هذه الصورة المشوهة، نجد أن هذه الأصوات العربية المهدرة والمغتربة عن ذاتها، توزعت بين اليمين واليسار الصهيونيين اللذين تعادلا في كسب الأصوات العربية (ميرتس 35 ألف صوت وجانتس 35 ألف صوت)، حتى نتنياهو وليبرمان كان لهما نصيب في الأصوات العربية، عدا عن شاس التي فازت بأصوات عربية أكثر من حزب العمل الذي طالما سيطر سابقًا على حوالي 50 ألف صوت، ليحصل

هذه المرة على 5500 صوت، بينما حصل شاس على 8600 صوت.

أما الدالة التي تسم التصويت العربي للأحزاب الصهيونية فهي متأرجحة؛ فمن 17% عام 2003، إلى 26,2% عام 2006، إلى 16% عام 2009، إلى 18% تقريبا عام 2013، وهذا يعكس أن هناك كتلة كبيرة من الجسم الفلسطيني لا زالت خارج دائرة التأثير السياسي الوطني، وهذه مشكلة لم تتصدَ لها كل الأحزاب الكنيستية، ومعها أيضًا المُقاطعة، رغم كل الشعارات الكبرى حول «كنس الشارع العربي من الأحزاب الصهيونية».

هنا يغمض الكنيستيون العرب أعينهم عن هذه الحقيقة ويستلون كل الشتائم ويطلقونها رماحًا طائشة باتجاه من قاطعوا الانتخابات لمختلف الأسباب، وهذا وحده يشكل انحرافًا عن تحديد الحلقة المركزية وتأكيد على السقف الواطيء لهم، باعتبار الكنيست هو ميدان الكفاح والصراع.

الواضح، أن هناك 30% من العرب يصوتون لجلاديهم، فكيف تنقذونهم من ورطة الاستلاب القومي أيها المرشحون وأيها المقاطعون؟

إذا تعددت أسباب المقاطعة، فإن كل التعدد في أسباب انتخاب الأحزاب الصهيونية لا مبرر له وساقط، أي تبرير في هذا المجال ساقط وطنيًا وقيميًا، فأنت هنا لست العامل المغيب وعيه الذي عليك أن تختار بين مُستغِل ومُستغَل. أنت هنا تختار من سلب أرضك، من يمنعك من بناء بيتك، من يحرمك من وطنك، وبالتالي فإن مجرد البحث في الأسباب يشكل تمرينًا ذهنيًا لا يفيد إلا بقصد البحث الأكاديمي لا غير.

من يقول من الناس أن العرب الدروز انتخبوا الليكود، نقول لهم إن نسبتهم كعرب دروز لا تزيد عن 7%، وهم موزعون بين كل الكتل، ومن يقول أن البدو المجندين انتخبوا الأحزاب الصهيونية، نقول لهم وهؤلاء أيضًا نسبتهم أقرب إلى العرب الدروز، وهم موزعون على كل الاتجاهات، وهناك من يقول إنها المصلحة، نقول لقد جرب العرب والدروز خاصة وعودات الأحزاب الصهيونية طوال 70 عامًا وأكثر، ولم يحصلوا كما قال رئيس ومؤسس لجنة المبادرة العربية الدرزية الشيخ جمال معدي إلا: «على مساواة في التوابيت»، لقد جرب العرب حزب المفدال الذي كان مسيطرًا لحقبة طويلة على وزارة الداخلية المشرفة على البلديات والمجالس المحلية ولم يحصلوا على شيء، وها هم الآن يعيدون نفس التجربة مع شاس التي دينها وديدنها التحكم بالتربية والتعليم ووزارة الداخلية، وكأنهم يعيدون اكتشاف العجلة.

هنا أحيل إلى الباحث والمفكر العربي المعروف أمل جمال حين قال ما فحواه « إن كل الأعضاء العرب في الكنيست سواء كانوا في القوائم العربية، أو الصهيونية، متشابهون إلى حد التطابق في برامجهم حول القضايا اليومية لفلسطينيي 48، وبالتالي لا يمكن التمييز بينهم في هذا المجال، إلا بقدر تنفذ هذا العضو أو ذاك لدى المؤسسة الصهيونية»، وهنا أضيف عليه، أن الكنيست ليست ميدان كفاح قومي، وقد ثبت ذلك بالبرهان القاطع منذ زمن، فقد مر قانون ضم القدس وفرض القانون الإسرائيلي عليها، ومر قانون ضم الجولان، ومر قانون يهودية الدولة.. وستمر قوانين أخرى، بينما الوجود العربي في الكنيست لا يعادل أكثر من صرخة في واد تُسقط الواجب وتشكل تغطية وتمريرًا «ديمقراطيا للقرار»، فلا يغرنكم الصراخ العالي فإن أمامه سد من الإجماع الصهيوني من ميرتس حتى شاكيد.

هناك من يرى أن ارتفاع نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية هو وجه آخر للمقاطعة، بمعنى أن لكل أسبابه الموجبة للسلوكين، لكننا نرى أن هذا التبرير لا يشكل سوى تضليلًا يحاول أن يشرعن دخول البعض إلى الكنيست، ويغطي على العجز في القوى السياسية عن مواجهة تغلغل التيارات الصهيونية في الشارع العربي، وهذا كله تحت سقف الكنيست؛ حيث تم خصي مناسبة يوم الأرض الخالد وتحويلها إلى إضراب احتفالي لا عملًا متراكمًا في الشارع العربي، وبالمناسبة فإن يوم الأرض لم يأتِ بفعل وجود العرب في الكنيست؛ بل نتيجة نشاط هيئة شعبية مجيدة اسمها «لجنة الدفاع عن الأراضي العربية» والتي تم وأدها ودفنها دون مراسم نتيجة تنافس الكنيستيين عليها.

لقد تبين أن كل محاولات بناء جسم عربي موحد يقود جماهير فلسطينيي 48، ظلت عاجزة عن أن تكون ممثلًا حقيقيًا لهذه الجماهير وبشكل ديمقراطي؛ حيث إنها كانت تأتي من فوق وعبر توافق النخب لا عبر الانتخاب الديمقراطي، ولذلك عجزت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية عن فرض قائمة عربية موحدة، لتبرر عجزها عن تنفيذ برنامج قومي ينظم الجماهير الفلسطينية على أساس برنامج قومي بحقوق قومية، يتوجه للشارع، ولا يتلطى بالكنيست وأعضائه. فالمطلوب هو ترسيخ قيادة للجماهير العربية في الداخل تكون منتخبة وديمقراطية، والمطلوب من هذه القيادة أن تراهن على جماهيرها وعلى شارعها لا أن تحصي عدد الأصوات في كنيست صهيوني مرر كل قوانين الاستعمار العنصري، بدءًا من قانون الغائب الذي شرع مصادرة الأرض وصولًا الى قانون يهودية الدولة.

لا المقاطعون قاطعوا نكاية بعدم تشكيل قائمة عربية موحدة، ولا من انتخب الأحزاب الصهيونية فعلوا ذلك نكاية في الطهارة، ربما تكون هناك مصالح فردية، أو مراعاة عائلية وبلدية لعرب رشحوا أنفسهم على قوائم صهيونية، إنما الحقيقة العارية هو أننا لم نصل بعد إلى التعامل مع قضيتنا القومية بجدية في الداخل، فهذه قضية تحتاج إلى نيلسون مانديلا فلسطيني، أو جيري آدمز زعيم حزب الشين فين الإيرلندي.

نتائج الكنيست في ٢٠١٩ في نظرة مقارنة: نسب وأرقام ..تفكك وتكتل

أحمد مصطفى جابر

كشفت الانتخابات الصهيونية الأخيرة، عن ظاهرتين متلازمتين، نتج عنهما ظواهر أخرى، ولعل الظاهرة الأولى تتجسد في التغيرات الكبيرة على الأحزاب، من تشكل وتفكك، تحالفات واندماجات، صعود وتهاوي، ولكن الأمر اللافت أن هذه التحولات لم تؤثر على الظاهرة الثانية التي اتسمت بها هذه الانتخابات وهي ثبات الكتل وتوزعها.

وفي الوقت الذي تصر فيه التحليلات الصهيونية على أن الفرز القائم الآن بين كتلتين كبيرتين محددتي المعالم هما اليسار واليمين، فإننا نذهب في التحليل واستنادا إلى برامج مجموع الأحزاب، ومواقفها السياسية (باستثناء ميرتس وقائمتين عربيتين نسبيا في الحدود الشكلية) إلى أن الانقسام هو في الواقع بين ما يمكن الاصطلاح على تسميته اليمين أ واليمين ب، أو اليمين في طبعتين يفرق بينهما ليس حزب أو برنامج سياسي أو رؤى فكرية، بل رجل واحد، يمكن القول أن الانقسام بين كتلتين هما «البنياميينين، أو الليكوديين للتسهيل) وبين (اللابنياميينين أو الـ أنتي بنيامين نتنياهو).

وقد عرضنا في الهدف سابقا، العديد من القراءات لهذه الخريطة السياسية لانتخابات الكنيست الصهيونية ٢١، والتي بينت بشكل واضح ان الصراع كان يدور حول استمرار بنيامين نتنياهو من عدمه، وصولا إلى شعار (إلا بيبي) شعار يفضح طبيعة الخريطة الصهيونية، وشخصانيتها بعيدا عن جوهر البرامج السايسية. في هذا النص سنلقي الضوء بشكل معمق على الظاهرتين وما تعنيه التفاعلات في كل منهما وآفاقهما، وإن كنا نأخذ بعين الاعتبار تنويه لجنة الانتخابات المركزية حول إمكان حدوث تغييرات إلا أن هذا وإن كان مستبعدا فإنها إن حدثت ستكون تغييرات طفيفة لن تؤثر على هذا التحليل.

تفكك وتكتل

بالعودة إلى الظاهرة الأولى، ظاهرة التفكك والاتحاد، والتلاشي التقريبي، فقد شهدنا السقوط المدوي لحزب العمل، والذي كان الظاهرة ربما الأكثر بروزا، وهي هزيمة تاريخية لم يشهدها هذا الحزب في تاريخه، رغم تعرضه للانتكاس الكبير وبداية التهاوي في انتخابات ٢٠٠٩ عندما حصل على ١٣ مقعدا فقط ولكنه عاد للتعافي النسبي للغاية في انتخابات ٢٠١٣ ليحوز على ١٥ مقعدا، ثم إنه واصل التقدم في انتخابات ٢٠١٥ ليقفز من جديد إلى ٢٤ مقعدا، في إطار المعسكر الصهيوني (التحالف بين العمل وهاتنوعا) ولم يتمكن من المحافظة عليها في الانتخابات الأخيرة ليستقر فقط على ست مقاعد تمثل حزب العمل لوحده بعد تفكك المعسكر الصهيوني، ما اعتبر كارثة في صفوف الحزب، يتم تحميلها لسياسات آفي غاباي بينما تذهب تحليلات أكثر جدية، لإرجاع هذا السقوط لتهاوي قيم حزب العمل التاريخية وميوعة برنامج السياسي وعدم قدرته على تحدي القيم الليبرالية اليمينية التي يطرحها ليس فقط الليكود بل منافسون آخرون أراد أن يشاركهم أو اقترب من مساحتهم الفكرية مثل «هناك مستقبل» وكذلك «كلنا» في طرحه الاجتماعي.

بالمثل تهاوت مقاعد القوائم العربية، بعد تفكك القائمة المشتركة التي شكلت قفزة، في التصويت العربي بسبب الأمل الذي انبعث عن وحدة الأحزاب العربية، بغض النظر عن مدى

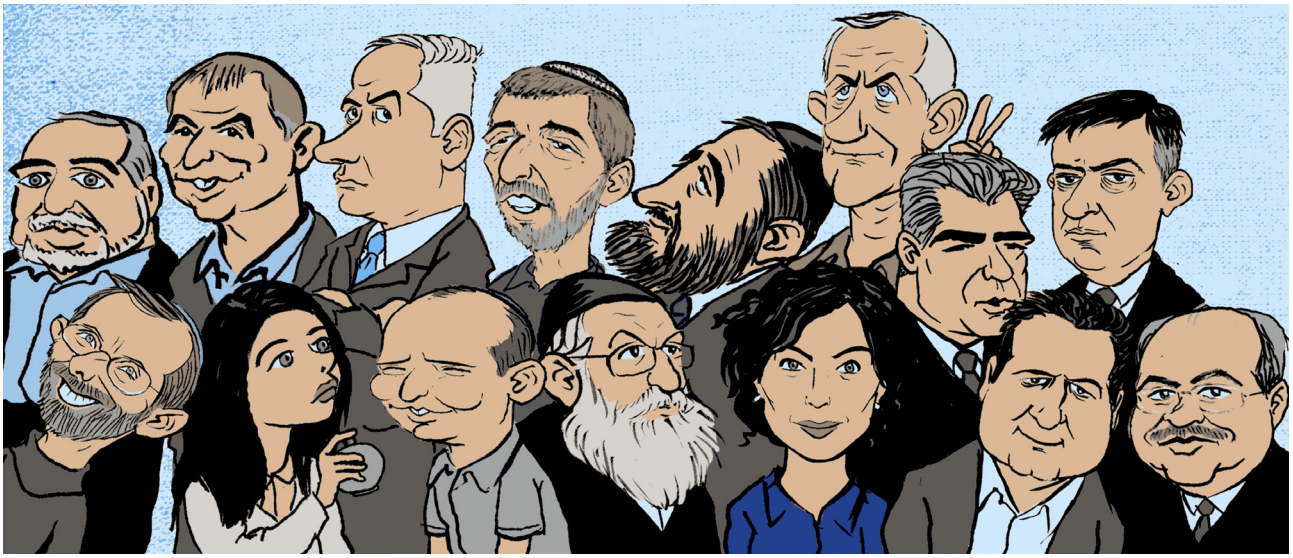

رومانسية هذا الأول أو مفارقته للوقائع السياسية التي تحكم الكيان الصهيوني.
عموما في عام ٢٠٠٩ كان هناك ثلاث قوائم عربية تنافست على الأصوات العربية طبعا فيما بينها، وبين الأحزاب الصهيونية أيضا، هي (بلد) و (رعام-تعال) و (حداش) وكان نصيبها ٣- ٤-٤ على التوالي. وكانت النتيجة نفسها وبذات توزيع المقاعد للقوائم الثلاث في انتخابات ٢٠١٣.
في انتخابات ٢٠١٥، تمكنت هذه القوى من توحدي نفسها في (القائمة المشتركة) لتنال ١٣ مقعدا، وكما قلنا، كان التصويت لها محمولا على أجنحة تفاؤل بوحدة سياسية سرعان ما تحطمت، وإذا كانت قد تمكنت من اختراق جدار المقاطعة من جهة وتقليص التصويت للأحزاب الصهيونية من جهة أخرى بسبب هذه الأملال، إلى إن صخرة الواقع حطمت هذا الإطار، لتعود القائمة للتفكك من جديد، إلى قائمتين غريبتين في تشكيلهما التحالفي هما (راعم-بلد) الذي نال ٤ مقاعد و (حداش –تعال) بست مقاعد.
وهذا ترافق مع عودة جدار المقاطعة ليشتد وانخفاض كبير في نسبة التصويت وأيضا تحول المصوتين إلى الأحزاب الصهيونية من جديد.
بالنسبة لحزب ميرتس فإن هذا الحزب يواصل وقوفه على حافة الموت البطيء غير قادر على التقدم خطوة واحدة، رغم التغيرات النسبية التي حدثت عليه، إذ كان قد نال في انتخابات ٢٠٠٩ ثلاث مقاعد، ارتفعت في ٢٠١٣ إلى ست مقاعد، ثم في ٢٠١٥، ٢٠١٩ واصل انخفاضه ليحصل على ٥، ثم ٤ على التوالي.
سنتجاوز هنا أحد مركبات عام ٢٠٠٩ الكبرى وهو حزب كديما الذي حصل على ٢٨ مقعدا، كونه لم يستمر في الانتخابات التالية، وبالعودة إلى الليكود فقد واصل هذا الحزب تقدمه بتذبذب، ففي ٢٠٠٩ حصل على ٢٧ مقعدا، ثم حصل بتحالفه مع «إسرائيل بيتنا» عام 2013، في قائمة «الليكود-بيتنا» على 31 مقعدا، ولم يؤثر على الحزب خروج «إسرائيل بيتنا عام ٢٠١٥ ليحصل على ٣٠ مقعدا لوحده، تمكن من رفعها إلى

٣٦ كما شهدنا في الانتخابات الأخيرة.
كانت حصة «إسرائيل بيتنا» 15 مقعدا عام 2009، وفي 2013 اندمج مع الليكود ويظهر تهاوي قوته في الانتخابات التالية حيث لم يتجاوز عام ٢٠١٥ المقاعد الستة التي خسر أحدها عام ٢٠١٩.
الحزب الآخر الذي حافظ على تواجده في الكنيست باستمرار، كان شاس، الذي يعاني من تصدعات كبيرة ولكنه صمد رغم ذلك كممثل نسبي للمزراحيين المتدينين، فنال عام ٢٠٠٩ أحد عشر مقعدا حافظ عليها عام ٢٠١٣، إلا إنه انخفض بحد عام ٢٠١٥ عند سبعة مقاعد، ربح عليها مقعدا إضافيا في ٢٠١٩.
يهوديت هتوراة، حصل على ٥ مقاعد فقط عام ٢٠٠٩ وأصبحت ٧ عام ٢٠١٣، ولكنه بقي متذبذبا بست مقاعد ثم سبعة عامي ٢٠١٥، ٢٠١٩ على التوالي.
كانت حصة البيت اليهودي عام ٢٠٠٩ ثلاث مقاعد، ارتفعت إلى ١٢ عام ٢٠١٣ بعد اتحاده مع «الاتحاد الوطني»، انخفض إلى ٨ عام ٢٠١٥، وفي الانتخابات الأخيرة انقسم البيت اليهودي إلى مكوناته مع انسحاب نفتالي بينت وإيليت شاكيد وتشكيلهما حزب (اليمين الجديد) الذي لم يتجاوز العتبة، بينما نجح البيت اليهودي بالاتحاد مع أحزاب يمينية صغيرة بدعم و تشجيع من بنيامين نتنياهو ليحصل التحالف الجديد على خمس مقاعد فقط.
لابد من التطرق في هذه المقارنة إلى حزب «هاتنوعا» الذي كان قد حصل في انتخابات عام ٢٠١٣ على ست مقاعد، شجعته وحزب العمل على الاندماج في المخيم الصهيوني، والذي كما ذكرنا حصل عام ٢٠١٥ على ٢٤ مقعدا، غير أن هذا التحالف كان هشا ولم يعكس القوة الضعيفة فعليا لطرفيه ما أدى إلى سقوط العمل وبقاء «تنوعا» خارج الكنيست.
عام ٢٠١٣، ظهر حزب «هناك مستقبل» ومحمولا على نجومية قائده يائير لابيد حصل على ١٩ مقعدا، انخفضت إلى ١١في انتخابات ٢٠١٥، ولكن هذا الحزب تمكن من الصمود واللعب في نطاق التحالفات، ليتحد مع بيني غانتز، وموشي يعلون في قائمة (أزرق- أبيض) في ٢٠١٩ والتي تمكنت من مناطحة الليكود بالوصول إلى ٣٥ مقعدا في الكنيست ٢١، ولكن من المشكوك فيه بقاء هذه القائمة وعدم تفككها إلى مكوناته الأصلية بعد فشلها في الوصول إلى الحكم، بسبب الطبيعة الثابتة لهذا النوع من القوائم في تاريخ الكنيست الصهيوني.
الحزب الأخير هو «كلنا» الذي ظهر في 201 بقيادة الليكودي المنشق موشيه كحلون ليحصل على عشر مقاعد بسب برنامج اجتماعي نافس به العمل، وتهاوى إلى 4 مقاعد في 2019 مع الكثير من التقارير التي تشير إلى أنه يتجه للاندماج من جديد مع الليكود مقابل احتفاظ كحلون بحقيبة المالية.

طبعا هناك تقارير أخرى تم نفيها من قادة ليكوديين حول احتمال اندماج «إسرئيل بيتنا» في الليكود، والأرجح هو استبعاد هذا السيناريو بسبب الشروط التي يتمسك بها ليبرمان وأهمها رغبته العودة إلى وزارة الحرب، التي يريدها قادة بارزون في الليكود مثل آفي ديختر، وكذلك رغبته بتمرير قانون التجنيد كما كتبه وهو ما يعني صداما حتميا مع الأحزاب الدينية لايرغب به نتيناهو خصوصا في سنته الأولى من التفويض الجديد وهو يسعى لتأمين حكمه سياسيا ومن الملاحقات القانونية التي يشهدها.

الكتل:

رغم التغيرات الكبيرة التي حدثت داخل الأحزاب، إلى أن هذه التغيرات بقيت متعلقة بالأحزاب نفسها وداخل الكتل، ولم تنعكس كانزياحات في التصويت وهجرة أصوات مما فرض معادلة بقاء كتلة اليمين التقليدية المتعارف عليها التي تمثل التحالف (الوطني-الديني) الذي يقود نتنيهاو والليكود ويضم الأحزاب الدينية ويضاف إليه كذلك إسرائيل بيتنا، و«كلنا»: وهذه الكتلة تضم إذا الأحزاب: الليكود: يهودية التوراة المتحدة، شاس، اتحاد الأحزاب اليمينية، إسرئايل بيتنا، كلنا، ليصل عددها إلى ٦٥ مقعدا.

الكتلة الأخرى، التي لايمكن تسميتها «كتلة فعليا» بسبب عدم تجانسها الكلي، سوى في معارضتها لنتنياهو، ولكن تجاوزا نقول إنها تتألف من الأحزاب: أزرق - أبيض، العمل، ميرتس، ومجموع مقاعدها ٤٥ مقعدا، وإذا أضيفت إلها المقاعد العربية تصبح ٥٥، ما يعني طبعا أغلبية مريحة للغاية لنتنياهو لتشكيل ائتلافق قادر على العمل بشكل مقبول له.

عموما في هذا البند يمكن الحديث أيضا عن صعود الأحزاب الأرثوذكسية بشكل لافت حيث قفزت من ١٣ مقعدا في الكنيست ٢٠ إلى ١٥ في الكنيست ٢١.

وأوليا يمكن إرجاع السبب إلى ثلاثة عناصر، تحتاج طبعا لتحليل أكبر، العنصر الأول هو النمو الطبيعي للحريديم، وضخ المزيد من الأصوات الجديدة إلى السوق الانتخابي، والثاني ما يمكن تسميته «عودة الابن الضال» مثل ايلي يشاي» الذي قرر عدم خوض الانتخابات ومنح دعمه ليهوديت هتوراة، والثالث هو غياب الأحزاب الأخرى وفشلها في استقطاب الأصوات خصوصا حزب «اليمين الجديد».

عموما من النتائج يبدو فعليا أن الناخب الأرثوذكسي المترف يبقى مخلصا في التصويت للأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة، ومناصاعا لأوامر وتوجيهات الحاخامات في هذا المجال.

الجنرالات في الكنيست

يمكن تقسيم الجنرالات الصهيانة الذين تحولوا إلى السياسة وخدموا في الكنيست إلى نوعين، الأول هو الجنرلات الذين كانوا رؤساء للأركان ثم أصبحو أعضاء كنيست وزعماء أحزاب، والثاني هم أصحاب التاريخ العسكري «المشرف بالمفهوم الصهيوني» لكنهم لم يكونوا قد وصلوا إلى منصب رئيس الأركان.

ورغم أن دور الجنرلات كان لافتا في انتخابات ٢٠١٩، إلى أنه لم يكن استثنائيا ولم يكن خارج السياق أبدا، حتى مع وجود ثلاثة رؤساء أركان سابقين في السباق دخلوا جميعا إلى الكنيست.

فانتخابات ١٩٧٧، و١٩٨١، و١٩٨٤، ١٩٨٨، على التوالي شهدت وجود أربع رؤساء أركان في كل منها دخلوا جميعا إلى الكنيست، انخفض العدد إلى ٣ في انتخابات ١٩٩٢، ثم اثنين في كل من انتخابات ١٩٩٦، ١٩٩٩. وواحد في كل من انتخابات ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ثم ثلاثة عام ٢٠٠٩، واثنين عام ٢٠١٣، وواحد فقط عام ٢٠١٥، والآن هناك في الكنيست ٢١ ثلاث رؤساء أركان سابقين. أما «أبطال الحرب» بالتعريف الصهيوني، فإن عددهم انحصر ما بين 4 عام ١٩٧٧، و٥ عام ٢٠١٩ وتذبذبت الأرقام بينهما على مر السنين.

معطيات إضافية:

ثبات التمثيل لدى الأحزاب:

تقريبا حافظ الليكود على تشكيلته حيث ضمت قائمته ٢٣ مخضرما، و١٢ نائبا جديدا، ونائبا واحدا عائد مجددا، ما يعكس الثبات القيادي في هذا الحزب وقوة تنظيمه أو قدرة نتنياهو على التحكم بالحزب، وكانت نسبة التجديد ٣٧٫١١%

حزب (أزرق- أبيض) كونه ائتلاف جديد، إلا أنه ضم ١٠ نواب من القدامى المخضرمين ونائب واحد عائد، و٢٤ نائبا جديدا يدخلون الكنيست لأول مرة. نسبة التجددي ٧١٫٤٪

شاس: حافظ على قائمته السابقة وأضاف نائبا جديدا واحدا للمقعد المكتسب بنسبة تجديد ١٢٫٥٪. بينما احتفظ يهوديت هتوراة بست من ممثليه السابقين المخضرمين، واستبدل السابع بنسبة تجديد ١٤٫٢٪.

حزب العمل المتهاوي، احتفظ بأربعة نواب مخضرمين وأضاف نائبين جديدين بنسبة تجددي ٣٣٫٣٪، وقائمة (حداش –تعال) لديها خمسة نواب قدامى، وواحد جديد بنسبة تجديد ٢٠٪.

احتفظ «إسرئايل بيتنا» بثلاث نواب قدامى وأحضر اثنين جديدين بنسبة تجديد ٤٠٪، ، واتحاد الأحزاب اليمينية

لديه اثنين قدامى وثلاثة جدد بنسبة تجديد ٦٠٪.

بقيت قائمة «كلنا » على حاله بدون تغيير مع ملاحظة خسارته لست مقاعد. وجميع نواب ميرتس هم من المخضرمين، بينما كانت نسبة القدامى إلى الجدد في (راعام-بلد) هي ١-٣.

مما سبق، كان هناك سبعين نائبا مخضرما في الكنيست الصهيوني مقابل ٥٠، ما يعني أن نسبة التجديد في الكنيست كان ٤١٫٦٪ .

النساء:

بلغ عدد النساء في الكنيست ٢١، ٢٩ امرأة، وهو ذات العدد في الكنيست 20، بينما كان ١٢، ٢٧ في الكنيست ١٨ و١٩ على التوالي، فتبلغ نسبة النساء في الكنيست ٢١: ١٥٫٨٪.

نسب التصويت:

كانت نسبة التصويت في الكنيست ٢١ قد بلغت ٦٨٫٤٪ مقارنة مع ٦٤٫٨، ٦٧٫٨، ٧٢٫٣، في الكنيست ١٨، ١٩، ٢٠ على التوالي.

القوائم:

شهدت انتخابات ٢٠١٩ أكبر عدد من القوائم التي بقيت خارج الكنيست، حيث وصل العدد إلى ٢٩ مقابل ١١ دخلت الكنيست وتجاوزت عتبة الحسم.

وبنظرة تاريخية، كان هناك ٢١ قائمة متنافسة عام ١٩٤٩ تمكنت ١٢ منها من دخول الكنيست، وفي عام ١٩٧٧ باعتباره انعطافة تاريخية في الحكم، فقد تنافست ٢٢ قائمة تمكنت 13 منها من دخول الكنيست.

بالعودة إلى مجال مقارنتنا في الانتخابات الأرع الأخيرة، فقد تنافست عام ٢٠٠٩ ، ٣٣ قائمة، تمكنت ١٢ منها من دخول الكنيست وفي انتخابات ٢٠١٣ تنافست ٣٢ قائمة دخلت منها ١٢ الكنيست وبقيت ٢٠ خارجه. وفي انتخابات ٢٠١٥ للكنيست العشرين تنافست ٢٥ قائمة تم استبعاد ١٥ منها لتدخل ١٠ إلى الكنيست.

النتائج النهائية للانتخابات الصهيونية
الليكود ٣٦ وأزرق- أبيض ٣٥ بشكل نهائي

أعلنت النتائج النهائية للانتخابات الصهيونية للكنيست ٢١، بعد الانتهاء من فرز ١٠٠٪ من الأصوات، وقد بينت النتائج حدوث تغييرات متوقعة على النتائج المعلنة سابقا. ولكن تأكد خروج اليمين الجديد بقيادة نفتالي بينت وإيليت شاكيد، نهائيا فيما انخفضت وارتفعت مقاعد أحزاب أخرى.

في النهاية تفوق الليكود على أزرق- أبيض بفارق مقعد واحد، حيث حصل الليكود على ٣٦ مقعدا وأزرق –أبض على ٣٥، ولم يتجاوز حزب العمل كما أعلن سابقا الست مقاعد وهي النتيجة الأسوأ في تاريخه، وبصعوبة وصل ميرتس إلى مقاعده الأربعة.

شاس حافظ على الثمانية مقاعد التي أعلن عنها سابقا، فيما استقرت يهودية التوراة المتحده على ٧ مقاعد، وحداش – تعال ٦ مقاعد وبلد-راعم ٤ مقاعد .

حصل كل من «إسرائيل بيتنا» واتحاد الأحزاب اليمينية على ٥ مقاعد لكل منهم ، وحصل «كلنا» على ٤ مقاعد ، في حين لم يتجاوز كل من جيشر والهوية العتبة. وفي الحساب العام حصلت الكتلة اليمينية على ٦٥ مقعد فيما حصلت كتلة «اليسار» إن صح التعبير بما فيها العرب على ٥٥ مقعدا.

في سياق متصل وبعد توصية ٥٦ عضو كنيست، كلف الرئيس الصهيوني رؤوبين ريفلين زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة الصهيونية الجديدة، فيما كان ٤٥ من أعضاء الكنيست قد أوصوا ببني غانتس لهذا المنصب.

ويمنح القانون للمكلف مهلة ٨٢ يوما لتشكيل حكومته، ويمكن التمديد، لمدة أسبوعين يقوم الرئيس بعدها في حالة الفشل بتكليف عضو آخر من الكنيست.

ووسط تنافس شديد بين حلفاء نتنياهو على الحقائب الوزارية، تعد حقيبة القضاء إحدى أهم هذه الحقائب حيث يتنافس عليها الليكودي ياريف ليفين واليميني المتطرف من «البيت اليهودي» بتسائيل سموتريتش.

صواريخ المقاومة بعيدة المدى وتحديات الجبهة الداخلية الصهيونية

الهدف – إعلام العدو.ترجمة خاصة

قال مقال أمني صهيوني، نشره معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب وكتبه كل من كارميت بادان الخبيرة في شؤون الجيش الصهيوني، ومائير إلران رئيس برنامج الأمن الداخلي في المعهد أن الجبهة الداخلية في الكيان الصهيوني يمكن أن تواجه تحديا كبيرا في أي صراع مستقبلي مع حماس، بل وحتى حزب الله..

وقال المقال إن هذا التحدي برز بشكل خاص في الأحداث الأخيرى «في عمق الأراضي الإسرائيلية» وهو الخطر الذي قد ينجم عنه اضطراب في النظام بسبب الهجمات الصاروخية على المجال المدني، خلال نزاع واسع وطويل الأمد.

يترافق هذا مع خطر وقوع أحداث متعددة ومتزامنة تزيد من قدرة أنظمة الاستجابة، حيث يزعم التقرير أن الكيان كان حكيما في التوصل إلى مفهوم شامل للرد الوطني، على هذا التحدي المعقد. وهو مفهوم يشابك بين الخيارات العسكرية والهجومية والدفاعية مع آليات الاستجابة المدنية، ومع ذلك، فإن المشكلة الواضحة في جولات القتال السابقة كما يرى التقرير، كانت أن هذا المبدأ لم ينفذ إلا جزئياً، و ما زال هناك نقص – لا سيما في المجال المدني – هو حجم الاستثمار للموارد في بناء أنظمة الاستجابة التعاونية وتعزيز التأهب على المستوى المحلي.

من حيث المبدأ، لا يتعلق الأمر بإنقاذ الأرواح فحسب، بل أيضًا لضمان قدرة استجابة سريعة من أجل انتعاش سريع والتعافي من اضطرابات الأمن القومي في المجال المدني، وهذا بدوره يسمح للحكومة باتخاذ قرارات مدروسة حتى في ظل ظروف التوتر الصعبة – الخارجية والداخلية.

وقال المقال إن الأشهر الأخيرة، شهدت ثلاث حالات لإطلاق صواريخ بعيدة المدى من قطاع غزة ضد المراكز السكانية في عمق الأراضي في فلسطين المحتلة الخاضعة للاحتلال الصهيوني، حيث في 7تشرين أول/ أكتوبر 201، سجل صاروخ أُطلق على بئر السبع ضربة مباشرة على مبنى سكني، ونجت الأسرة بسبب الغرفة المحصنة، وفي 14 آذار / مارس 201، تم إطلاق صاروخين على منطقة تل أبيب الكبرى، دون التسبب في أي ضرر، وفي 2 آذار/مارس، أصاب صاروخ منزلاً في موشاف مشميريت، في منطقة شارون، مما أسفر عن إصابة سبعة أشخاص، وبالتالي فإن هذا المقال يستكشف الدروس الرئيسية المستقاة من هذه الأحداث فيما يتعلق بالجبهة المدنية الصهيونية، من أجل تشجيع عملية تعلم منهجية من شأنها أن تساعد في توفير ردود على تهديدات الهجمات العالية المسار على الأهداف المدنية.

التحدي:

يمكن أن تُفسر عمليات الإطلاق المتفرقة ضد التجمعات المدنية في «إسرائيل» ذات النطاقات الواقعة خارج محيط قطاع غزة المباشر على أنها بزعم المقال رسالة من حماس بأنها مستعدة لتوجيه ضربة قاسية في عمق «أراضي إسرائيل»، حتى خارج سياق نزاع واسع النطاق، للضغط على الحكومة «الإسرائيلية» لتلبية مطالبها، ويرى أن من الواضح أن هذا السيناريو قد يتكرر في المستقبل، مع نتائج خطيرة قد تؤدي إلى استجابة «إسرائيلية» قوية، إذا كانت صواريخ حماس، على الرغم من قدرتها المنخفضة الدقة، تسفر عن إصابة مباشرة وتسبب في وفيات.

أهمية الدفاع السلبي

يرى المقال أن الأحداث الأخيرة تثبت مرة أخرى أهمية الدفاع السلبي، لا سيما الغرف المحصنة المنقذة للحياة في الشقق الخاصة، حيث يذكر أن

يادة الجبهة الداخلية قامت (HFC) مؤخرًا بتطوير وتنفيذ نظام إنذار متطور يقسم البلاد إلى 0 2 منطقة (تم تحديدها في المستقبل لمزيد من الانهيار، إلى 00 امنطقة)، والتي تتيح تنبيهات مختلفة ومحددة للمجتمعات الفردية، يتيح النظام الجديد استمرار الروتين في المناطق التي لا تتعرض لخطر مباشر ويعزز امتثال «المواطن» لتعليمات الطوارئ الخاصة بالجبهة الداخلية حيث استثمرت «دولة إسرائيل» حتى الآن مبالغ كبيرة في الدفاع السلبي والتقنيات التكميلية، مع حصة الأسد التي تذهب إلى «مظروف غزة».

حدود الدفاع النشط:

يزعم التقرير أن منظومة الدفاع النشط «القبة الحديدية» أثبتت أنها وسيلة فعالة لإنقاذ الأرواح، مما يحسن أيضًا من مرونة صانعي القرار في «إسرائيل»، ومع ذلك، فمن الواضح أن عدد البطاريات المتاحة (بعضها يشغلها جنود الاحتياط) لا يمكن أن يكون كافياً كرد فعل على التهديد، حتى لو اتسمت بنيران متفرقة ضد العمق «الإسرائيلي»، حيث في نزاع واسع النطاق، سيُطلب من النظام تغطية المنشآت العسكرية والبنى التحتية الحيوية بشكل أساسي، مما يعني وجود نقص في حماية السكان المدنيين المستهدفين الذين يتوقعون تغطية من النظام، و الدرس واضح: يجب زيادة ترتيب المعركة حتى توفر استجابة للتهديد، إلى جانب التدابير التكميلية اللازمة.

المسؤولية والسلطة على السكان المدنيين:

أبرزت الإضرابات، مرة أخرى، عدم وجود إطار قانوني ينص على إسناد المسؤولية والسلطة على المجال المدني في حالات الطوارئ، ويرى المقال أن مثل هذا الإطار مطلوب على المستوى الوطني، فيما يتعلق بتقسيم العمل بين قيادة الخطوط الرئيسية وسلطة الطوارئ الوطنية (التي، على الرغم من إعادة تنظيمها رسمياً من قبل لجنة مزراشي في مايو 201 والتي أقرها

وزير الحرب، لم يتم بعد بشكل كامل تنفيذها)، وكذلك فيما يتعلق بالسلطة التي يتمتع بها كل شخص عند التعامل مع المكاتب الحكومية والسكان المدنيين. حيث في «مظروف غزة» ذي الخبرة، يعتبر سلوك الاستجابة المدنية مناسبًا بشكل عام، ومع ذلك، عندما تحدث مثل هذه الإضرابات في الأماكن التي لم يتم قصفها منذ فترة طويلة - إن وجدت على الإطلاق - هناك احتمال كبير للارتباك والتعطيل في حالات الطوارئ، وتتطلب التهديدات الأمنية في المجال المدني تعاونًا وثيقًا وسلسًا بين الوكالات المكلفة بإدارة الطوارئ، حيث خلال الأحداث الأخيرة، برزت أسئلة حول الجهة المخولة بالبت في إغلاق المدارس أو فتح الملاجئ العامة، وهي قضايا لا تزال محل خلاف بين HFC وزعماء البلديات، ويميل هؤلاء إلى اتباع نهج أكثر تحفظًا تجاه مثل هذه القضايا، دون أن يدركوا تمامًا الوضع العام والمخاطر المصاحبة له، لا سيما لأنها تنطبق على الحفاظ على وظائف في المجال المدني وقد صدق مجلس الوزراء على سلطة الجبهة الداخلية في هذه المسائل في عام 2012، ولكن يبقى السؤال مفتوحًا.

اختبار لمقاومة المجتمع:

كان المواطنون وأول المستجيبون يعملون على مستوى عالٍ في أعقاب الأحداث الأخيرة مباشرةً، حيث في مشمريت، قرر المجلس المحلي في غضون ساعة من الهجوم إبقاء المدارس مفتوحة، وكانت نسبة إقبال الطلاب في ذلك اليوم مرتفعة للغاية، يشهد هذا السلوك على استعادة سريعة للروتين - وهو معيار واضح للمرونة المجتمعية في مواجهة اضطراب مفاجئ ومقلق، الدرس هو أنه من المهم أن تستعد السلطات المحلية بعمق في «إسرائيل» لسيناريوهات مماثلة - وبالتأكيد أكثر خطورة - في سياق النزاعات الواسعة، بما في ذلك الصواريخ والقذائف الصاروخية التي تتكرر بمرور الوقت ضد المواقع المدنية، ويرى المقال أن مثل هذه الهجمات، وخاصة تلك التي تكبد خسائر كبيرة في الأرواح، عرضة لتشكل تحديا شديدا لمقاومة المجتمع في صراع طويل الأمد (عملية الحافة الواقية في 2014 استمرت أكثر من سبعة أسابيع) وتتطلب مثل هذه السيناريوهات المضنية والتحضير المستمر، سواء من أول المستجيبين والمدنيين أنفسهم، الذين يخجلون في معظم الأحيان من المشاركة في تدريبات الطوارئ،جزء مهم من الإعداد السليم يستلزم إطلاع المواطنين على مكونات التهديد وكيفية تأثيره عليهم، وهو أمر لا يتم القيام به حاليًا بشكل كاف.

اللعبة الطويلة لبنيامين نتنياهو: تدمير احتمال الدولة الفلسطينية

الهدف – ترجمة خاصة

على مدى عقدين من الزمن، سعى رئيس وزراء الكيان الصهيوني إلى تدمير احتمالات قيام دولة فلسطينية، وبتسنمه الحكم لجولة خامسة فإنه سيتمكن من التاكد من ذلك في النهاية.

كتب مايكل هيرش وكولوم ليتش في مجلة السياسة الخارجية، أن نتنياهو بحصول حزبه الليكود على 36 مقعدا في انتخابات الكنيست 21 فإن هذا وضعه في موقع قوي لتشكيل حكومة أخرى من الأحزاب اليمينية والدينية، بالتالي فإن التفويض الذي تلقاه، على الرغم من مواجهة لوائح اتهام بالفساد، سيسمح له في النهاية بطمس أي أمل في أن يكون للفلسطينيين دولة خاصة بهم، مما يجعل خطة سلام صهر ترامب التي طال انتظارها، جاريد كوشنر، ميتة عند وصولها.

يقول الكاتبان إن ترامب ونتنياهو عملا سويا لتمكين «الإسرائيليين» من تثبيت ما يسمونه «حقائق على الأرض» التي وضعت الزعيم الصهيوني في مركز من إملاء الشروط على الفلسطينيين والتي ستتركهم دون دولة، في أحسن الأحوال، دولة مزعزعة لا تزيد عن كونها مستعمرة جزائية قذرة، و مع استمرار نتنياهو في السلطة، «سوف تقل بلا شك فرصة إنشاء مثل هذا الكيان» حسب تعبير جلعاد شير، رئيس الأركان السابق لدى إيهود باراك، رئيس الوزراء الذي اقترب من إبرام صفقة مع الفلسطينيين في كامب ديفيد عام 2000.

لقد منح ترامب وكوشنر، الذي أمضى أكثر من عام في وضع خطة سلام شديدة السرية، لنتنياهو معظم ما كان يبحث عنه منذ إعلانه عام 2001 – في تصريحات لم يكن يعرف أنه يجري تسجيلها، بأنه قد تم انتخابه للعمل على «وضع نهاية لاتفاقات أوسلو» منذ أن بدأ أول جولة له كرئيس وزراء في عام 1996.

وقد عمل نتنياهو وترامب كقوة فريق في تبديد آمال الفلسطينيين في الدولة، واعترفت الولايات المتحدة بالسيادة «الإسرائيلية» على هضبة الجولان المحتلة منذ عام 1967. «شكرا لك الرئيس ترامب!» هكذا غرد نتنياهو ردا على ذلك، ويبدو أن هذا تسريب من الخطة يمكن «إسرائيل» من الاحتفاظ بالأراضي الاستراتيجية، وثمة تسريب آخر جاء عبر إعلان نتنياهو عشية الانتخابات في محاولته لحشد الأصوات، أنه سيضم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بالفعل، و لقد أسعد التعهد قاعدته اليمينية، جاء ذلك بعد أسبوعين من قيام ترامب – مرة أخرى على ما يبدو استجابة لحاجة أو طلب نتنياهو – بإضفاء الشرعية بشكل فعال على فكرة الضم من خلال تغريدة أيضا.

دان شابيرو، الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة في «إسرائيل» في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، لا يرى الآن سوى احتمال ضئيل لأي تقدم نحو المفاوضات مع الفلسطينيين بغض النظر عمن سيفوز في الانتخابات، سيكون هذا صحيحًا بشكل خاص إذا جمع نتنياهو ائتلافًا يمينيًا جديدًا في الوقت الذي يواجه فيه لائحة اتهام بالفساد المزعوم.

قال شابيرو: «لقد كتب شيكًا كبيرًا [إلى اليمين] وسيحاولون صرفه بأقصى قيمة» و«لديهم الكثير من النفوذ عليه ... إذا تابع ذلك من خلال [ضم أجزاء من الضفة الغربية] – وسيتعرض لضغوط حقيقية للقيام بذلك من شركاء التحالف الذين سيحكمون مصيره السياسي بأيديهم إذا وجهت إليه تهم – وهذا من شأنه تسريع تراجع أي احتمالات لتحقيق حل الدولتين على الإطلاق».

كما شكر نتنياهو ترامب على هدية أخرى عشية الانتخابات، وهي إعلانه بأن فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني منظمة إرهابية، قال الزعيم «الإسرائيلي» بصراحة في تغريدته بأن ترامب «قبل طلبًا آخر مهمًا من الألغام».

بالنسبة لنتنياهو، الذي على الرغم من آرائه المتشددة بشأن الفلسطينيين وإيران، كان دائمًا حذراً، فقد قدمت إدارة ترامب شيئًا ما قريبًا من الشجاعة، الأمر الذي ربما شجعه، و نتنياهو «لم

يبدأ بهذه الطريقة»، حسب قول نمرود نوفيك، عضو «اللجنة التوجيهية لقادة أمن إسرائيل»، وهي مجموعة من قادة الأمن «الإسرائيليين» السابقين الذين يؤيدون حل الدولتين، « إنه يدرك تمامًا العواقب المدمرة للضم»، أشار نوفيك إلى أنه في الماضي «عندما حث عليه شركاء ائتلافه اليميني المتطرف والبعض في حزبه للضم، استخدم غالبًا عذر» الفيتو الأمريكي «. لكن ذلك» اختفى مع ترامب بعد أن حل محل أوباما. إذا كانت لا تزال هناك شكوك حول موقفه، فإن قرار الرئيس الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، وتبريرها بالقول إن إسرائيل فازت بها في حرب دفاعية، عالج هذا الأمر، فلقد فازت بالضفة الغربية أيضًا في محاربة العدوان العربي، في الواقع، تشير الأقلية الضمانية إلى فترة ترامب باعتبارها فرصة تاريخية «.

يبدو أن ترامب وفريقه يلعبون دور التسهيل نفسه - بدرجة أكبر بكثير - الذي وصفه نتنياهو للرئيس الأمريكي بيل كلينتون بأنه يقوم به في تصريحاته غير المشفرة منذ عام 2001. في ذلك الوقت، أخبر المستوطنين الإسرائيليين أنه يستعد لعملية أوسلو، التظاهر فقط بالموافقة على فكرة حل الدولتين للفلسطينيين، قال نتنياهو حينها: «أعرف ما هي أمريكا، «أمريكا شيء يمكنك تحريكه بسهولة بالغة، وتحريكه في الاتجاه الصحيح.»

في ذلك الوقت، وفي دليل مذهل على أن إعلان ضم هذا الأسبوع وبيان فريدمان السابق حول السيطرة الأمنية على الضفة الغربية كانا جزءًا من خطة طويلة الأجل، وصف نتنياهو كيف حثّ وزير خارجية كلينتون الأول، وارن كريستوفر، للموافقة على السماح «لإسرائيل» وحدها بتحديد أجزاء الضفة الغربية التي سيتم تعريفها على أنها مناطق عسكرية، وهذا من شأنه أن يعطي «إسرائيل» الحق في الاحتفاظ بسيطرتها على مساحات شاسعة من الأرض على المدى الطويل، عندها فقط، كما قال نتنياهو، كان سيفي بتعهده بالانسحاب من أجزاء من الخليل المحتلة. وأشار إلى أن الأمر كان مجرد خدعة، و بمجرد أن أجبر الأمريكيين على قبول السيطرة الأمنية الإسرائيلية، قال نتنياهو، «من تلك اللحظة فصاعدًا، أضع حدًا فعليًا لاتفاقيات أوسلو».

بعد أن خسر نتنياهو رئاسة الوزراء أمام إيهود باراك في عام 1999، اقتربت كلينتون من إقامة دولة فلسطينية في كامب ديفيد لكنها فشلت في النهاية، وبعد فوز نتنياهو بإعادة انتخابه عام 200، شرع في استكمال العمل الذي بدأه في التسعينيات، مما أحبط كل جهد من جانب أوباما للدفع نحو السلام مع الاستمرار في خلق حقائق جديدة على أرض الواقع في شكل مستوطنات بالضفة الغربية ما يعني ضمان حصول الفلسطينيين على مساحة أقل وأقل في أي اتفاق نهائي.

في شخص ترامب، على ما يبدو، وجد نتنياهو الشخصية السياسية الخاصة به - رئيسًا يبدو مستعدًا للتصديق والتوقيع على كل خطوة يقوم بها، ضد كل من الفلسطينيين وإيران، بعد تغريدة ترامب في الجولان في نهاية شهر آذار/مارس ثال نتنياهو « سيدي الرئيس، على مر السنين أنعم الله على إسرائيل بوجود العديد من الأصدقاء الذين جلسوا في المكتب البيضاوي، لكن إسرائيل لم يكن لها صديق أفضل منك، لقد أظهرت هذا المرة تلو المرة «.

في أكثر من عامين منذ تنصيب ترامب، سحبت الإدارة وفريقها التفاوضي - كوشنر، ومساعده جاسون جرينبلات (محامي عقارات سابق في شركات ترامب)، وفريدمان - من جانب واحد، مختلف الحقوق من الفلسطينيين بأن الطرفين سينظران معا في قضايا «الوضع النهائي» التي سيتم التفاوض بشأنها في أوسلو، كاستكمال لأوسلو، بناءً على طلب كوشنير، أعلن ترامب أنه سينقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وأنهى العلاقة الأمريكية الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية من خلال إغلاق مكتبها في واشنطن، كما أنكرت الإدارة حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم وسحبت التمويل لدعم اللاجئين الفلسطينيين.

تحدث فريدمان، وهو متشدد آخر، بوضوح في 26 آذار/ مارس في مؤتمر أيباك عن استخدام خطة كوشنر للسلام القادمة للسماح «لإسرائيل» بالحفاظ على «السيطرة الأمنية المهيمنة» على الضفة الغربية، واستخدم فريدمان نفس المصطلحات التوراتية التي يستخدمها اليمينيون «الإسرائيليون» لوصف الضفة الغربية، «يهودا والسامرة» - مع الإشارة إلى ما يزعمون أنه حقهم القديم في هذه الأرض - وقال إن إدارة ترامب تعالج هذه المشكلة لأن إدارة الولايات المتحدة في المستقبل قد لا «تفهم الخطر الوجودي» لـ«إسرائيل» إذا لم يتم منح هذه السيطرة.

ما زال غير واضح هو كم من تحركات نتنياهو الأخيرة كانت تهدف بشكل أساسي إلى ضمان فوزه في الانتخابات ضد مرشح الوسط، قائد الجيش السابق بيني غانتز، وحتى وقت قريب، قاوم نتنياهو الضغط المتصاعد في حزبه لتبني قوانين تجيز ضم أجزاء من الضفة الغربية، مفضلاً بدلاً من ذلك نوعًا من الضم الزاحف من خلال الاستحواذ التدريجي على المستوطناتو لقد تغير ذلك لأنه رأى ضرورة التواصل مع الناخبين المتطرفين.

لكن نتنياهو قد يدفع ثمن دعم ضم جزئي للضفة الغربية، وهو يواجه خطر تقويض الجهود المدارة بعناية لتعزيز تحالفات تحت الأرض مع القوى العربية الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، و توقع نوفيك أن التنسيق «الإسرائيلي» مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية سوف ينتهي بالتأكيد، مما يزيد من احتمال إرسال «إسرائيل» قوات إلى المنطقة لضمان أمنها.

وقال «بمجرد تصويت الكنيست للموافقة على ضم جزئي للضفة الغربية، سيبدأ الدومينو في الانخفاض»، «سيتعين على القوات الإسرائيلية التحرك لاستعادة المناطق التي يعيش فيها 2.6 مليون فلسطيني، لأن البديل هو فتح الباب أمام حماس أو الجماعات المسلحة أو الجماعات الإرهابية».

المُقاطعَة مُقاوَمَة

أبو أسعَد محمد كنامنة – عضو المكتب السياسي لحركة أبناء البلد

لَم تَكُ الدعوة لمُقاطعَة انتخابات الكنيست الصَهيوني دَعوة عَبثيّة ولَم تَكُ يَومًا نشاطًا أو مَوقفًا مَفصولًا عَن ثوابت شعبنا الفلسطيني بعَدم الاعتراف بشرعيّة الاحتلال مهما طالَ الزمان، بل هي من صُلب برنامجنا الوطني التَحَرّري، وهي جُزء من مشروع شامل لمقاوَمة هذا الاستعمار الكولونيالي، المُشاركة هي مُقدّمة أساس للتطبيع مع الاستعمار، مُشارَكة الشَعب المُحتَل في «برلمان» كيان الاستعمار ما هي إلا منح شرعية لهذا الاستعمار.

مُنذُ الاعلان عن تقديم موعد الانتخابات للكنيست الصهيوني تنادَت حَركَة أبناء البَلد في الداخل الفلسطيني إلى الدعوة لإطلاق الحملة الشعبية لمُقاطعة هذه الانتخابات، لَم تَكُ هذهَ هي الحملَة الشعبية الأولى فقَد سَبقَ للحركة أن نَظّمَت عَدّة مرات وعلى مَدار عقدين ماضيَين مثلَ هذه الحَملات بَعدَ أن كانَت تُدير الحَملَة سابقًا تحتَ اسم وفي إطار مَشروع أبناء البَلد السياسي الوطني القائم على حَل الدَولة الديموقراطية العلمانيَة على كامل التراب الوطني الفلسطيني، والعَودة للاجئين إلى مُدنهم وقراهم في إطار برنامج التحرير مع عَدم الاعتراف بشرعيّة الاستعمار الصهيوني في فلسطين، ما مَيّزَ الحَملَة في الانتخابات الأخيرَة هو حضور الكُل الفَلسطيني في إطار هذا المَشروع الرافض للتطبيع السياسي مع كيان الاحتلال، الحضور الشبابي المُمَيّز، الحضور الإعلامي وارتفاع وتيرَة الرَفض لدى الأجيال الجديدة، فقَد كانَ للشباب الفلسطيني صَوت عال ومركزي في هذا المَشروع وبرزَ صَوت المُخيّمات المُنادي بعدَم التَصويت للكنيست الصَهيوني على اعتبار أنّ ذلكَ فيه طعن لحق العَودة ومنح شرعيةَ للمؤسّسَة الصهيونية القائمَة على أنقاض التهجير والطرد والتطهير العرقي في فلسطين.

في المُقابل جُنّ جُنون الأحزاب العربية المُشاركَة في الانتخابات الصَهيونية من حملَة المُقاطعة على اعتبار أنَّ هذه المُقاطعَة تَمس تَمثيل هذه الأحزاب باعتباراتهم الحزبية الضيّقَة ورغمَ قولنا منذُ بدايَة الحملَة وكما في كل مَرّة تحدّثنا بها سابقًا وعلى مدار سنوات الإحتلال بأنَّ معركتنا مع جوهَر المؤسّسَة الصهيونية وليسَ مع الأحزاب العربية مع إدراكنا لتَضَرُّر هذه الأحزاب من نشاطنا الوطني الداعي إلى عَدم مَنح الشَرعية للمؤسّسة الصهيونية وعليه شَنّت هذه الأحزاب حَملَة مسعورة ضد نشاط ونُشطاء الحملة الشعبية للمُقاطعة، وباتَ دينَهُم ودَيدَنَهُم تخوين وشَيطَنة هذه الحملة وناشطيها من شباب وصبايا واصلوا الليل بالنهار في جُهدهم الوطني الداعي للمُقاطعة من مُنطلقات فكرية مَبدئيّة، وكانَ الأجدى بهذه الأحزاب أن تَلتَفت إلى خلافاتها الشخصية والحزبية والتي أعطَت سَبَبًا آخَر لعزوف الناس عن التَصويت، إذ كانَ المَشهَد مُزعجًا لكُلّ من يَراه، من شتائم واتهامات وبيانات وفيديوهات تَتناوَل خلافات هؤلاء «القادَة» الذينَ يُقسمونَ اليَمين بالولاء من على منبر كنيست بني صَهيون ولا يُقسمون يمين الولاء للناس التي مَنحَتهم ثقتها، لا يُقسمون يَمين الولاء لمُجتمعهم فخذلوه في حرب الكراسي والمُخَصّصات المالية واستحقاقات تحالُف المُشتركَة وتقسيم الكراسي وفي ظلّ هذه الميمَعة بينَ ذاتيّة المُرَشّحين وضيق أفُق القَوائم في معرَكة «الكَرامة» صالَت وَجالَت الأحزاب الصَهيونية في مُجتمعنا العربي الفلسطيني لتَحصُد ما يُعادل المَقعدين وأكثَر من أَصوات العرب، 130 ألف صَوت عربي للأحزاب الصَهيونية أي ما يُعادل 29% من نسبة المُصوتين.

يُمكننا القَول بأنَّ نجاح حملة المُقاطعَة ليسَ فقط بالنسب المئويّة، رغم أنَّ نسبة التصويت الرسمية لَم تَتجاوز ال 49%) والحقيقية لا تصل لل40 %) وهذه نسبة غير مسبوقة، لكن النجاح الحقيقي هو في جعل الجَدل مُحتَدم بينَ تيارين، تيار يسعى للاندماج في مشروعيّة الاستعمار من خلال قبول شروط اللعبة بكل تفاصيلها، ويعتبر «إسرائيل» كتَجسيد لحق تقرير المصير لليهود على أرض فلسطين، هذا التيار الذي يلعب في الساحة السياسية والحزبية الإسرائيلية، وتيار واسع يَدعو إلى فَك هذه التبعيّة مع المشروع الصَهيوني، وبناء برنامج سياسي وطني يرتبط مع رؤية فلسطينية تقدمية للحل، تيار جعل مسألَة مُقاطعَة الانتخابات الصَهيونية محل اهتمام وموقف من الكل الفلسطيني على اعتبار أنَّ قضيتنا واحدة، تيار يؤمن بحق

العَودة لفلسطين ويرفض الاعتراف بنتائج التَطهير العرقي عام 1948، يؤمن بفلسطين واحدة، هذه الرؤية الفلسطينية لا تَروق للبعض وباتَ التصريح بها نَوع من «الخيانَة» والبعض يعتبرها خدمَة لليمين الصهيوني، ودعوة لنكبة ثانية على غرار نكبة عام 48 لا لشيء إلا بسبب عدم قبول الأمر الواقع كما هو والمساهمَة به، معى علمنا بأنَّ هذه المواقف تأتي بسبب الخوف على الإمتيازات لا أكثَر مع علمنا بأنَّ هناك من يؤمن فعلًا بصوابيّة مشاركته من منطلقات فكرية أيديولوجية.

لا شَك بأنَّ نتائج الانتخابات الأخيرة تحملُ مُؤشّرًا واضحًا وليسَ جديدًا، يتمَثّل بصعود ما يُسمى بالفاشيّة الجديدة في «إسرائيل "نَعم المُجتمع الصَهيوني آخذ أكثَر وأكثَر في الذَهاب صوت الشعبويّة الصهيونية وينجرف وراءَ جَوقَة المُحرّضين، وهل بقيَ هُناك من لَم يَبني دعايتَهُ على التحريض على العَرب، بالخفاء أم بالعَلن، هذا المؤشر لا شَك بأنّهُ خطير، خطر على حياة الفلسطينيين في الداخل المُحتل من ارتفاع وتيرة المُمارسات الإرهابية بحق هذه الجماهير وحياتها اليومية، وخطَر على عُموم الشعب الفلسطيني، فقد شاهدنا وعاصرنا مُمارسات من هذا القبيل من قبل حكومات مُختلفَة «بيسارها ويمينها» ولكن الجَديد هو عَلنيّة هذه المُمارسات واستخدامها في سباق الأحزاب الصهيونية على الصَوت في الشارع اليهودي، وفي هذا الخَطر حتمًا يَكمُن خَطر حقيقي على مُستقبل الحركة الصَهيونية وتجسيداتها المادّية، وعليه وفي ظل هذه النتائج في مُجتمعنا الفلسطيني تحديدًا ونجاح حملة المُقاطعة بفرض أجندة فكرية وطنية أخرى على ساحة العمل السياسي الفلسطيني في الداخل المُحتل عام 1948 فإنَّ المُستقبل سَيشهَد حراكًا سياسيًا فيه انحياز واضح للحل الديموقراطي التقَدمي في فلسطين المَبني على برنامج الدَولة العَلمانية الديموقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني وانزياح كبير نحوَ وحدة وطنية حقيقية لِمواجهَة تحدّيات المرحلَة.

فنزويلا: تحديات البناء والإصلاح

إسحاق أبو الوليد

منذ اليوم الأول لانتصار البوليفاريين، بقيادة الرئيس الراحل هوغو تشافيز، وُضعت فنزويلا على قائمة الأولويات بالمعنى السلبي للإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة، بسبب طرح الثوره برنامج «الإصلاح والتطوير الذي يهدف لجعل فنزويلا قوة محلية وعالمية»، وذلك من خلال «فك ارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي الإمبريالي وخاصة اقتصاد الولايات المتحدة، وتحقيق السيادة التامة والفعلية على ثرواتها وأراضيها وبناء نظام بديل عن ما هو قائم، يحقق التوزيع العادل للثروة ويعالج مشكلة الفقر الحادة (في تلك الفترة كان أكثر من 28 % تحت خط الفقر وأكثر من 40% يعانون من الفقر) ويخلق فرص متكافئة للسكان في الإعداد والمشاركة والعمل». وكان هذا كافيا ليضع البيت الأبيض فنزويلا في خانة الأعداء.

ورغم محاولات واشنطن وخاصة إدارة بيل كلينتون لدفع تشافيز إلى التخلي عن برنامجه وعن تحالفاته في القارة وخاصة مع كوبا، إلا أن فنزويلا صمدت ورفضت الخضوع، وصولا إلى الانقلاب الفاشل.

ولم يستسلم أعداء فنزويلا وأعلنوا الإضراب العام في شركة النفط الوطنية التي كانت تحت إدارة يمينية متطرفة وتابعة للإدارة الأمريكية، حيث تم ايقاف إنتاج النفط بالكامل وعطلت الأجهزة الإلكترونية والحواسيب وضخت فيها الفيروسات، في محاولة يائسة لدفع الحكومة إلى الاستسلام والرحيل، ولكن هذا لم يحدث وانتصر الشعب الفينزويلي لثورته مما أجبر إداراتها المتآمرة على الهرب مخلفة ورائها خرابا شاملا بأكثر من 3 ألف مليون دولار، ما زالت البلاد تعاني من آثارها المدمرة.

ولكن الارتفاع الهائل في أسعار النفط الخام مكن الحكومة، رغم المأساة من تنفيذ العديد من البرامج وتجديد

قدرات القوات المسلحة، ودفع الديون الخارجية بالكامل وتقدر حوالي 40 ألف مليون دولار ؛ مما جعل الإمبريالية تشدد من إجراءاتها حيث تم سحب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الأمريكية كإجراءات عقابية، ولعرقلة وإفشال خطط الإصلاح والبناء.

لم تستطع حكومات الرئيس تشافيز المتعاقبة إجراء التحولات الكافية في البناء التحتي للبلاد وفي النظام الانتاجي، حيث بقيت البنية الاقتصادية - السياسية والإدارية القديمة كما هي تقريبًا، مُشكلة عقبة وحائلًا أمام التحول والتجديد، بل فاقمت من الفساد واستغلال النفوذ والسلطة .

رحل قائد الثورة البوليفارية ومهندسها، دون أن يتمكن من إجراء التحولات المطلوبة، ولخص هذه المسائل في رسالته الأخيرة للشعب حيث قال: «إنني أترك لكم وطنًا كنا قد افتقدناه في عهد حكومات الجمهورية الرابعة اليمينية التابعة للإمبريالية» وطالب الشعب بالحفاظ عليه، لأنه بدون وطن وسيادة لن تكون هنالك لا اشتراكية ولا غيرها».

إن الغياب القسري لتشافيز وضع أتباعه أمام ظروف لا يحسدون عليها،هذه الحقيقة تدركها جيدًا دوائر التخطيط والدعاية واتخاذ القرارات في الأنظمة

الإمبريالية التي هي أصلًا وراء التخلص من تشافز لما يشكله من «خطر» على مصالح ونفوذ الولايات المتحدة في القارة والعالم .

بعد رحيل تشافيز بشهر أجريت انتخابات رئاسية وكان على المرشح الجديد، مادورو، أن يتبارى فيها من جديد مع مرشح اليمين، رادونسكي، الذي هزمه تشافيز في ثلاث جولات انتخابيه. في هذه الانتخابات أيضًا هزم أمام مادورو من جديد ولكن بفارق نسبي ضئيل جدًا، أقل من واحد بالمئة، تم على أثرها اتهامه أنه «غير شرعي» وأنه «زوَر نتيجة الانتخابات وسرق النصر من رادونسكي»، وشُنت عليه حملة قاسية وظالمة من الإدارة الأمريكية وكل يمين القارة، وأرفقت مع إجراءات اقتصادية ومالية تصاعدت تدريجيًا وتوجت بأعمال شغب وعنف رجعي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى بهدف اسقاطه . ترافقت هذه الأحداث مع الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، المصدر الرئيس للدخل وللعملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي، ليصب البنزين على نار الأزمة التي أخذت بالتعمق والاستفحال منذ استلام مادورو للحكم .

في هذه الظروف الضاغطه دعا الرئيس مادورو لحوار وطني، لبى اليمين الدعوةو ذهب اليمين إلى «الاجتماع» ليس بهدف الحوار، بل لإيصال رسالة للحكومة وللرئيس مادورو مفادها، إنهم «هم الوحيدين المؤهلين والقادرين على حكم البلاد وإخراجها من أزماتها، وأن الاشتراكية التي فشلت في كل مكان لا يوجد لها حظ أفضل في فنزويلا، وطالبوا بتشكيل لجان مشتركة لوضع «الحلول» للمشاكل التي تعاني منها البلاد، أي إشراكهم في الحكم، ولكن حكومة الرئيس مادورو رفضت شروطهم التي على أثرها صعّد اليمين من أعمال الشغب والعنف التي كلفت البلاد مليارات الدولارات؛ بسبب توقف العمل والقيام بأعمال التخريب الواسعة لمدة ثلاثة أشهر تقريبًا .

أنهى الرئيس مادورو فترة حكمه الأولى تحت ضغط الأزمة بسبب تراجع الإنتاج في المجالين الزراعي والتصنيعي، وتفشي الفساد في كافة أنحاء المجتمع بشكل لم يعهد له مثيل، وسوء الإدارة وعدم الكفاءة أو بسببهما، مما خلق تربة خصبة للجريمة المنظمة والفوضى الأمنية. هذه العوامل جعلت من الجبهة الداخلية ضعيفة وهشة، بحيث لم تتمكن من صد الحرب الاقتصادية والمالية ومقاومة الحصار شبه الكامل الذي تفرضه الولايات المتحدة وحلفائها في القارة والعالم على فنزويلا وحكومتها التقدميه. من الإجراءات التي قامت بها الحكومة للخروج من عنق الأزمة، تقديم موعد الانتخابات الرئاسية التي كان من المفترض أن تجري دستوريًا في ديسمبر من العام السابق، حيث أجريت في شهر أيار بمشاركة من قطاعات سياسية وشعبية من المعارضة، وفاز فيها الرئيس ـ المرشح ـ مادورو بنسبة 67 % تقريبًا، أما مرشح المعارضة الذي حصل على 33 % لم يعترف بالنتيجة وادعى أن المجلس الانتخابي زور النتيجة، رغم أنه عزا خسارته إلى الجزء المعارض الذي قاطع الانتخابات، وقال أن المقاطعة : «كانت لصالح مادورو وساعدته على الفوز» !. الولايات المتحده ومعها أذنابها والمتعاونين في القارة لم يعترفوا بشرعية الانتخابات، ولكنهم لم يشنوا الحملة ضدها فورًا، بل أجلوا كل ذلك وقاموا بالتخطيط للمرحلة التي تلي استلام مادورو لمهامه الدستورية في المرحلة الثانية من حكمه، والتي أطلقوها في 23 يناير بإعلان رئيس الجمعيه الوطنية ذات الأغلبية اليمينية المعارضة هوان غوايدو كرئيس انتقالي للبلاد، على اعتبار أن هنالك فراغ أو شغور في منصب الرئيس . إن التقدير الخاطئ لموازين القوى محليًا (وطنيًا) وإقليميًا وعالميًا، خلق وهما لدى الإدارة الأمريكية أن سقوط الحكم في فنزويلا سيتم خلال أيام، وتصرفوا على أساس ان «هوان غوايدو هو الرئيس الفعلي والمقرر في البلاد» . بناء على هذا الوهم منحت الولايات المتحدة رجلها في فنزويلا الامتيازات كافة، ومنحته الدعم المطلق ماليًا وسياسيًا وإعلاميًا ودبلوماسيًا، ولوحت بالحل العسكري في محاولة لتحقيق شق التحالف العسكري الشعبي، وشق القوات المسلحة التي أثبتت إنها أصلب مما كانوا يتصورون . رغم هذا الفشل، ما زالت الإدارة الأمريكية تمارس كل وسائل الضغط والتخريب، حيث قاموا بشن هجوم كهرومغناطيسي على محطات التوليد الكهربائي وخاصة المركزية «محطة غوري» في ولاية بوليفار التي تزود البلاد بأكثر من 70 % من التيار الكهربائي، مما أغرق البلاد في ظلام دامس لأكثر من 15 يومًا متتاليه، و30 يومًا متقطعة، في محاولة جديدة لتأليب الرأي العام الشعبي على الحكومة وإظهارها بالعاجزة والفاشلة في توفير الحماية والرفاهية والاستقرار للشعب .

أما ما يقف حائلًا أمام الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها هو تماسك الحكومة في فنزويلا وتعاملها مع الأزمة بهدوء وطول نفس باتجاهين الإداري ـ الاحتوائي والإنتاجي ـ البنائي، وتماسك المؤسسة العسكرية التي أثبتت أنها رغم ما يمكن أن يقال عن بعض الفساد فيها، وطنية وقومية تضع السيادة والاستقلال واحترام الدستور في المقدمة، وتفكك وعدم كفاءة المعارضة اليمينية المحلية رغم ما تتلقاه من دعم مطلق دوليًا وإقليميًا حتى أصبحت تكل عبئ على داعميها الذين يقومون بسرقة أموال الأمة الفنزويلية لتميل مخططاتهم بما فيها المعارضه نفسها . أما العوامل الخارجية؛ فتتمثل بعدم وجود إجماع في الإدارة والمؤسسات الأمريكية على عمل عسكري الآن، ووقوف الحليفين الروسي والصيني بحزم ضد التدخل العسكري في مجلس الأمن والمحافل الدولية كافة، وتوفير الاحتياجات الرئيسية، بما فيها العسكرية لتعزيز الصمود والمقاومة للحكومة والشعب، وكذلك تلكؤ حلفائها في القارة ورفضهم للغزو العسكري، وخاصة مجموعة ليما التي تدرك خطورة انعكاسات الغزو لفنزويلا على مجتمعاتها التي تعيش هي أيضًا أزمات متفاوتة الحدة؛ لأن أي حرب على فنزويلا ستكون باهظة التكاليف، وغير مضمونة النتائج الفورية، حيث لا يستطيع أحد أن يقرر مدتها وتاريخ انتهائها .

عن نوتردام والتصور الاستعماري للتراث الإنساني

عروبة عثمان

قبل حوالي أسبوع، كان العالم برمّته شاهدًا على حريق نشب في كاتدرائيّة نوتردام في باريسَ. الكاتدرائيّة التي يعود عمرها إلى مئات السنين، وتعدّ ملأى بالرمزيّات المسيحيّة التي تتداخل مع جمال المعمار، سرعان ما اعتبر ما حلّ بها «مأساةً» ينتمي المجموع البشريّ لها؛ مأساة يتوزّع أثَرها على الجميع بغض النظر عن هوّيته وعلاقات القوى التي تجمعه بالفضاءات الغربيّة.

غير أنّ موضعة مسألة الحريق ضمن تصوّرٍ كونيّ للألم البشريّ، باعتبارها «تراثًا مشتركًا» يعود إلينا وإنْ لم يكن يعود لنا حقيقةً، قد تحمل في داخلها إغفالا لسياقات إنتاج وإعادة تدوير المفهوم لإجبار ملكيّات غير غربيّة على الانتماء إلى العالم الإمبرياليّ. إذ لطالما اخترعت هذه السلطات المهيمنة مسألة فرض التصوّر الكونيّ على ملكيات الشعوب المستضعفة والمجتمعات الأصليّة، للتغطية على عمليات السلب الحقيقيّة لها، وبغية تسهيل السيطرة الكولونياليّة عليها أيضًا.

فبتبني الأنظمة الكولونياليّة الخطابَ القاضيَ باعتبار ملكيات الشعوب المستعمَرة ملكًا لعائلة الشعوب برمتّها، وليست حكرًا على جماعة قوميّة أو إثنية محدّدة، فإنّها تحلّ الموقع الأمثل لصيانة هذه الملكيّات بديلًا عن الفاعل السياسيّ المُنتج لها، أوَ السياق الذي انبنت فيه، كمحدّد أساس في إرساء مبدأ الأحقيّة بهذه الملكيات، حتى أكثرها حميميّة. وتقف هذه المسألةُ على أرضيّة استشراقيّة تستبطن عجز هذه الفئات عن حماية ما يخصّها أو استدراك أهميتها ومقولتهَا، مقابل أنّ تطرح الدول الكولونياليّة نفسها كجهات جديرة بحفظ المواد، سواءً المتحفيّة أو الأرشيفيّة منها، لقدرتها على الامتثال لما سبق.

بذلك، يتجاوز الأمر تمويهَ الحدود بين الصيانة والمصادرة، نحو منح تلك الدول نفسها شرعيّةً أخلاقيّةً ووجهًا متسامحًا تستمدّ أساساته من دمغ المجتمعات تلك باللامبالاة والعجز تاريخيًّا، أتاحت لها هذه التخريجة السرديّة التنصّل من عمليات النهب والسلب الكبيرة لمقدّرات الأصليين، وهي في حقيقتها لم تكن تصوّرًا كونيًّا، بل فرضَ تصوّرٍ معينٍ على ماضي المستعمَر الذي استُحوذ عليه.

إنّه تصوّرٌ يخدم أجندات المجتمعات المهيمنة وتطلّعاتها، ويحمل في داخله عنفًا مهولًا إزاء المستعمَرين ينزع ملكيّتهم عمّا يخصّهم، وينفصلون عنها قسرًا، وتُفرض عليها جملةٌ من عوائق الوصول إليها كاللغة والحدود الجغرافيّة، بجانب التحكم بسياسة الجهر والإسكات. كما أنّ ملكياتهم هذه يُعاد إنتاجها وتمثيلها في سياقٍ غربيّ يفقدهم الفاعليّة الأساسيّة ولا تعود تعبّر عن هويتهم بالدرجة الأولى.

نتيجةً لذلك، يستحيل خبراء وباحثو المجتمعات المهيمنة القناةَ الوحيدةَ التي تُمرّر عبرها المعرفة المتعلّقة بهذه الملكيّات، لتتلقّفها الشعوب المستعمَرة بحزن وأسى شديدين بأنّ قطعها عن تراثها قسرًا وحرمانها منه اضطرّاها إلى الاعتماديّة السلبيّة على المعرفة المنتجة من الطرف الآخر الذي استفاد من حرمان المستعمر ممّا يخصّه ليسمو بنفسه بصفته حافظ تراث الآخرين! بالتالي، تلك الادعاءات الكونيّة كثيرًا ما تكون مسألةً مضلّلةً تخفي من ورائها قتل هوية الآخر، وإعاقتها الدائمة من إعادة التشكّل، والحفاظ على التبعيّة المطلقة للدول الكولونياليّة.

أخيرًا، صحيحٌ أنّ حريق الكاتدرائيّة كحدث بذاته لا يرتبط مُباشرةً بالتراجيديا و«التروما» الحقيقيتَيْن اللتين خلّفتهما السيطرة الكولونياليّة على ملكيّات المجتمعات غير الغربيّة، غير أنّ طريقة معالجة الحدث، بتبني المفاهيم الكونيّة في قضايا الانتماء، واعتبار التضامن الجمعيّ مبدأً أساسًا ينظم العلاقة بين الكاتدرائيّة والمجتمعات كلّها، قد يجعل كثيرين، بدون قصد، يسايرون الميل الكولونياليّ بالقبول ضمنًا بالتهرّب من عمليات النهب، وإحلال الادعاءات الكونيّة عوضًا عنها، ما ينزع عن المجتمعات المنهوبة هويتها وخصوصيتّها الثقافيّة والسياسيّة.

مفهوم العلمانية: التعريف والأنساق والحالة الفلسطينية

الجزء الثاني

د. وسام الفقعاوي

يمكن النظر إلى مفهوم العلمانية على أنه مجموعة الأفكار والمبادئ العامة التي لا تتبنى عقيدة بعينها (دينية أو غير دينية)، كما لا تطرح تصوراً للمضمون الاجتماعي الطبقي لنظام سياسي ما والآليات التي تنظم حركته. بل مفهوم وقواعد عمل في بنية النظام السياسي، جاء كحصاد لفعاليات فكرية واجتماعية وتاريخية عبر الزمن، في دورة التحولات في المجتمعات الغربية باتجاه التأصيل المستمر للحياة الديمقراطية على أسس المواطنة والمساواة والحرية. فالعلمانية تعكس صيرورة تاريخية أكثر منها رؤية للعالم، إنها رأي في الدولة وليست رأياً في العقيدة (الدين).

أي أنها هي تعبير عن تطور تاريخي معين حصل في المجتمع الإنساني، وهو التطور الذي أدخل على النظام السياسي الحديث،مفهوم العقلنةبدلاًمن العدمية، والانفتاح بدلاً من الانغلاق، والنسبي بدلاً من مفهوم المطلق، والمواطنة بدلاً من الرعية، والديمقراطية بدلاً من الأوتقراطية، والشعب مصدراً للسيادة والشرعية بدلاً من السيادة المستندة إلى الحق الإلهي من خلال أنظمة الاستبداد سواء كانت ملكية أو غير ملكية.

المعرفة والاجتهاد لا إغلاق العقل:

كانت العلمانية في جزء من صيرورتها حركة انفكاك الفلسفة وتميزها عن علم اللاهوت (1)، ثم انفصال المؤسسات التعليمية عن الإطار الكنسي، وباتت تعني تأسيس وتدريس العلوم الطبيعية والاجتماعية التي لا علاقة لها باللاهوت، من الطب إلى الهندسة، ومن الجغرافيا إلى الجيولوجيا، ومن علم الحيوان والنبات إلى علم الأحياء (البيولوجيا).

وعلى ذلك، كانت «المدرسة العلمانية» محطة مهمة جداً في انعتاق الإنسان، الفرد، من هيمنة وسطوة المؤسسات الدينية، وتحقق إمكانية سيادته على نفسه، وتنور معرفته بوصفه إنساناً راشداً، وإمكانية تحرير الثقافة وامتلاك المرء للمعرفة، المعرفة الكلية، بدءاً من الأساطير مروراً بالأديان إلى مجموع التراث العلمي والثقافي للبشرية ككل، فالسمة الرئيسية للمعرفة هي أنها كونية. تتجسد العلمانية في التعليم بصفتها احتراماً ورهاناً على الاستقلالية والعقل، وترك التلميذ وطالب العلم يصل تدريجياً إلى امتلاك أفكاره، وملكة الحكم السليم على الأمور بشكل مستقل كي يتمكن من الاختيار باستقلالية وحرية ما يعكس قناعاته ويعبر عن شخصيته.

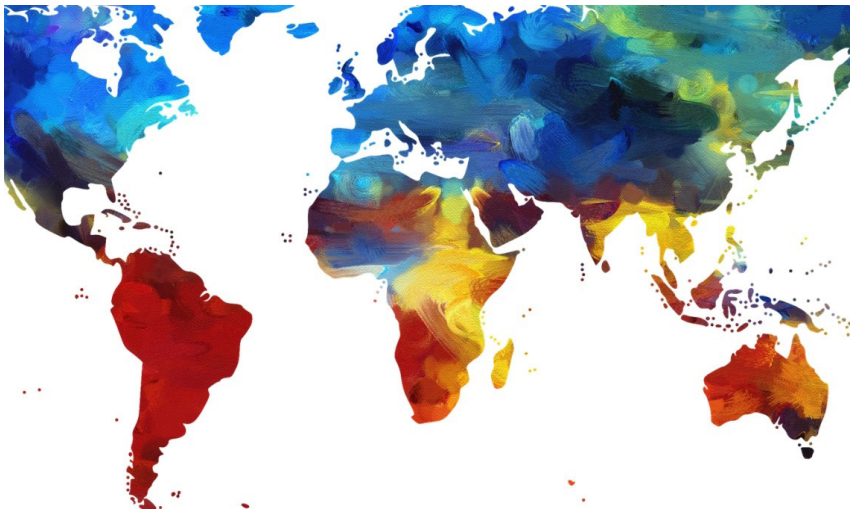

وبهذا المعنى فإن «المدرسة العلمانية» هي عامة، مفتوحة للجميع، لا يحق لأي جهة، أن تستخدمها لفرض رؤيتها المنحازة أو الدعوة إليها. أي لا مكان في التعليم العلماني للسعي التبشيري، الصريح أو المستبطن، مثلما لا مكان فيه لمحاولات الحط من شأن المعتقد، بل يتيح انفتاحاً روحياً ويولي اهتمامه الرئيس لتطوير المعرفة المحايدة، من دون أن يعني الحياد هنا، عدم محاربة الخرافة واللاعقلانية، ومراعاة عدم التسامح والتعصب.. الخ.

مبدأ العلمانية الأساسي هو اعتبار أن بناء المجتمع الإنساني الأفضل لا يمكن أن يتم إلا على أسس إنسانية واقعية محضة، وهذا ما تسعى العلمانية لتفعيله وتجسيده على أرض الواقع؛ أي بناء المجتمع على أسس العقل والإرادة الحرة والمصلحة الإنسانية، وعدم إدخال أية عناصر ماورائية وغيبية في عملية البناء هذه، وهذا هو المقصود بفصل الدين عن الدولة، والعلماني هو من يتبنى هذا المبدأ ويلتزم به رأياً وفعلاً، ويتخذ مواقفه على أسس العقل والإرادة الحرة والضمير الإنساني المرتبط جوهريا بمفهوم الخير الإنساني (2).

وفي الواقع لم يحصل عندنا، في العالم العربي، انفصال نهائي بين الدين والمدرسة، أو بين التعليم العام وسطوة النص الديني، ولا زال الدين يمارس حضوراً وتأثيراً كبيراً على التعليم والعملية التربوية بصفة عامة، ويراعي القائمون على المؤسسات التعليمية في أغلب بلدان العالم العربي، انسجام أو توافق المواد التعليمية مع السلطتين المسيطرتين، ألا وهما السلطة السياسية والسلطة الدينية. وأدى النظام التعليمي المتبع في إطار

تراجع وضمور هامش الحريات والممارسات الديمقراطية، إلى جانب عوامل أخرى، إلى حالة ركود ثقافي وجمود فكري أثرت وتؤثر سلباً على الواقع العربي الراهن، فهامش الحرية الضيق أو حتى المعدوم – أحياناً – في العالم العربي، لم يساعد في طرح كثير من القضايا والمشكلات المتصلة بهذا الواقع على بساط البحث والنقاش العام، ومنها ما يتعلق بالدين والظاهرة الدينية، وهو ما أفضى في المحصلة إلى ضحالة وندرة في الثقافة والنقد الجاد لأمراض الواقع الاجتماعي ومشكلاته، ويطال ذلك مختلف الأنشطة والمجالات الثقافية والفكرية، ويزيد عليها تحالف الأنظمة مع التيار الإسلامي، والذي تعزز مع تراجع المد القومي أواسط ستينيات القرن المنصرم، حيث ناهض هذا التحالف كل الدعوات إلى علمنة ودمقرطة الدولة والمجتمع. على الرغم من أن العلمانية ليست تلك النظم الفكرية والسياسية التي تقوم على مناهضة الأديان أو استهداف الشعائر الدينية أو التضييق على حريات الاعتقاد كما روجت وتروج الأنظمة السياسية العربية/الإسلامية منذ عقود، وإنما هي نظام متكامل سياسياً، وقانونياً، وفكرياً، وقيمياً، يرقى بالإنسان ويحرر ضميره. وما تعيشه الجاليات المسلمة في الدول الغربية وفي ظل علمانياتها من حريات الاعتقاد والتفكير لا تضمنه لهم «أنظمتهم الإسلامية» على مر التاريخ يعتبر مؤشراً جدياً وواقعياً على هذا. فما يجمع المواطنين في الدول العلمانية الديمقراطية هو الولاء للوطن أيا كانت عقائدهم ومذاهبهم، بينما في العالم العربي لم يتبلور هذا الوعي بعد لدى عموم الشعوب، فظل الولاء للدين أو للطائفة هو الجامع والمفرّق في نفس الوقت. ومهمة العلمانية في المجتمعات العربية الإسلامية مهمة مركبة ومعقدة، وما يزيد من تعقيدها مشاعر النفور التي ترسبت في الوجدان الجمعي بسبب التشويه الذي تعرض له مفهوم العلمانية الذي يحيل، بسبب هذا التشويه، إلى الكفر ومعاداة الدين، فضلا عن تحالف أنظمة وتواطؤ أخرى مع تيار الإسلام السياسي الذي مكّنته هذه الأنظمة من اختراق المجتمعات ومؤسسات الدولة ضمن استراتيجية أسلمة الدول والمجتمعات التي انطلقت منذ منتصف القرن العشرين (3).

كما يرى العديد من المفكرين والمعنيين في الشأن العام، أن صلب الإشكالية في حالة الركود والجمود التي تكتنف مجتمعاتنا، إنما تكمن في انتكاس حركة الاجتهاد في تأويل النص الديني، وعليه فهم يرون أن إعادة تأسيس حرية الاجتهاد ضرورة ملحة، لأنه من دونها لا مجال لتأسيس الحريات العامة المختلفة. ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن حرية الاجتهاد هي الحجر الأساس الذي عليه يمكن أن نعيد الحيوية والإبداع إلى مجتمعاتنا الجامدة والعاجزة، عن اللحاق بالأمم الأخرى. ويضيف هؤلاء إن إعادة تأسيس حرية الاجتهاد وفق رؤية تاريخية للظاهرة الدينية، سيؤمن إعادة تأسيس التعددية في المجتمع. فلدحض سيطرة الأفكار الثيولوجية والثيوقراطية، وفك أسار الإنسان من التقليدية، وترشيد قواعد السلوك الاجتماعي وتحرره من الاستلاب، فإنه حري أن يتم تقديم قراءة جديدة للنص الديني، ووجود تأويلات مختلفة، ومخالفة لما قدمه حراس النصوص لكي تتوافق مع الظرف الآني المعاش، وبما يضمن خروج رجال الدين من دائرة حياة الناس، والعمل وفق أحكام العقل. بمعنى آخر، أنه آن الأوان أن يفكر الإنسان بعقله لا بكلام الفقهاء، أو تأويلهم للنصوص، ودفع المجتمع إلى العلمنة، وجعل الأفراد يتفكرون وينظرون ويتدبرون في شؤون العالم من خلال تأطير العقل العلماني، وحتى يحدث ذلك، فإنهم مدعوون بقوة إلى ضرورة فتح الاجتهاد من خلال التوكؤ على مفهوم المقاصد والمصالح والمغزى والروح والجوهر والضمير والوجدان والأخلاق (4).

وفي الواقع فإننا نجد الكثير من الأسانيد التي تحض على الاجتهاد وعدم الركون إلى النقل والتقليد في الإرث الديني نفسه، حيث نجد أحمد بن حنبل يقول: «لا تقلدني ولا تقلد مالكاً ولا الشافعي وأبو حنيفة وتعلّم كما تعلّمنا». وقال الجوزي: «في التقليد إبطال لمنفعة العقل لأنه إنما خلق للتدبر والتأمل، وقبيح لمن أعطي شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلام». وقال جمال الدين الأفغاني: «الدين يجل عن مخالفة العلم الحديث، فإن وقعت المخالفة وجب تأويل الدين». وقال أبو حنيفة: «كلامنا هذا رأي فمن كان لديه خير فليأت به». ومحمد عبده يقول: «المسلم الحق هو الذي يعتمد على العقل في شؤون الدنيا» و « وإذا تعارض العقل والنقل، أخذ بما يدل عليه العقل».

بيد أن ذلك كله لم ينفع حتى الآن في قيام اجتهاد حقيقي يمكن أن يحدث تغييراً ذا معنى في «الفكر الديني المتعصب، الذي يتسم بالجمود والنصية الحرفية والإطلاقية واللاتاريخية، فضلاً عن النزعة الاستعلائية الإقصائية»، كما يقول محمود أمين العالم ( ). فالمعضلة الرئيسة التي ستواجه مسألة فتح باب الاجتهاد، هي المحافظة الشديدة الشائعة والسائدة في موضوع حرية الفكر والإبداع، والتواطؤ المعلن بين معظم الأنظمة العربية والمؤسسات الدينية القائمة.

وكل ذلك في ظل تعليم مدرسي يعتمد أساليب وطرائق تلقينية، تُحشى بها أدمغة التلاميذ والطلاب، ولا تحض أبداً على استخدام العقل والتفكير الحر، من مراحل التعليم الأولى، في الروضة، وحتى مراحله النهائية في الجامعة. وفي ظل فضاء ثقافي عام، شبه مغلق بآفاق وأسقف منخفضة جداً، لا يفسح مجال أمام نقاش حر وجرئ للمشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية. وهو ما يدفعنا إلى الاستمرار في الدوران في حلقة مفرغة، أو في نهوض جزئي، كما حدث أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومن ثم العودة إلى النكوص مجدداً، والارتداد إلى عهود سالفة. في حين يفترض بالتعليم والثقافة أن يسعيا إلى التحرر الفكري وتحفيز استقلالية المحاكمة العقلية، والحس النقدي لدى الطلاب والمتعلمين ومتعاطي الثقافة والعلم عموماً. وذلك من منطلق أن الغايات والأهداف الأساسية للمدرسة والعلم يجب أن تتمحور حول تنمية الثقافة وإعمال العقل وتنشيط الفكر التقدمي، نحو آفاق ثقافية ومعرفية أرحب، منفتحة على الكون والحرية باتساعهما.

والعلم يستخدم العقل في إدراك الظواهر وتحليلها واستنباط قوانين وآليات لفهم هذه الظواهر، واستخدامها وتطويرها وفق ترابط متشابك فيما بينها. وإعمال العقل يعني أن يكون العقل أساس فهمنا للظواهر الكونية والمحلية، الماضية

والحالية، وألا يكون عليه من قيد سوى العقل ذاته.

وعندما تقول العلمانية بفصل المؤسسات الدينية عن مؤسسات الدولة، فمن المفروغ منه أن هذا الفصل جاء تتويجاً لمسيرة طويلة، بدأت بتغيير نظرة الإنسان ذاته، على طريق إدراكه بأنه سيد مصيره، وقادر على صنع مستقبله بيده، بالاعتماد على قدرات عقله والعلم والمعرفة عموماً.

ويتفق الرأي على أن الغرب لم يحقق نهضته وإنجازاته في شتى المجالات: العلمية والصناعية والاقتصادية والإدارية والتربوية والحقوقية، إلا حينما تحرر من سيطرة وسطوة المؤسسة الكنسية وتفسيراتها المتشددة للدين، وأقام الدولة المدنية العلمانية. مع التأكيد عن أن فصل الدين عن الدولة، لا يعني فصله عن المجتمع أو الحد منه ومن دوره في حياة البشر، وإضعاف مكانته في منظومة القيم الأخلاقية والمسلكية. وعلى سبيل المثال، فالقيم الإنسانية والأخلاقية التي نادت بها مختلف الأديان، السماوية وغير السماوية (الهندوسية، البوذية، الكونفوشيوسية...)، يظل لها حضور كبير ومتميز في وجدان البشر وحياتهم عموماً، وخصوصاً دورها في توجيه وإرشاد مسلكياتهم وتعاملاتهم الحياتية.

تتَشكّل القيم الإنسانية والأخلاقية من خلال الوعي القيمي والأخلاقي، الذي بدوره يتطلب الشعور بالواجب والإحساس بالذات الحرة، وهو أمر ينعدم في المجتمعات التي تدمج الفرد مع غيره أو مع الحاكم. ومن هنا لا تكون التفرقة كبيرة بين الحرية والعبودية، لأن الجميع متساوون في المهانة أمام الحاكم، وبما أن الكرامة لا وجود لها بينهم، فليس للشخص حقوق فردية يتميز بها. وما أسهل أن يتحول هذا الشعور إلى الإحساس بالضعة والانحطاط. وهكذا تكمن اللاأخلاقية من وراء القناع الأخلاقي الزائف، وهو زائف لأن مصدره الخارج لا الداخل: الخوف من العقاب لا الإحساس بالواجب (6).

ويرى المفكر هابرماس، إن أفكار المساواة والعدل الحديثة هي استخلاصات علمانية من التعاليم والوصايا الدينية، ويضيف بأن «نزعة المساواة الكونية التي بزغت منها مثل الحرية والانعتاق والديمقراطية» هي إرث مباشر من الأخلاق الدينية الخاصة بالعدل والمحبة والتسامح (7).

ومن جانب آخر فإن فصل الدين عن المجتمع غير ممكن وهو أصلاً غير مطلوب، فللمجتمع آلياته الخاصة في استقبال القضايا المتصلة بشؤون العقيدة والإيمان وما تحتويه من منطلقات. ولكن ينبغي أن لا يتعارض هذا النظر إلى العلم والتعامل معه كقيمة عليا بحد ذاته، فضلاً عن كونه وسيلة ناجعة وأكيدة للتصدي لمختلف المشكلات التي تواجهها المجتمعات العربية التي أحوج ما تكون إلى ثورة علمية شاملة ومتكاملة، تطال مختلف أوجه حياتها ونشاطاتها، في الاقتصاد كما في المجتمع، وفي الثقافة كما في التعليم والبحث العلمي، وصولاً إلى السياسة وبناء الدولة.

فالعلمانية، محايدة تجاه الأديان وليست ضدها كما يزعم أصحاب الاتجاهات السلفية والحركات الأصولية، بل هي منهج علمي يضمن العمل وفق آليات ديمقراطية وعقلانية للحوار في المجتمع وتداول السلطة في الدولة بطريقة سلمية، وبهذا المعنى يمكن أن تكون أداة عملية لتوفير التطور الحقيقي لمجتمعاتنا، وتوفير المناخ الصحي لخلق أجيال تنمو في ظل مبادئ الحرية والمساواة والقبول بالآخر، ورفض التعصب والجهل والعنصرية ضد فئات بعينها.

الحرية والديمقراطية عماد العلمانية:

غالباً ما تقترن هذه المفردات مع بعضها بعضاً كمتلازمات تستدعي كل واحدة منها الأخرى، ولا توجد إلا بوجودها، فالعلمانية والحرية تكادا أن تكونا صنوين، لأنهما تقومان على احترام الإنسان وإرادته الحره، وحقه في الاختيار، وقيامه بذاته، وقدرته على الحفاظ على حريته من خطر سلبها منه.

فالحرية التي نقصدها هنا، هي ليست «حالة»، بل هي «فعل»، وهي لهذا تصاحب دائماً كل عملية انتقال من الإمكانية إلى الوجود، إن لم تكن هي وجودنا بأسره، من حيث إن هذا الوجود متوقف علينا، في سياق البحث عن التحرر من العبودية بكافة أشكالها دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو غير ذلك، وهذا هو السبب في أن الحرية لا تنفصل مطلقاً عن المسؤولية التي نستشعرها إزاء ذواتنا. فالحرية إذاً ليست شيئاً باطناً فينا، بل هي عين وجودنا، وهي التي تسمح لنا بأن نخلق ذواتنا، فنحقق بذلك مصيرنا (8).

والحرية لا تتعين بوصفها كذلك إلا حين تترجم إلى ديمقراطية سياسية، تشكل ضمانة للعقل الحر والتعبير الحر، من خلال آليات دستورية وقانونية محددة.

العلمانية بلا ديمقراطية تتحول إلى حكم نخبة ضيقة تتصرف على هواها، وقد تميز بين الناس على أساس معارضة وموالاة، وعلى أساس الانتماء الحزبي. فالديمقراطية هي تجربة إنسانية جاءت بعد كفاح الإنسان وصراعه من أجل إثبات أدميته وكرامته وقيمته. ومن هنا فإن العقل البشري يفرضها، والأخلاق تحتمها للمحافظة على إنسانية الإنسان وحريته. فلا هي «غربية» ولا هي «شرقية» وإنما هي تجربة الإنسان بما هو إنسان، لأن الإنسان في كل مكان كافح وناضل ليصل إلى النظام الذي يضمن إنسانيته وكرامته (9)..

لذلك، التحكم بالمجتمعات بأساليب غير ديمقراطية ينسف أسس المواطنة، وأهمها المساواة، ويؤول تدريجياً إلى تفريغ العلمانية من محتواها، الأساس، وهو حق الإنسان في تناول كل المسائل بحرية.

وهذا الحال ينطبق على سياسة الدول، كما ينطبق على سياسة الأحزاب، فالأحزاب التي تريد من أعضائها الالتزام المطلق بآراء القيادة، ولا تسمح للتنوع والتعدد في الرأي والتعبير داخلها، والتمتع بعقل نقدي فعّال يقبل بالآخر والحوار معه، تكون نموذجاً لأحزاب السلطة المستبدة، ولا تشكل بديلاً، في أي حال، عن تلك السلطات وأحزابها.

إن العلمانية كالديمقراطية، ليست مجرد آليات وقواعد تقنية يكفي تطبيقها حتى تصير المجتمعات ديمقراطية. فالديمقراطية التقنية في مجتمعات ألفت الاستبداد وتشبعت بثقافته واستبطَنت نزوعاته، لا يمكنها أن تكون ديمقراطية مهما ألزمناها بقواعد الديمقراطية في التصويت والترشيح وتشكيل الأحزاب والتنافس بين البرامج. مثل هذه المجتمعات ستفرز مستبديها وتُشرعن استبدادهم باسم الديمقراطية. والتجارب التي شهدتها بلدان عربية وكذلك تركيا الأردوغانية تؤكد أن الديمقراطية كآليات دون القيم والمبادئ التي تؤسس لها لن تكون إلا ديكتاتورية مقنعة سرعان ما تكشف عن وجهها الحقيقي، فيتغوّل الحاكم ويستبد بخصومه باسم إرادة الشعب. كذلك الحال بالنسبة للعلمانية

التي هي قيم ومبادئ تؤسس للقوانين التي تحمي الحريات الفردية والجماعية، وتمنع هيمنة أية سلطة باسم المقدس على الشأن العام وضمائر الأفراد. هذه القيم والمبادئ تستبطنها الشعوب في وجدانها، فتجعلها تنفر من أية وصاية على الضمائر أو الحكم باسم السماء. هذه القيم والمبادئ هي التي تفتقر إليها ثقافتنا مما يجعل مجتمعاتنا أصولية في مجملها وغير متسامحة مع كثير من الممارسات التي هي من صلب العلمانية. وبسبب أصولية المجتمعات، تضع الأنظمة العربية التشريعات والقوانين التي تكرس هذه الأصولية وتناهض دعوات الانفتاح والدمقْرطة باسم الخصوصية (10).

إن الدولة القائمة على أساس علماني ديمقراطي هي دولة كل المواطنين، بصرف النظر عن جنسهم أو لونهم أو عقيدتهم، وهي أصلاً لا تنهض على الإيمان، إنما على المواطنة، والفصل بين الدين والسياسة، وإبعاد الثابت (الدين) عن المتحول (السياسة)، والعلمانية هي مفتاح المواطنة الشاملة.

والسؤال الذي يطرح هنا، كيف يمكن أن نؤمن حياد الدولة بين الأديان والمذاهب وتعاملها المتساوي مع جميع المواطنين، بوصفهم مواطنين أحرار لا رعايا؟

إن قوة المجتمع المدني والدولة القائمة على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، ووجود ثقافة ديمقراطية وفكر حر ومرن، وتعدد منابر التعبير الحر والطليق والصحافة الحرة، ووجود الأحزاب السياسية، وحرية المرأة ومساواتها، وتحقيق العدالة الاجتماعية، هي التي تشكل أنسب الشروط والمناخات لجعل العلمانية ممكنة على أرض الواقع.

وبهذا المعنى لا تجد العلمانية حقها في الوجود إلا في مجتمعات تعرف قيمة الإنسان وتحترم حقوقه وتقدس حرياته. أما في فترات التخلف، فمن الطبيعي أن تنحسر قيم الديمقراطية وتصبح المطالبة بحرية الإنسان وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تهمة تقع تحت طائلة المحاسبة والعقاب.

وفقاً لما سبق، فإن العلمنة غير منفصلة عن الحداثة، بل ترتبط بها وبمستوى تقدم عملية بناء المؤسسات الحديثة وأنماطها، وكما يقول برهان غليون: فالعلمنة «جزء لا يتجزأ من الصيرورة الحديثة»، بمعنى أنه لا يمكن تصور دولة حديثة أو قيامها من دون مبادئ أهمها: فصل السلطات، وضبط المسؤوليات، ونشوء بنية مؤسسية تعزل السلطة عن العلاقات الشخصية. ولا يمكن وجود اقتصاد حديث اعتماداً على مفاهيم الربا والخراج والصدقة... ذلك أن المعرفة العلمية تفترض بناء المعرفة الاختبارية على حساب المعرفة النقلية والإلهامية، ولا يمكن بناء مجتمع حديث يتمتع فيه الفرد بالأهلية السياسية، ويشارك بروح المسؤولية في تقرير شؤون الجماعة، على أساس مفهوم الراعي والرعية والطاعة الأبوية أو الدينية» (11).

ويعتبر غليون، بان أزمة مجتمعاتنا العربية ناجمة عن «القطيعة المتنامية بين الوعي الحديث (بما يعنيه من تجديد تطلعات الأفراد وتحديثها) من جهة، والممارسة المجتمعية التي تزداد صدماً لتلك التطلعات، وما نجم عنها من نزاعات بين النخبة المتنافسة للسيطرة على الفضاء العمومي»، عازياً ذلك إلى «تراجع النظام الحديث عن أهم شرط مؤسس للحداثة، أي الحرية، المتمثلة في مجموعة الحقوق الأساسية، كحق التعبير والتنظيم والمسؤولية الفردية، وأمام ارتداد الدولة عن الحداثة، أي عن العلمنة السياسية، وانحدارها في ممارساتها إلى مستوى المقبرة الجماعية للحريات الفردية، والحقوق الإنسانية، في سبيل العودة نحو صيغ سلفية متطرفة في عدائها لقيم الحداثة ومعالمها، صيغ تجمع بين الاستسلام لسيطرة أمراء الدين، وأحياناً أمراء الدين والحرب معاً، والتخلي الإرادي والحماسي من قبل الفرد عن حريته ومسؤولياته العمومية» (12).

من المفيد التنويه هنا، إلى أن الأغلبية الساحقة من دول العالم، هي دول علمانية، أو تأخذ بمبدأ العلمانية، إلى هذا الحد أو ذاك. وعلى الضد من مزاعم بعض الأوساط التي تدعي عدم توافق العلمانية وانسامجها مع واقع الدول ذات المجتمعات الإسلامية، فإن وقائع الحياة تدحض هذا الإدعاء، وتؤكد أن ما يزيد عن 45% من المسلمين في العالم يعيشون في دول أنظمتها علمانية.

ثم، ألا تشكل العلمانية جانباً رئيساً من حياة «الدول المسلمة». من خلال التعليم المدني والقوانين الوضعية والبرلمان والدستور والتعليم الجامعي والنظام الاقتصادي.. ألا يدفعنا كل هذا الشيوع للعلمانية والعلمنة في مختلف مناحي الحياة إلى السؤال عن سبب نجاحها والاضطرار إليها؟!

المراجع:

1. علم اللاهوت، هو علم دراسة الإلهيات دراسة منطقية، وقد اعتمد علماء اللاهوت المسيحيين على التحليل العقلاني لفهم المسيحية بشكل أوضح، ولكي يقارنوا بينها وبين الأديان أو التقاليد الأخرى، وللدفاع عنها في مواجهة النقد، ولتسهيل الإصلاح المسيحي.
2. رسلان عامر: مواقف العلمانية من مشاكل العصر المختلف، موقع مؤمنون بلا حدود، 28 تشرين ثان (نوفمبر) 2018: https://www.mominoun.com/articles-
3. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.
4. إميل أمين: ما بعد العلمانية ... محاولة لتجديد التراث، جريدة الحياة، 16 يوليو 2016.
5. محمود أمين العالم: الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996.
6. إمام عبد الفتاح إمام: الأخلاق والسياسية: دراسة في فلسفة الحكم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
7. عبد العزيز ركح: ما بعد الدولة – الأمة عند يورغن هابرماس، دار الأمان، الرباط، ط.1، 2011.
8. زكريا إبراهيم: مشكلة الحرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط.3، 2010.
9. إمام عبد الفتاح إمام: الأخلاق والسياسية، مصدر سابق.
10. زياد الوهر، «الدور السياسي للمثقف العربي»، جريدة الرأي ميديا، الكويت، بتاريخ: 13 كانون أول (ديسمبر) 2015: www.alraimedia.com/Home/Details?Id=59da7268-36b9-858c-efc78d277d79-412a
11. برهان غليون: من العلمانية إلى العلمنة، مجلة الآداب اللبنانية، تاريخ 10 تشرين ثان (نوفمبر) 2007.
12. برهان غليون: من العلمانية إلى العلمنة، المصدر السابق.

ندوة غسان كنفاني تُناقش «مسيرات العودة وكسر الحصار بين التقييم والتقويم»

عقدت بوابة الهدف الإخبارية ندوة الشهيد غسان كنفاني التي نظّمها بصورة دورية، بالتزامن مع مرور عام على مسيرات العودة وكسر الحصار، التي انطلقت نهاية مارس 2018 بفعاليات شعبية متنوعة، وتظاهرات جماهيرية تنظم على طول المناطق الشرقية لقطاع غزة، للتأكيد على التمسك بالحقوق والثوابت الوطنية، وفي مقدمتها حق العودة المقدس.

وحملت الندوة عنوان «مسيرات العودة وكسر الحصار، بين التقييم والتقويم، وأدارها الصحفي والكاتب السياسي هاني حبيب، واستضافت من جمهورية مصر العربية الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية د.محمد السعيد إدريس، ومن قطاع غزة كلًا من الباحث في الشؤون السياسية وعضو اللجنة التنسيقية لمسيرات العودة محسن أبو رمضان، وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كايد الغول.

وقدّم الصحفي حبيب الندوة بالقول «إنّه من المعروف أن مسيرات العودة انطلقت قبل عام، بعد جملة من النقاشات بين نشطاء ومثقفين فلسطينيين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، شكلت بادرة للشروع بفعل نضالي وطني، أساسه العمل السلمي، كمرافق لسائر أشكال النضال الوطني الفلسطيني، تلاه تشكل اللجنة التنسيقية لمسيرات العودة، في يناير، التي كانت مستقلة تتكون من منظمات المجتمع المدني، دعت اللاجئين الفلسطينيين للتجمهر في أقرب نقاط للسياج الشرقي بين القطاع والأراضي المحتلة عام 4 ا، وحددت يوم 30 مارس 201 وهو ذكرى يوم الأرض، للانطلاق بالمسيرات.

في منتصف شهر مارس، صدرت عن هذه اللجنة المبادئ العامة لمسيرات العودة، والتي تضمنت مراعاة الطابع الشعبي وأن لا تتخذ المسيرات أية صفة فصائلية، وأن لا تنتمي لأجندة فصيل دون آخر، وأن لا تتخذ سوى شعار واحد فقط؛ «العودة». بعد يومين، انضمّت الفصائل الفلسطينية إلى المسيرات، وتم الإعلان عن هيكل جديد، بديل، تحت اسم «الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار»، ومنذ ذاك التاريخ شهدت المسيرات الكثير من التطورات، والرسم البياني الصاعد والمتراجع لهذه المسيرات ارتبط بشكل أو بآخر، بالجهود المصرية للتوصل إلى اتفاق تهدئة بين القطاع وكيان الاحتلال».

ووجّه حبيب أول أسئلته للكاتب المصري د.إدريس، عن رؤيته ورأيه بشأن مسيرات العودة، سواء من خلال انطلاقتها، أو تحقيقها الأهداف التي انطلقت لأجلها. وفي معرض إجابته، قال د.إدريس «إن يوم الأرض منذ تفجّره يكاد يكون هو الرابط بين الشعب الفلسطيني وأرضه، وأضاف أنّ «الشعب الفلسطيني بات أحوج ما يكون للتأكيد على تمسكه بأرضه وعلى حتمية عودته».

ورأى د.إدريس أنّ «انضمام الفصائل، وسيّما حركة حماس، لمسيرات العودة كان له نتيجتان: أولاها إعطائها زخمًا وثقلًا أكبر، وثانيها أنّ المسيرات باتت تُستخدم كورقة تفاوض بين حماس والاحتلال، وجرى إضافة (كسر الحصار) إلى اسمها، وهنا إشارة لسعي حماس للتعامل وكأنها سلطة في غزة».

وقال د.إدريس إنّ الخفوت والتراجع باتا يُهددان (شعار العودة)، لأن التراجع الملحوظ حاليًا في مسيرات العودة لا يقتصر على المسيرات فحسب، بل يُصيب - شئنا أم أبيْنا - الهدف الرئيس، وهو حق العودة والتمسك به. وأضاف «إذا كانت الحركة الشعبية الفلسطينية منهكة ومُجهَدة؛ في غزة بسبب الحصار الإسرائيلي والتضييق المتعمد، وفي الضفة تحت ضغط الاحتلال، فإنّه يجب أن يتم البحث عن مخارج أخرى لتفعيل مسيرات العودة». أحد هذه المخارج - وفق ما اقترحه الضيف المصري، أن تصبح مسيرات العودة شهريةً، بدلًا من أن تكون أسبوعية، أو سنوية في ذكرى يوم الأرض فقط.

وفيما يتعلّق بالمطالب الحياتية والإنسانية لسكان قطاع غزة، وهي حقوقٌ مشروعة، قال د.إدريس إنّه يُمكن أن تخرج الجماهير في تظاهرات

داخل القطاع، لتُطالب بهذه الحقوق، لكن مع فصلها عن مسيرات العودة وشعارها.

وأوضح بالقول «نحن أمام معركة حادة بين الرواية الوطنية الفلسطينية حول الحق، والرواية اليهودية حول الدولة اليهودية وحقها في هذه الأرض قبل ألفيْ سنة، ومحاولات الاستيلاء على تراث وتاريخ الشعب الفلسطيني بكل ما فيهِ. وما فعلته مسيرة العودة هو أنّ أطفالاً، ولدوا قبل 20 سنة على أقصى تقدير، يخرجون اليوم ويُؤكدون أن هذه الأرض أرضهم، مهما طال الزمن أو قصر، أي أنّ هذا الشعب لم ولن ينسى أرضه، لذا فإنّ فصل مسيرات العودة، أدّى إلى تدعيم الرواية الفلسطينية في الحقوق، في مواجهة الرواية اليهودية».

وشدّد د.إدريس على تأييده لاستمرار مسيرات العودة بزخم، وأن تمتد خارج قطاع غزة، وأن تتمّ معالجتها، وأن يبتعد عنها المفهوم السلطوي، لتبقى تحت سلطة الشعب فقط، وعلى الفصائل الفلسطينية أخذ خطوات إلى الخلف فيما يتعلق بالمسيرات، إذ يُمكن أن يقتصر دورها على عليها الدعم المادي والتحشيد، ولكن دون هيمنة من فصيل بعينه، يستخدمها كورقة ضغط، تبرزُ إذا ما أراد هذا الفصيل التفاوض باسم الشعب، وتخفت إذا ما اختلف مع غيره من الفصائل.

وفي مداخلته، اتفق الباحث أبو رمضان مع د.إدريس بتأثير انضمام الفصائل لمسيرات العودة، أدى إلى استثمارها من قبل حركة حماس الفصيل المُسيطر على القطاع، إذ جرى تقديم قضية كسر الحصار الصهيوني عن غزة على قضية العودة، وهو ما وضع كل حالة المسيرات وتضحياتها في إطار المساومات السياسية».

وأشار إلى دور الانقسام السياسي في التأثير على المسيرات، موضحًا أنّ حركة حماس عملت على إخضاع هذا الشكل النضالي (المسيرات) لموضوع التهدئة، كما جرى مؤخرًا، على قاعدة تخفيف الأزمة الإنسانية وتقديم رزمة من التسهيلات، لتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي المتدهور بشكل غير مسبوق بغزة.

وقال «على المستوى الوطني والوحدوي، ولأجل إعادة الصراع إلى جذوره واستعادة الرواية الفلسطينية، كان يجب أن تمتد مسيرات العودة، بعمقها الشعبي والسلمي، لتتشابك مع مسيرات بلعين ونعلين والمزرعة وكفر قدوم، ولتكون أيضًا في مواجهة سياسات الاحتلال ونظام الأبارتهايد في الأراضي المحتلة عام 4، وتمتد أكثر للشتات.

وتابع أنّ «مسيرات العودة لها بُعد إيجابي، منه عمقها السلمي الذي يستند إلى القانون الدولي، وهذه المقاومة الذكية تنتصر لها القوى المجتمعية والتضامنية والحقوقية في كل العالم، إضافة إلى زخمها الشعبي والتفاف الفصائل حولها».

لكن فيما يتعلق بالسلبيات، رأى أبو رمضان أنّ في هذا الجانب يُسجّل على مسيرات العودة وكسر الحصار العدد الكبير من الشهداء والجرحى وذوي الإعاقة، وعدم وجود درجة كافية من سياسة تجنب الخسائر في المورد البشري، مؤكدًا أنّه لا نضال بدون تضحيات لكن العنصر البشري هو الأساس في التنمية والصمود والاستقرار»، كما اعتبر أنّ إدخال التكتيكات الخشنة، التي سُميت في الإعلام (الإرباك الليلي والبالونات الحارقة ووحدات قص السلك وغيرها)، للمسيرات التي جرى الاتفاق والتأكيد على التزامها الطابع السلمي، في محاولة لزيادة الضغط على الاحتلال لنيل مزيد من التسهيلات، التي هي أصلا حقوق مشروعة للشعب الفلسطيني».

ودعا إلى «تقويم وتصحيح وإعادة صياغة مسيرات العودة ببعدها الشعبي والسلمي وضمان عدم إخضاعها بأي حالة من الأحوال للمفاوضات أو المساومات السياسية، لأنها حق للشعب الفلسطيني مكفول بالقانون الدولي».

من جهته، تطرق عضو المكتب السياسي للشعبية كايد الغول، إلى الظروف السياسية الراهنة التي انطلقت في إطارها هذه المسيرات وهي: «صفقة القرن»، والقرار الأمريكي بالاعتراف ب القدس عاصمة للكيان الصهيوني، والهجمة ضدّ الأونروا ومحاولة تصفية حقوق اللاجئين، واتساع التطبيع، إضافة إلى العامل الداخلي الخاص بقطاع غزة وهو اشتداد الأزمة نتيجة الحصار، والذي كان التخوف من أن تتطور إلى أعمال عنف أو تطورات تخرج عن السيطرة، لمواجهتها (الأزمة)، لذا كان التوجه إلى امتصاصها عبر توجيهها إلى الصراع مع العدو الصهيوني، وهذا ما تمّ، وفي إطار هذه الظروف رُفعت عناوين مسيرات العودة».

وحول أهم الأهداف التي انطلقت من أجلها تلك المسيرة، قال الغول «رفض صفقة ترامب، وتأكيد التمسك بحق اللاجئين في العودة، ورفض الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وتعطيل مسار التطبيع، بالإضافة إلى

إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ووضعها على طاولة المجتمع الدولي».

في إطار الإيجابيات التي تحققت عبر مسيرات العودة، فإن مفهوم المواجهة الشعبية ترسّخ بأنه فعال في مواجهة الاحتلال، وهو ما انعكس إيجابًا على مفاهيم لقوى كانت لا ترى إلا المقاومة المسلحة الشكل الوحيد في مواجهة العدو، وهذا مكسب كبير في اقتراب فصائل العمل الوطني من إدارة الصراع مع الاحتلال بمختلف الأشكال. يُضاف إليه مكسبٌ آخر هام وهو إعادة تركيز التناقض على الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي باعتباره «الرئيسي» بين الشعب الفلسطيني والاحتلال، سيّما وأنه سبق المسيرات تمظهر التناقض الداخلي في ظلّ حالة الانقسام وكأنه هو «الرئيسي»، وهذا إلى جانب ما ترسّخ من وحدة ميدانية في الساحة الفلسطينية، رغم الانقسام، إذ شاركت كل القوى في المسيرات، وكذلك كل فئات وأعمار الشعب الفلسطيني، وهو ما كان يُمكن البناء عليه لدفع جهود المصالحة الوطنية لإنهاء الانقسام بشكل شامل».

واستكمل الغول في إطار استعراضه ما تحقق من إيجابيات في مسيرات العودة، إذ رأى أنها ظهّرت من جديد الطابع الفاشي للعدو الصهيوني أمام المجتمع الدولي، وعليه صدرت قرارات دولية عديدة تدين السلوك الإسرائيلي في التعامل مع الشعب الفلسطيني، وجرى الانتصار لحق الفلسطينيين في النضال من أجل انتزاع حقوقهم، كما أعادت مسيرات العودة، وبقوّة، طرح القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، سيّما حق اللاجئين في العودة الذي جرت محاولات عديدة لطمسه. كما أنّ المسيرات أربكت إلى حد ما العدو الصهيوني وأوجدت تناقضاتٍ داخله. كما أحرجت في فترة ما المُطبّعين مع الاحتلال.

أما السلبيات، فقد رأى الغول أنّ الانقسام عكس نفسه سلبًا على المسيرات، التي بدلًا من أن تكون ترجمة لبرنامج وطني فلسطيني جامع، في مواجهة مخاطر تصفية قضية اللاجئين وتبديد الأرض ومخاطر التطبيع والتصدي لصفقة ترامب، صارت تتحول أحيانًا وكأنها مسيرات لفصيل ما، وهذا يُفسر بشكل كبير لماذا لم تمتد المسيرات للضفة المحتلة أو مناطق التماس مع فلسطين المحتلة.

يُضاف إلى السلبيات في مسيرات العودة، استخدامها والأشكال المترافقة معها (الأساليب الخشنة)، كتكتيك لتفاهمات تُؤدّي إلى تخفيف الحصار عن غزة، وهو ما نتج عنه- عمليًا- تقديم هدف كسر الحصار على هدف العودة، وهو ما أضعف تظهير الهدف الثاني، الذي يُعد «المركزي». وارتباطًا بهذا كان التعامل مع هذه المسيرات والأساليب الخشنة هبوطًا وصعودًا، وفق تقدّم أو تراجع الجهد المصري فيما يتعلق بالتهدئة أو التوصل لتفاهمات.

وفي إطار السلبيات كذلك، اعتبر الغول أنّه في فترة من الفترات كان يجري التعامل مع الخسائر البشرية وكأنه وقود لاستمرار المسيرات، ولم تُبذل جهود كبيرة في البداية لتقليل الخسائر، وأحيانًا كان يجري التغاضي عن اقتراب الأطفال والشباب إلى السلك، وهذا كان بسبب اعتقاد البعض بأنّ المزيد من الشهداء والجرحى سيجلب المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية لبذل محاولات لتخفيف الحصار عن غزة والتوصل لتفاهمات.

وفي مداخلته، ذكر الغول عددًا آخر من العوامل التي أثرت سلبًا على مسيرات العودة، في حين تطرّق إلى «مستقبل المسيرات» مع دخولها العام الثاني، الذي سيكون مرهونًا بعدّة عامل، أوّلها تكريس فكرة أنّ نجاح هذا الفعل الجماهيري، أي المقاومة الشعبية الممثلة بمسيرات العودة، في تحقيق أهدافه، سيكون بالعمل سريعًا على إنهاء الانقسام، وبالتالي يجب أن لا تكون المسيرات على حساب الجهود، التي يجب أن تستمر من أجل استعادة الوحدة الوطنية». وعليه يُمكن أن تتضمن برامج المسيرات فعاليات لها علاقة بهذا العنوان.

والعامل الآخر، الذي سيحكم مستقبل المسيرات، قال الغول إنّه «وجود قيادة جماعية فعلية لمسيرات العودة، وإبعادها عن أية تعبيرات فئوية». إضافة إلى «تنويع فعاليات المسيرات، وتكثيف التواصل مع فصائل حركة التحرر العربي لإعطاء دعم وإسناد جدّي للمسيرات في الشارع العربي».

تجدر الإشارة إلى أنّ ما أُنِف ذكره كان بعضًا مما تحدّث به ضيوف ندوة الشهيد غسان كنفاني، في مختلف المحاور التي جرى نقاشها حول مسيرات العودة وكسر الحصار، التي أنهت يوم 30 مارس 201 عامَها الأول، ودشّنت العام الثاني.

نابلس.. إطلاق كتاب «رسائل في التجربة الاعتقالية» للأسير وائل الجاغوب

نابلس _ بوابة الهدف

نظمت لجنة الأسير الفلسطيني في مدينة نابلس بالشراكة مع جبهة العمل الطلابي التقدمية واتحاد لجان المرأة والمنتدى التنويري التثقيفي حفل إطلاق كتاب «رسائل في التجربة الاعتقالية» للأسير وائل الجاغوب في حديقة مكتبة البلدية بالمدينة، بحضور لافت من رفيقات ورفاق وذوي الأسير وأسرى محررين وطلاب ومؤسسات.

افتتح الحفل الأسير المحرر بلال كايد بعد بث السلام الوطني والوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء، وقدّم مداخلة قوية استعرض خلالها أدب السجون وإبداعات الأسرى، مسلطاً الضوء على مسيرة المناضل الأسير القائد وائل الجاغوب.

كما قدّم اتحاد لجان المرأة كلمة افتتاحية بمناسبة إطلاق الكتاب، والذكرى السنوية لاستشهاد القيادي في الجبهة الشعبية ربحي حداد، وبمناسبة دخول الأسرى القادة وليد دقة وإبراهيم ورشدي أبومخ وابراهم بيادسة، وتضامناً مع الاسرى الرفاق المضربين عن الطعام الرفيق القائد حسام الرزة ومحمد طبنجة وخالد فراج، معاهدين شعبنا بالوفاء للشهداء والأسرى.

كلمة ذوي الاسير وائل الجاغوب ألقتها المحامية راواند شقيقة الأسير وائل، مستعرضة مسيرته بجانبيها الانساني والنضالي، مؤكدة اعتزاز وائل بإطلاق كتابه رسائل في التجربة الاعتقالية في ذكرى استشهاد القائد الوطني ربحي حداد.

وأسهبت بالحديث عن محطات نضالية هامة بحياة وائل خارج الأسر وداخله موجهة التحية للمناضلة أم الأسير وائل التي تقف بجانب ابنها بدعم متواصل وخصوصاً في مسيرته الأدبية والنضالية.

كلمة لجنة الأسير ألقاها المناضل والأسير المحرر ماهر حرب، مشيراً لأهمية المناسبة، ومركزا على الجانب النضالي بحياة وائل، وابداعاته المرتبطة بتعزيز الفكر المقاوم.

وأضاف أن القائد الجاغوب استعرض التاريخ النضالي للحركة الاسيرة ماضياً وحاضراً، ذكر خلاله جملة من الاسماء ومنها الشهداء ومنهم القادة الكبار ابو علي مصطفى وربحي حداد وابو عمار والقاسم، وشهداء الحركة الاسيرة والمقاومة الفلسطينية، كما لم ينسَ رفاق دربه الاسرى وجولاته معهم، متمتعاً بذاكرة قوية.

وأضاف حرب بأن القائد الجاغوب خصص جانباً مهماً من الكتاب للحديث عن المناضلين من اسرى الداخل المحتل وفي مقدمتهم كريم وماهر والخطيب وابو جابر، متطرقاً لدخول الاسرى وليد دقة وإبراهيم ورشدي أبومخ وإبراهيم بيادسة عامهم الرابع والثلاثين .

وتحدث حرب في مداخلته عن إضرابات الأسرى الإداريين ودخول الاسرى حسام الرزة ومحمد طبنجة وخالد فراج الاضراب المفتوح عن الطعام، داعياً لأوسع دعم وإسناد معهم حتى نيل حريتهم.

كما تطرق إلى محطات هامة من حياة الجاغوب داخل الأسر، متطرقاً لدوره في بناء وتأسيس منظمة الجبهة الشعبية فرع السجون، موجها التحية لوالدة الأسير المناضلة ام وائل الأم والرفيقة والصديقة.

الكاتب والناقد د يوسف عبد الحق استعرض تفاصيل الكتاب، مشيراً أن الأسير الجاغوب أبدع بالوصف والمحطات وتسلسلها وربط التجربة الفلسطينية للأسرى بتجارب عربية وعالمية بأسلوب ثوري راسخ مدللاً على ذلك بسرد فقرات هامة من الكتاب، مشيداً بوائل لافتاً أنه الذي يرفض اوسلو والانقسام والداعي للوحدة في مواجهة عدو شرس يسعى لطمس الهوية وسرقة التاريخ والارض والمس بالكرامة الوطنية.

واستذكر الدكتور عبد الحق المناسبات الوطنية موجهاً القول لكل الحاضرين بضرورة دعم قضايا الاسرى، معبراً عن فخره بالأسرى الذين قدموا سنوات طويلة بالأسر، مبدياً حزنه على الحالة التي سمحت باستمرار اعتقالهم لسنوات طويلة.

صدى القيد: حكايات متعددة لأشكال القهر

د. انتصار الدّنّان

هي حكاية الوطن الأسير بين أيدي سجانين أطبقوا بكلبشاتهم على كل ذرة هواء فيه.
هم الطّلقاء، ونحن السّجناء، يصح قول ذلك في كتاب صدى القيد للامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، الصادر عن دار الفارابي.
نحن نتنفس الهواء، ونروح ونجيء طيلة ساعات استقاظنا، ولا ندرك معنى لأبواب قد تنغلق علينا، لأنه لا يدرك معنى السجن من لم يدخله، وقبع خلف جدرانه، حتى لثوان معدودة. ولمجرد التفكير بالسجن، وبتلك القضبان، وبالسجانين، تشعر باختناق يخربش على صدرك، فالفكرة لمجرد أنها فكرة فهي مرعبة، فكيف بالذين مازالوا يقبعون خلف جدرانه منذ سنين.

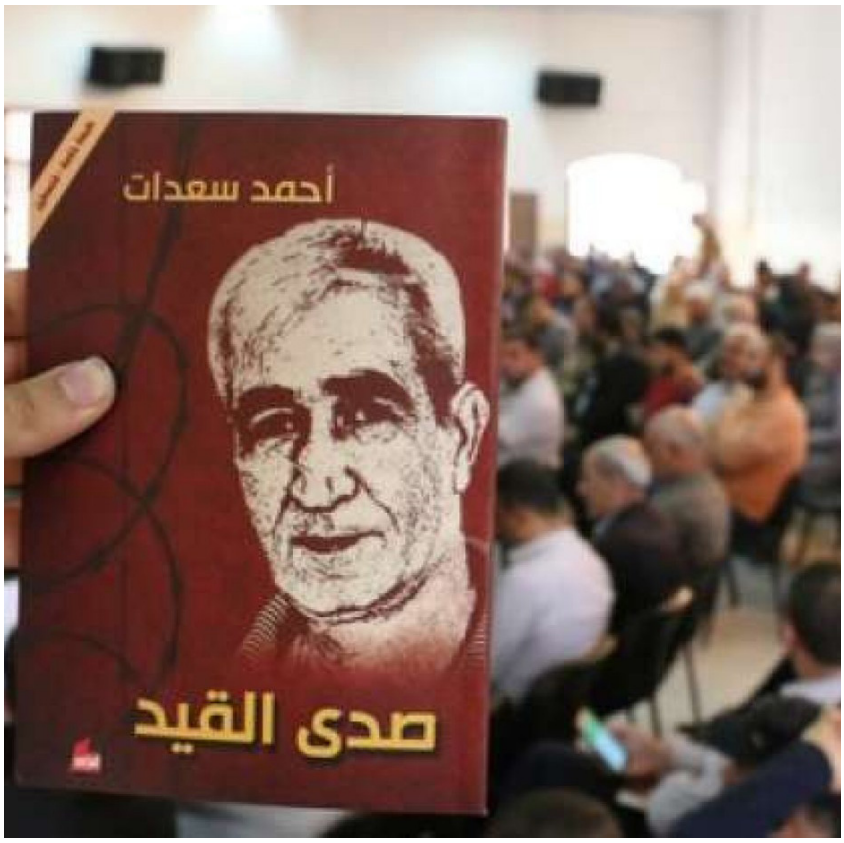

فكرة السجن لوحدها تشعرك بالقهر، وبالعجز عن القيام بأي شيء، يمنعك حتى عن الصراخ أمام محكمة غير شرعية بالأساس، فكيف بأسير يقبع بين زنازين القهر ؟ والتهمة: « الدفاع عن أرضه».

يريد ذلك الأسير استرداد أرضه من براثن عدو غاصب، يجهد في انتزاع شرعية وجوده.

في كتاب صدى القيد، تعيش في المعتقل لحظة بلحظة، وتحس القهر، وتشعر بالعجز. لا تستطيع الصراخ.

فكيف بالعزل الانفرادي ؟

فيه تشعر بأنك مجرد هراء، ترقد وحدك في غرفة تضيق بالفراش الموضوع على الأرض لتلقي جسدك المنهك عليه، تقتل إنسانيتك، وتعيش وحيدًا منعزلًا عن رفقاء معك في السجن، بعد أن انعزلت عن العالم، في خطوة أولى.

في العزل تصير مجرد رقم، لا تعرف ليلك من نهارك، لا تشعر بطعم السماء، وضوء القمر، ولا بدفء الشمس التي تتسرب أشعتها الخفيفة إليك مع زقزقة العصافير صباحًا، إلّا ربما من بعض فتحات واهنة. في العزل تنسى الأيام، ولا يعنيك أن تعدها، فكلها متشابهة، فالإثنين شبيه بالأربعاء، والأحد، لكن التشابه الوحيد الذي يجمع بينها هو مرورها بطيئة.

في العزل، تنام على الأرض، تشاركك الغرفة الجرذان والقوارض التي تشعر بأنها تغزوك كما غزا العدو وطنك، واستباح أرضك وعرضك. لا أحد يمنعها من الاقتراب منك، فهي تشعر بأنك أنت الدخيل عليها، فتحاول أن تغزوك، وأنت عاجز أمامها، إلى أن تتدخل العناية الإلهية وتمنعها عنك.

في صدى القيد تتعرف على وسائل التعذيب التي يجيدها العدو، كما يجيد استباحة وطنك كله.

في تلك الزنازين التي يدفع الأسرى فيها حياتهم تضحية لحريتنا، تتغير سماءهم، وأرضهم، وألبستهم، وأطعمتهم، وحتى الفراش، فسقف الزنزانة هو السماء، والأرض بعض من خربشات تمد عليها قدماك إن استطعت ذلك، في تلك الغرفة سرير صدئ مقرف، بجانبه مرحاض، بجانب صحن الطعام، خلف نافذة صغيرة جدًا لا تجرؤ الشمس حتى الدخول منها إلى الزنزانة، لتدغدغ روحك، وتشعرك أنك على قيد الحياة.

كل تلك الكلمات المتشابكة أحداثها ببعضها البعض تشعرك كم أنت ضعيف أمام تلك التضحيات الجسام، والقهر الذي يعانيه الأسرى.

عندما نسمع بلفظة الشمس، نحاول التخفيف من وقع تلك الكلمة على الأسير، ونحاول اعتبارها مجرد كلمة، وإذا كان كل ذلك يحدث في الزنزانة، فكيف يكون حال من يحكم عليه بالأسر

الانفرادي مدة طويلة، قد تتجاوز الأيام، والأشهر، والسنين ؟

في ذلك الأسر الانفرادي يعيش الأسير مع نفسه، مع روحه، لا شيء يؤنس روحه، ولا حتى وقع أقدم السجانين الذين يروحون ويجيئون. أي ظلم يعيشه المسجون ؟ ما هي القدرة التي يتحلى بها ؟ لماذا يعجز العالم عن مواجهة ذلك الظلم المنسي والمتمادي ؟ أي نوع من الرجال والنساء أولئك الذين يعيشون تلك التجربة ؟

ولأن سعدات رجل مرحلة اقتضت عليه أن يضحي لأجلها، اختلفت رؤيته للسجن، فهو لم يكتب عن نفسه، ولا عن تجربته في السجن الذي مازال فيه، كان في كل ما كتبه يصف السجن بكل ما فيه من بشاعة تطبق على صدور الرجال الرجال.

في صدى القيد، ينقل لنا مشاهداته بشكل تدريجي، ودقيق، بطريقة تشعرك وكأنك تعيش معه، فتشمئز. تشعر بغضب ينتهشك، لأنك تشعر بعجزك أمام هول ما يعانيه الأسرى من ظلم وقهر. هي القضية، يصفها لنا كما هي، قضية الحق الذي يبحث عنه الأسرى. غير أن سعدات في تدرجه بالوصف لا يشعرك بأنه يتألم، أو أنه منكسر، بل يشعرك بأنه القائد الذي يبذل أقصى جهده في تحمل كل ما يحدث من حوله، فهو يتحدث عن آلام ومعاناة الأسرى الذين يقبعون في زنازين القهر.

في وصفه للسجن يشعرنا بأنا معه داخل ذلك القاووش الذي لا يطاق، والزنزانة التي تشبه المقبرة، والمحكمة التي ليس العدل من أساسها.

إن سعدات في كتاب صدى القيد لم يظهر لنا ضعفًا، في أية صفحة من صفحاته الـ ا، بل راح يثبت انتصار الحياة وإرادة البقاء، والإيمان بالقضية.

في كتاب سعدات لم نرَ وصفًا لأماكن متعددة، لأن وصفه انحصر في تلك الزنزانة التي أفنى الأسرى عمرهم فيها، ولأن سعدات لربما نسي معالم الأماكن في الخارج بعد وجوده في السجن من سني؛ فالزنزانة تأقلمت بضيفها الذي مازال زائرًا لها منذ سنين.

الزنزانة التي تستضيف صاحب الكتاب طولها متر وثمانون سنتمر، وعرضها 140 سنتم أو أكثر بقليل. وفيها مرحاض بجانبه مرحاض أرضي، ونافذة بعرض الكف، وخرم في جدار. حوائط وسخة ترشح عفونة ورطوبة، وفي تلك الزنزانة ينام الأسير، ويجلس، ولا يسير، والانتظار سيد الموقف.

يعيش وحده، يقضي حاجته، ويعيش وحده، باستثناء حارس السجن الذي يحضر لاصطحابه إلى باحة كل 24 ساعة، ولمدة ستين دقيقة فقط.

في هذا الكتاب يسجل سعدات للخروقات القانونية التي يقوم بها العدو، وللاعتداءات المتكررة بحق المساجين منتهكة القوانين الدولية، يسجل للتجاهل الإنساني لقضية الأسرى العادلة، يسجل للظلم والتنكيل بالأسرى، لكن برغم ذلك، فسعدات يرينا أنه ورفاقه ليسوا في متنزه، ولا في فندق من خمسة نجوم، ووجودهم في تلك الزنازين لإيمانهم بقضيتهم العادلة، وبالصراع بين الظالم والمظلوم، بين مستعمر ومُستَعْمَر، بين احتلال ومقاومة.

سعدات في كتابه، ينقل لنا تجربة الأسر الانفرادي، يصف الاستنزاف اليومي الذي يواجهه الأسير المعزول، والاستنزاف النفسي والعصبي، لأن الأسير في العزل الانفرادي ينسى تفاصيل الحياة، ينسى صوت الريح والمطر، ينسى شروق الشمس وضوء القمر، ينسى الصيف والشتاء، لكن لا ينسى أن الشمس وإن طال غروبها سيأتي وقت وتشرق من جديد.

في فلسطين والأردن بالتزامن.. إطلاق كتاب «اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام» للمفكّر الفلسطيني غازي الصوراني

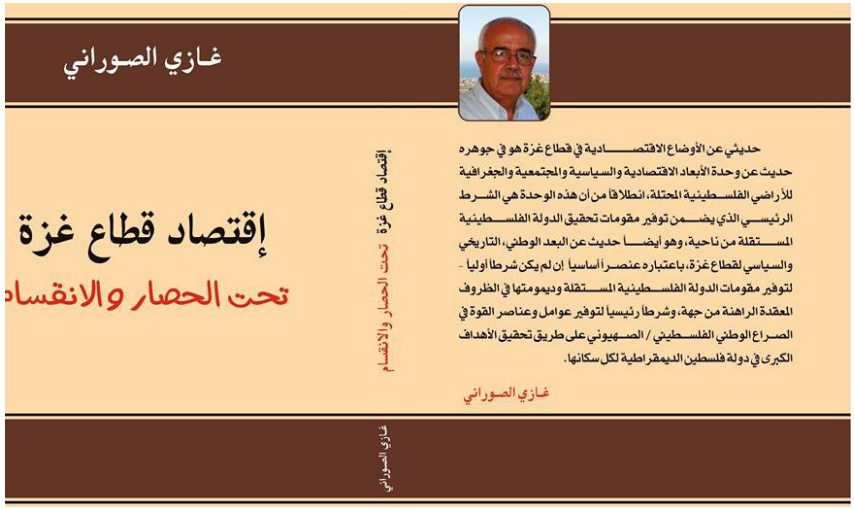

أطلق المفكّر والباحث الفلسطيني غازي الصوراني كتابَه الجديد «اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام»، الذي يتناول بشكل معمم الأوضاع الاقتصادية في القطاع، وتحديداً خلال الفترة بين 2007 و 201.

وصدر الكتاب في كل من فلسطين و الأردن بالتزامن؛ ففي قطاع غزة صدر عن جامعة الأقصى، وفي عمّان من خلال منتدى الفكر الديمقراطي.

ويقع الكتاب في 344 صفحة، ويضمّ فصول، أوّلها تضمّن نظرة عامّة على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة، والثاني تناول اقتصاد القطاع، في حين ركّز الفصل الثالث على السكان والقوى العاملة، أمّا الرابع فتناول القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة، الإنشاءات، الخدمات، والقطاع غير المنظم)؛ وختم الكتاب في فصله الخامس برؤية مستقبلية للواقع الاقتصادي في قطاع غزة.

وفي تقديمه للنسخة الصادرة عن جامعة الأقصى بغزّة، كتب رئيس الجامعة د.كمال الشرافي «ان الكتاب يضمّ في طيّاته ربما سابقة بحثية متكاملة، تُسلط الضوء على اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام، بتحليل معمق ينطلق أولًا وأخيرًا من أن غزةً لا مستقبل لها دون أن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس «.

وأضاف «يضم الكتاب وصفًا وتحليلًا معززًا بالبيانات والجداول الإحصائية للواقع الاقتصادي في قطاع غزة، علاوة على رؤية المؤلف العلمية الموضوعية التي تمثل إضافة هامة ونوعية، وربط ذلك بالتأكيد على ضرورة الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية».

وتابع د.الشرافي «تقديرًا من مجلس أمناء جامعة الأقصى وإدارتها لهذا الجهد المتميز، تقرر تبنّي إصدار هذا الكتاب، وهو ليس الأول لكاتبه الصوراني، الذي أصدر ا كتابًا، وعشرات الدراسات الفكرية والاقتصادية والمجتمعية، وهي إصدارات لا يكفي أن يقال أنها تسدّ الفراغ، بل تمثل إضافة هامة إلى كلّ من يعنيهم الأمر عمومًا، وإلى كل الطلاب والأكاديميين المختصين والباحثين الجادّين، وراسمي السياسة في فلسطين».

من جهته، قال عضو مجلس إدارة منتدى الفكر الديمقراطي بالأردن، عبد الرحمن البيطار، في تقديمه لنسخة الكتاب الصادرة بعمّان «يأتي هذا الكتاب ليوفر للسياسيين وقادة الفكر والنضال الوطني الفلسطيني، ولصوّاغ السياسات ذُخرًا معلوماتيًا ذو قيمة بالغة لمن يَسعى لحفر الأخاديد على أرض واقع اقتصادي وسياسي واجتماعي فلسطيني بالغ التعقيد والصعوبة، أخاديد لعلها تتمكن من رفد خطة الخلاص الوطني لشعبنا بما تحتاجه من معطيات ومعلومات».

وأشار إلى أنّه «في سياق جُهده البحثي سَلّط غازي الصوراني الأضواء على مخاطر استمرار الانقسام الفلسطيني، وكذلك على مخاطر التفكيك والتصفية التي تَحملها (صفقة ترامب)– التي يتم تمرير فصولها منذ نحو عام بضجة محسوبة وبالتدريج– على راهن القضية الوطنية الفلسطينية ومستقبلها، ومستقبل شعوب بلادنا العربية ومَصائرها، وعلى الأخص تلك المُحيطة بفلسطين».

ومن جانبه، قيّم العميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، د.معين رجب، الكتاب قائلًا «لقد جسّد أ.غازي في هذه الدراسة الواقع الاقتصادي لقطاع غزة في واقعه الراهن وماضيه القريب، مع اطلالة على المستقبل الاقتصادي، ليس لغزة فقط وإنما لفلسطين بأكملها، مع التأكيد في البداية ودومًا على المنظور الوحدوي والديمقراطي الفلسطيني وأهمية وحدته، وإنهاء انقسامه ضمن حدود الدولة الفلسطينية، التي أقرها المجتمع الدولي كمرحلة أساس».

وأضاف «لقد خرج الباحث بنتيجة مفادها الحاجة إلى العمل الجاد لخلق ومواصلة حالة جماهيرية شعبية ضاغطة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، من أجل وضع الخطوط العريضة لإستراتيجية فلسطينية تنموية، وبلورة هذه الإستراتيجية للمساعدة في الخروج من المأزق الحاضر إلى المستقبل، ولغرض تحقيق هدفين: الاتفاق على إطار مفهومي لأولويات الاقتصاد الفلسطيني مع أساس تقشفي، ثم تعريف وتحديد المراحل المتعاقبة لتحقيق الأهداف التنموية بأسلوب متدرج قابل للتطبيق».

ولفت إلى أنّ «هذه الدراسة جاءت كخلاصة لجهد كبير بذله الباحث عبر شهور عديدة من العمل المتواصل، مستعينًا في ذلك بأكبر قدر من المصادر الموثقة».

جامعة شعبية

تعليم ديمقراطي

ثقافة وطنية

القطب الطلابي

الديمقراطي التقدمي

تؤخذ الحرية غلابا.

أحمد م.جابر

لم نسمع في يوم من الأيام عن ظالم أعاد حقًا بإرادته، أو مستعمر تنازل عن استعماره وهيمنته، أو عن ديكتاتور إنحاز إلى الحرية وصوت العدل والحق، أو عن آسر فتح طوعًا أبواب السجن لسجنائه.

تؤخذ الحرية غلابا، ليست مجرد مقولة أطلقها شاعر، بل قصة تاريخ الشعوب، المكتوبة بدمائها وعذاباتها وآلامها، شعوب وقفت لتأخذ مصائرها بأيديها متحدية قهرها الذي لايمكن أن يكون أبديا.

ولعل الأسير يعلم أكثر من غيره معنى الثمن المدفوع، وهو لا يندم ولا يساوم، لأنه يدرك المعنى الحقيقي لجوهر الحرية التي لا ينالها جسدًا، ولكنه ينالها بروحه الباسلة وعقله المقاتل.

ونحن بالتأكيد لا نستطيع مهما حاولنا مقاربة موضوع الحرية عند الأسير، فننظر إلى معاناته من باب التعاطف والتضامن الذي يأتي موسميًا في معظم الحالات، متجاهلين، أو متناسين أنه إنما يدفع ثمن حريتنا نحن، وإنه عندما خاض هذه المعركة إنما كان متوحدًا مع شعبه ووطنه وقيمه السامية.

لم يكن الأسير في لحظة من اللحظات فردًا مشخصًا باسم وهوية، بل قيمة الالتحام الأسمى بالكل الذي يجعله يضحي بحرية ذاتية في سبيل تحقيق حرية الجماعة التي ينتمي إليها.

وع ذلك فإن هذا لايعفينا من واجب حفظ أسماءهم وحسن ذكرهم، لأنها علامات طريقنا وباعتبار هذه الأسماء هي النجوم التي نستدل بها في لياليا المظلمة

وإذا كان الأسير في زنزانته الباردة قد أدرك هذا المعنى، بل هو يدركه سلفًا، ويعيش بموجب مقتضياته، فمتى يحين الوقت لنا نحن أن نتمثل هذه القيمة ونعيش بموجبها؟ أن نكون جسدًا جماعيًا واحدًا وروحًا وثابة واحدة في معركة تحررنا وتحرر وطننا، وتحرر أحباءنا من خلف القضبان، متى نتخلى عن أنانياتنا البشعة، وذواتنا التي تتآكلها حياة على الهامش؟

لننخرط فعلًا في معركة يخوضها بعض أهلنا منذ أكثر من ثلاثين عامًا، ثم تراه مبتسمًا يرفع شارة النصر، ليرفع معنوياتنا ...تؤخذ الحرية غلابا، بقتال طويل تدفع فيه التضحيات، ولا تأتي منة، فإن ما يأتي منة هو فقط حرية العبيد، الذين لا تشتاق أنفسهم لرياح تضربها أجنحتهم، واعتادوا عيش الانتظار لمنة المحتل التي لن تأتي أبدًا، وإن أتت فهي مغمسة بذل الاستسلام وعار الهزيمة.

الهدف AL-HADAF